الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

وزارة الاقتصاد والمالية

وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى

2028 - 2026

يونيو 2025

الوزارة الأولـــــى

الوزارة المكلفـة
بالأمانـــة العامـــة للحكـــومـــة

مستخرج من قرارات
مجلس الوزراء في دورته المنعقدة
يوم الاربعاء 25 يونيو 2025

وزارة الاقتصاد والمالية

171- بيان رقم 18-2025/و.ا.م. يتعلق بوثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط 2026-2028

القرار: موافقة

و.إ.م.

نسخة طبق الأصل
نواكشوط بتاريخ 25 يونيو 2025
الوزير المكلف بالأمانة العامة للحكومة
مختار الحسينو لام

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء -عدل

وزارة الاقتصاد والمالية

بيان رقم: *- و ا م /2025 متعلق بوثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط 2026-2028**

تترجم وثيقة برمجة الميزانية متوسطة المدى 2026-2028 التزام الحكومة بتعزيز الإدارة متعددة السنوات للمالية العامة، بما يتماشى مع مبادئ الاستدامة والفعالية والشفافية في الميزانية المنصوص عليها في القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية لسنة 2018.

تتجذر هذه الوثيقة في الرؤية الاستراتيجية **لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني**، وتندرج بالكامل في تنفيذ البرنامج الانتخابي "طموحي للوطن"، وكذلك في تعزيز توجهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2023. وهي تشكل إطارًا لتفعيل سياسة الميزانية متوسطة المدى، استنادًا إلى ترابط متناسق بين أهداف التنمية وتخصيص الموارد.

1. نهج ميزانوي متكامل

تعتمد وثيقة البرمجة للميزانية متوسطة المدى على ركيزتين أساسيتين:

- **إطار ميزانوي متوسطة المدى**: الذي يعرض التوقعات الرئيسية للمؤشرات الاقتصادية الكلية والميزانوية من 2026 إلى 2028، مع التركيز على التحكم في التوازنات، وترشيد النفقات الجارية، وتكثيف جهود الاستثمار.
- **إطار النفقات متوسطة المدى العام**: الذي يوجه الاعتمادات الميزانوية التقديرية للنفقات نحو الأولويات الوطنية بمنطق الأداء والإنصاف والتأثير.

2. مسار ميزانوي حذر ولكنه طموح

- يعتمد إطار الميزانية 2026-2028 على فرضيات اقتصادية كلية حذرة:
  - متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 4.6% خلال الفترة 2025-2028.
  - تضخم متحكم فيه يتراوح بين 2.3% و4%.
- الاتجاهات الرئيسية للميزانية هي كالتالي:
  - **إيرادات إجمالية في ارتفاع تدريجي**، تنتقل من **116.96 مليار أوقية جديدة** في سنة 2025 إلى **135.37 مليار أوقية جديدة** في سنة 2028، مع حصة متزايدة من الإيرادات الضريبية (17.09% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2028.
  - **نفقات إجمالية تتزايد من 119.12 مليار أوقية جديدة** في سنة 2025 إلى **141.39 مليار أوقية جديدة** في سنة 2028، أي 24.97% من الناتج المحلي الإجمالي.
  - **عجز ميزانوي إجمالي متحكم فيه**، يظل محصورًا عند -1.06% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2028، مما يضمن استدامة المسار.
  - **الرصيد الأولي غير الاستخراجي يظل عاجزًا ولكنه مستقر** عند حوالي -3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على جهد لإعادة التوزيع نحو القطاعات ذات الأولوية.

3. ترسيخ في الالتزامات الدولية

تعزز وثيقة البرمجة للميزانية متوسطة المدى 2026-2028 الإصلاحات الجارية في إطار البرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي (تسهيل الائتمان الممدد FEC وتسهيل الصندوق الموسع MEDC). وتهدف إلى تعزيز مصداقية المسار الميزانوي، وتأمين الدعم الميزانوي الخارجي، وتعبئة تمويلات مبتكرة لدعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني.

ذلكم هو جوهر وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى للفترة 2025-2027 التي أتشرف بتقديمها لكم.

سيد أحمد ولد أبوه

ملحق: الإطار الميزانوي 2026-2028، بمليارات الأوقية

مجاميع/ سنوات	م ق م م 2025	2026	2027	2028
إيرادات ميزانية الدولة	**116,96**	**123,66**	**129,83**	**135,37**
الإيرادات الضريبية	76,2	82,61	87,93	96,74
الإيرادات غير الضريبية	29,68	29,26	29,97	29,91
هبات	8,8	7,72	7,62	4,15
عائدات النفط (غير جبائية)	2,28	4,07	4,32	4,57
ايرادات استخراجية	17,22	18,72	19,39	19,62
إيرادات غير استخراجية	90,94	97,22	102,83	111,61
نفقات الميزانية	**119,12**	**127,07**	**134,08**	**141,39**
النفقات الجارية	65,54	68,68	71,34	71,98
الرواتب والأجور	28,63	30,64	32,71	33,18
السلع والخدمات	11,02	12,26	12,9	12,9
الإعانات والتحويلات الجارية	14,00	13,5	13	12,9
الفائدة على الديون	3,98	5,08	5,54	5,8
حسابات الخزينة الخاصة	5,41	4	4	4
النفقات الرأسمالية	53,57	58,39	62,73	69,41
استثمار ممول خارجيا	10,05	11,77	12,8	15,94
استثمار ممول محليا	43,52	46,62	49,93	53,47
رصيد الميزانية العامة	-2,16	-3,41	-4,25	-6,02
الرصيد الأولي غير الاستخراجي	-15,4	-17,05	-18,1	-19,83
رصيد الميزانية العامة % من الناتج الداخلي الخام الاسمي	-0,47%	-0,70%	-0,82%	-1,06%
الرصيد الأولي غير الاستخراجي % من الناتج الداخلي الخام الاسمي	-3,38%	-3,50%	-3,50%	-3,50%
الناتج الداخلي الخام الاسمي	455,7	486,65	517,14	566,18
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	4%	4,3%	4,4%	5,6%
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (نسبة التغير %)	2,50%	3,00%	4,00%	4,00%

الفهرس

ملخص تحليلي 5

تقديم..... 7

الفصل الأول: سياق سياسة الاقتصاد الكلي وآفاقها 8

1. الظرفية الدولية 8

2-السياق السياسي والاقتصادي الوطني 9

2-1-السياق السياسي الوطني..... 9

1.1.2. تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030 " تقرير 2024" 9

2-2-السياق الاقتصادي الوطني 10

2-2-1-التطورات الاقتصادية 2022-2024..... 10

2-2-1-1-الناتج المحلي الإجمالي 10

2-2-1-2التضخم..... 12

2-2-1-3-. التطور الهيكلي للدين 12

3. الآفاق السياسية والاقتصادية الوطنية **2025-2028** 14

3-1- الآفاق السياسية..... 14

3-1-1- البرنامج الرئاسي **(طموحي للوطن)** 14

3-1-2السياسة الاقتصادية للحكومة 15

3-1-3- آفاق الخطة الثانية من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك..... 18

3-2- الآفاق الاقتصادية 2025-2028..... 20

3-2-1- الناتج المحلي الإجمالي 20

3-2-1-1-القطاع الأولي:..... 21

3-2-1-2-القطاع الثانوي 21

3-2-1-3-قطاع الخدمات 22

3-2-2-التضخم..... 22

3-2-3-استراتيجية الديون 2025-2027..... 22

الفصل الثاني: وضعية تنفيذ الميزانية..... 25

1- تعبئة الموارد 2022-2024..... 25

1.1 إجمالي الموارد 25

1-1-1-تطور الإيرادات الداخلية (الميزانية العامة) 2022-2024 26

2.1.1 تطور الإيرادات الخارجية 2022-2024 29

3.1.1 تطور إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة 2022-2024..... 29

2- تطور النفقات 2022-2024..... 29

2-1-النفقات الجارية 30

2-1-1-الرواتب والأجور..... 30

2.1.2. النفقات على اقتناء السلع والخدمات 30

2-1-3-. الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى 31

2-1-4- فوائد الدين العام 31
2-1-5- الأعباء الغير موزعة..... 31
2-1-6- الصناديق الخاصة للخزينة..... 31
2.2. النفقات الاستثمارية..... 31
3. مقارنة تنفيذ الميزانية في الفصل الأول 2025-2024..... 32
3-1- إيرادات الميزانية..... 32
3-2 النفقات والقروض الصافية (على أساس الدفع) 32
3-3 رصيد الميزانية 32
الفصل الثالث: الإطار الميزانوي 2026-2028..... 34
1. افتراضات ا لإطار الميزانوي 34
2. توجهات السياسة الميزانوية 34
2-1- إطار السياسة الميزانوية 34
أ. السياسة الضريبية:..... 35
ب. الإدارة الضريبية:..... 35
2.2. إطار سياسة الديون 2025-2027 35
أ- أهداف استراتيجية إدارة الدين العام 35
3. توقعات الموارد 2025-2028..... 35
3-1- الإيرادات الاجمالية..... 36
1.1.3. الإيرادات الضريبية 36
2.1.3 الإيرادات غير الضريبية 36
1.3.4- الموارد الخارجية 2025-2028..... 38
4. توقعات النفقات **2025-2028** 38
4-1 تطور إجمالي النفقات..... 38
4-1-1- تطور النفقات الجارية..... 39
4-1-1-1-رواتب وأجور..... 39
4-1-1-2-النفقات على السلع والخدمات 40
4-1-1-3-الإعانات والتحويلات الجارية..... 40
4-1-1-4-فوائد الديون 41
4-1-2-نفقات رأس المال..... 41
5-توقع رصيد الميزانية وتمويله 44
1.5 التوازن المالي..... 44
2.5.طرق التمويل..... 45
الفصل الرابع: إطار النفقات العام على المدى المتوسط 2026-2028 48
1. مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2025-2027 وإطار2026-2028..... 48
1.1 تطور المجاميع 48

2-1- الأغلفة الميزانوية حسب القطاعات 49

الجداول

جدول 1: العرض العام لبرنامج PS2A 16
جدول 2: توزيع الميزانية حسب مكونات برنامج PS2A 16
جدول 3: توزيع مكونات برنامج PS2A حسب الولايات 17
جدول 4:توزيع برامج الاستثمار العام الممولة من ميزانية الدولة وفقًا لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 18
جدول 5: تقديرات المشاريع الممولة بالقروض والمنفذة من قبل الإدارة المركزية وفقًا لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرخاء المشترك. 19
جدول 6: تطور إجمالي الإيرادات 2022-2024 26
جدول 7: تطور الإيرادات الضريبية 2022-2024 27
جدول 8: مقارنة العمليات المالية للدولة للنصف الأول من العامين 2024 و2025 بمليارات الأوقية 33
جدول 9: فرضيات الاقتصاد الكلي(2025-2028) 34
جدول 10: تطور إجمالي الإيرادات 2025-2028 37
جدول 11: الإيرادات الاستخراجية والعائدات غير الاستخراجية (2025-2028) بمليارات الأوقية 37
جدول 12 :الأغلفة التقديرية للموارد الخارجية للفترة 2025-2028 38
جدول 13: تطور النفقات 2025-2028 39
جدول 14: نسب الديون 2025-2028 41
جدول 15: توزيع الاستثمارات العمومية (2026-2028) الممولة من ميزانية الدولة 42
جدول 16: توزيع الاستثمارات العمومية (2026-2028) الممولة خارجيا 43
جدول 17: نسب النفقات الرأسمالية 2025-2028 44
جدول 18: أرصدة الميزانية بمليارات الأوقية 2025-2028 44
جدول 19: التمويل 2025-2028 47
جدول 20: مقارنة بين إطار النفقات-العام على المدى المتوسط 2025-2027 وإطار النفقات-العام على المدى المتوسط 2026 -2028 (مليار أوقية) 48
جدول 21: الأغلفة الميزانوية حسب القطاعات 49

الرسوم

رسم توضيحي 1تطور الناتج المحلي الإجمالي عالميا 8
رسم توضيحي 2 تطور الناتج المحلي الإجمالي الوطني في 2022-2024 11
رسم توضيحي 3 معدل التضخم 2022-2024 12
رسم توضيحي 4: تطور الدين العام 13
رسم توضيحي 5 توزيع الديون في نهاية عام 2024 حسب نوع الدائن (بالنسبة المئوية) 13
رسم توضيحي 6: الدين الداخلي بنهاية 2024 14
رسم توضيحي 7:تطور الناتج المحلي الخام 2025-2028 21
رسم توضيحي 8: تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بملايين الأوقية 2025-2028 22
رسم توضيحي 10تطور النفقات العامة 2022-2024 بمليارات الأوقية 29
رسم توضيحي 11تطور مجاميع النفقات العامة في الفترة 2022-2024 بمليارات الأوقية 31
رسم توضيحي 12: تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الخام 2025-2028 38
رسم توضيحي 13: نسب رئيسة لكتلة الرواتب العامة 2025-2028 39
رسم توضيحي14: تطور السلع والخدمات 2025-2028 40
رسم توضيحي 15تطور الإعانات والتحويلات الجارية 2025-2028 40
رسم توضيحي 16: حاجة التمويل 2025-2028 45
رسم توضيحي 17: موارد تمويل الدولة 2025-2028 46

ملخص تحليلي

تندرج وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى 2026-2028 في رؤية فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، "طموحي للوطن". وتهدف هذه الوثيقة إلى ترسيخ إدارة المالية العامة ووضع الأسس لنمو اقتصادي متنوع ومرن وشامل. وتسعى إلى ضمان استدامة الميزانية، وتحسين الإنفاق العام، وتعظيم الإيرادات، بهدف إعادة توزيع الثروات بشكل أفضل وضمان الوصول المتوازن إلى الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد.

1- السياق الاقتصادي الكلي والفرضيات الميزانوية

تم إعداد وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى 2026-2028 في سياق تحديات الاقتصاد الكلي العالمية المستمرة، ولكن أيضًا مع فرص كبيرة، لا سيما مع الاستغلال التدريجي لموارد الغاز. و تستند التوقعات الميزانوية إلى فرضيات اقتصادية كلية محدثة ترسم دينامية نمو معتدلة ولكنها مستمرة:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: من المتوقع أن يواصل النشاط الاقتصادي مساره التصاعدي، مع تقديرات نمو تبلغ 4.0٪ في 2025، و4.3٪ في 2026، و4.4٪ في 2027، وتسارع إلى 5.6٪ في 2028. يدعم هذا التقدم الاستثمارات العامة، والقطاعات الاستخراجية، والخدمات.
- التضخم (مؤشر أسعار المستهلك): من المتوقع أن يبقى معدل التضخم تحت السيطرة خلال الفترة المرجعية، مع تقدير 3.5٪ في 2025، يليه ارتفاعات طفيفة إلى 3.6٪ في 2026، ثم 4.0٪ في 2027 و2028.

تشكل هذه التوقعات أساس التخطيط الميزانوي، مما يسمح بمعايرة الإيرادات المتوقعة، وتخطيط النفقات بحذر، وتوجيه السياسة الميزانوية وفقًا للقدرات الاقتصادية الحقيقية.

2- المخاطر الميزانوية

يعتبر السيناريو المعتمد حساس للمتغيرات الخارجية المختلفة، مثل تطور أسعار المواد الخام (خام الحديد، المنتجات الغذائية) في السوق العالمية، وكذلك المناخ الأمني في منطقة الساحل، بالإضافة إلى مخاطر الكوارث الطبيعية (الفيضانات، الجفاف). قد يؤدي تباطؤ اقتصادي لدى الشركاء التجاريين، إلى تقويض الفرضيات الاقتصادية والميزانوية التي يقوم عليها هذا السيناريو.

لمواجهة هذه التحديات، تعتمد السياسة الميزانوية على التحكم في نفقات التشغيل لإعادة توجيه الهوامش الميزانوية نحو الاستثمارات الإنتاجية وتنويع مصادر التمويل. حيث تسعى بلادنا في هذا السياق إلى حشد الموارد الميسرة والحفاظ على انضباط ميزانوي صارم لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

3- السياسة الميزانوية

تستند السياسة الميزانوية إلى إطار ميزانياتي متوسط المدى 2026-2028 يهدف إلى ضمان استدامة المالية العامة وتخفيف التقلبات المرتبطة بالموارد الاستخراجية من أجل تثبيت الدين العام لتجنب مستويات المديونية الحرجة.

أحد الأهداف الرئيسية هو الحفاظ على العجز الأولي غير الاستخراجي (بما في ذلك المنح) عند مستويات مستدامة، مع هدف تخفيض مستمر.

تهدف السياسة الضريبية إلى زيادة الإيرادات الضريبية غير الاستخراجية تدريجيًا لتقليل الاعتماد على الإيرادات الاستخراجية. فمن المتوقع أن يرتفع الضغط الضريبي من 17.28٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2026 إلى 17.87٪ في 2027 و18.37٪ في 2028، من خلال استغلال الإمكانيات الضريبية غير المستغلة في الاقتصاد.

بالتوازي مع ذلك، تعد التحكم في النفقات الجارية محورًا رئيسيًا، مع تقليل حصتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ستنخفض من 14.11٪ في 2026 إلى 13.80٪ في 2027 و12.89٪ في 2028. يسمح هذا التخفيض بإتاحة هامش للمناورة الميزانوية لزيادة نفقات رأس المال، المتوقع أن ترتفع من 12.27٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2026 إلى 12.74٪ في 2027 و12.89٪ في 2028، مما يحفز الاستثمار المنتج والنمو طويل الأجل.

من المقرر إجراء إصلاحات لتحديث وتعزيز الإدارة الضريبية، بما في ذلك رقمنة الخدمات الضريبية، وتبسيط الإجراءات، ومكافحة التهرب الضريبي، بهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الامتثال.

4- سيناريو التوقعات الميزانوية

يتوقع السيناريو المعتمد زيادة تدريجية في إجمالي الإيرادات والمنح، من 100.78 مليار أوقية في 2024 إلى 134.31 مليار أوقية في 2027 و142.63 مليار أوقية في 2028. ترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى الإيرادات الضريبية، التي ترتفع من 66.12 مليار أوقية في 2024 إلى 92.40 مليار أوقية في 2027 و104.00 مليار أوقية في 2028. يمثل هذا متوسط زيادة في الإيرادات الضريبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.62٪ خلال الفترة 2024-2027. تُظهر الإيرادات غير الضريبية اتجاهًا تصاعديًا بمتوسط 8.26٪. ومن المتوقع أيضًا أن تزداد الإيرادات النفطية بشكل كبير، حيث سترتفع من 0.53 مليار أوقية في 2024 إلى 4.32 مليار أوقية في 2027 و4.57 مليار أوقية في 2028.

فيما يتعلق بالنفقات، يُلاحظ أيضًا نمو مطرد، حيث ترتفع النفقات العامة الإجمالية من 101.90 مليار أوقية في 2024 إلى 137.23 مليار أوقية في 2027 و146.46 مليار أوقية في 2028. ستشهد الاستثمارات زيادة ملحوظة، حيث سترتفع من 37.49 مليار أوقية في 2024 إلى 65.88 مليار أوقية في 2027 و73.48 مليار أوقية في 2028، أي زيادة بنسبة 51.68٪ بين عامي 2024 و 2027. ترتبط هذه الزيادة بإطلاق مشاريع هيكلية جديدة. ستنخفض النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ستنخفض من 15.53٪ في 2024 إلى 13.81٪ في 2027 و12.89٪ في 2028.

مقدمة

في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، المعنون **"طموحي للوطن"**، تأتي النسخة الحالية من **وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط 2026-2028** لتجسّد إرادة الحكومة في تعزيز التخطيط الميزانوي متعدد السنوات، ووضع المالية العامة على مسار الاستدامة والفعالية والشفافية.

وتُعدّ هذه الوثيقة أداة استراتيجية لتوجيه السياسات الميزانوية، حيث تنسجم مع المبادئ التي حددها **القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية لسنة 2018**، والذي يكرّس منهجية متكاملة لإعداد الميزانية تستند إلى النتائج. وتهدف إلى تعزيز التناسق بين الأهداف التنموية المحددة في **استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030** والموارد العمومية المعبّأة لتحقيقها.

تشمل هذه الوثيقة المحدّثة الفترة من **2022 إلى 2028**، حيث تستعرض من جهة، التطور التاريخي لأهم المؤشرات الاقتصادية والميزانوية خلال السنوات 2022 إلى 2024، ومن جهة أخرى، تقدم توقعات مفصلة للفترة 2025 إلى 2028. وهي تندرج ضمن منطق ترشيد الإنفاق العمومي، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز الانضباط الميزانوي.

ترتكز وثيقة برمجة الميزانية على المدى المتوسط على ركيزتين متكاملتين:

- **الإطار الميزانوي المتوسط المدى**، الذي يحدد المسارات المتوقعة للمؤشرات الاقتصادية والميزانوية خلال الفترة 2025-2028، مع التركيز على ضبط العجز الميزانوي، وتطور الدين العمومي، والاستثمارات ذات الأولوية، وتكاليف كتلة الأجور؛
- **الإطار العام للنفقات على المدى المتوسط**، الذي يوزع الأغلفة الميزانوية على مختلف الوزارات والمؤسسات، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات كل منها.

وتُعدّ وثيقة 2026-2028 ثمرة لمسار تشاركي ساهمت فيه مختلف الأطراف المعنية بالتسيير العمومي، وتشكل أداة محورية في قيادة السياسات المالية للدولة. فهي تساهم في تعزيز الرؤية الميزانوية على المدى المتوسط، وضمان التناسق الأفضل بين الأولويات السياسية والخيارات المالية للدولة، في أفق تنمية شاملة ومستدامة.

الفصل الأول: سياق سياسة الاقتصاد الكلي وآفاقها

1. الظرفية الدولية

في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2025، تظل وتيرة النمو العالمي مستقرة لكنها مخيبة للآمال. فمنذ يناير 2025، فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية شاملة على معظم الدول، بلغت مستويات تاريخية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى اتخاذ تدابير انتقامية تجارية، مما زاد من حالة عدم اليقين العالمية، وأربك التوقعات الاقتصادية، وأضر بالنمو.

وبالنظر إلى الإجراءات الجمركية الجديدة حتى 4 أبريل 2025، يُتوقع أن يبلغ النمو العالمي 2.8٪ في عام 2025 و3٪ في عام 2026، مقابل 3.3٪ في توقعات يناير 2025. وتظل هذه المعدلات أقل من المتوسط التاريخي البالغ 3.7٪ للفترة (2000-2019). وتشهد الدول المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، تباطؤاً ملحوظاً. كما تم تعديل توقعات النمو في الاقتصادات الصاعدة نحو الانخفاض، خاصة في الصين.

ومن المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم العالمية بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً، لتصل إلى 4.3٪ في عام 2025. وتختلف الأوضاع حسب المناطق: حيث تم تسجيل مراجعات تصاعدية للتضخم في الدول المتقدمة، وانخفاضات في الدول النامية. وتؤدي التوترات التجارية وغياب اليقين السياسي إلى زيادة المخاطر المالية ومخاطر أسعار الصرف، مع آثار محتملة مزعزعة للاستقرار على الصعيد العالمي، خاصة بالنسبة للدول المثقلة بالديون.

ويشدد صندوق النقد الدولي، في هذا التقرير، على تصاعد المخاطر السلبية، مثل استمرار الحرب التجارية، وتراجع المساعدات الدولية، والضغوط التي تواجهها البلدان منخفضة الدخل، والتوترات الاجتماعية الناتجة عن غلاء المعيشة. وقد تراجعت قدرة الدول على مواجهة الصدمات المستقبلية، كما يمكن أن تتعرض مرونة بعض الاقتصادات الناشئة الكبرى للتشكيك.

رسم توضيحي 1 تطور الناتج المحلي الإجمالي عالميا

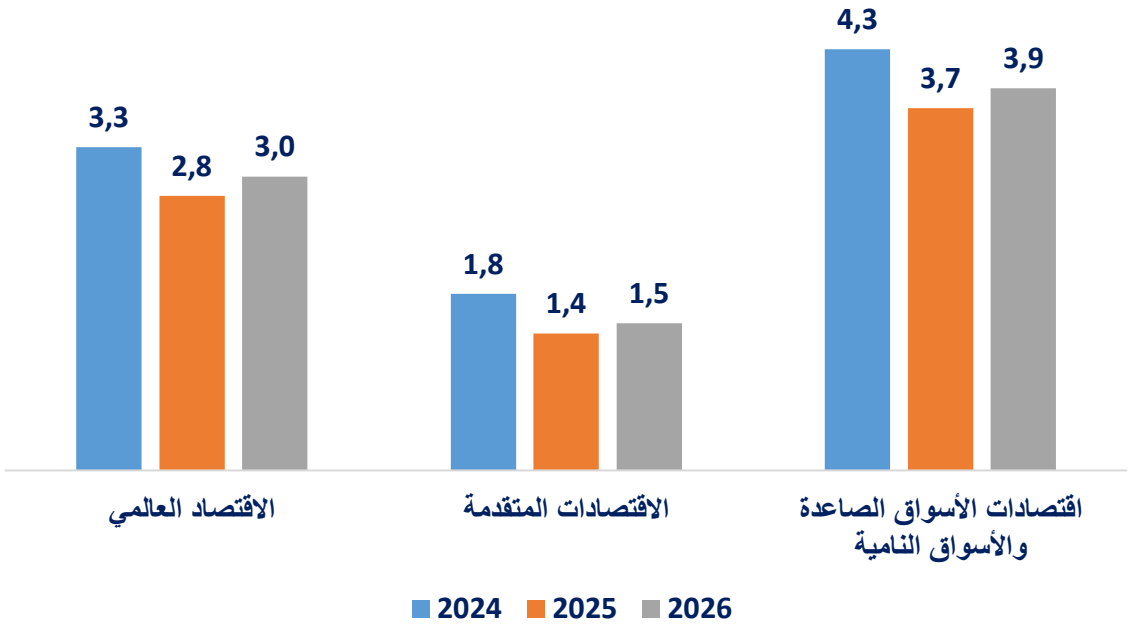

المصدر: صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي (ابريل 2025)

2-السياق السياسي والاقتصادي الوطني

2-1-السياق السياسي الوطني

1.1.2. تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030 " تقرير 2024"

الرافعة الأولى: تعزيز النمو الاقتصادي القوي والمستدام والشامل للجميع

لقد سمحت الإجراءات المتخذة في إطار الرافعة الاستراتيجية الأولى من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بتحقيق تقدم ملحوظ في تعزيز نمو اقتصادي قوي ومستدام وشامل.

لقد أظهر القطاع الزراعي نتائج واعدة، خاصة مع بلوغ إنتاج الخضروات 161,020 طنًا في عام 2024، متجاوزًا بذلك بكثير الهدف المحدد لعام 2025 وهو 146,249 طنًا. وساهم هذا القطاع بنسبة 5.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لا يزال إنتاج الحبوب يشهد ركودًا. وقد شهد قطاع الثروة الحيوانية تكثيفًا في التغطية باللقاحات (أكثر من 7 ملايين رأس تم علاجها) وإحصاء للثروة الحيوانية حدد 29.3 مليون رأس من الحيوانات. وتعد مؤشرات إنتاج الألبان مشجعة (608,741 طنًا)، لكن التحويل المحلي لا يزال محدودًا.

على الرغم من ديناميكية قطاع الصيد البحري من حيث المصيد (1,005,305 طن)، فقد تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.3٪، مع انخفاض في الكميات المنزلة محليًا والوظائف المباشرة، مما يسلط الضوء على تحدي التثمين المحلي للموارد السمكية.

في الصناعات الاستخراجية، بلغت حصة القطاع 18.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد سجلت تقدمًا كبيرًا فيما يتعلق بالخطة الرئيسية للغاز وإعداد بناء خطوط أنابيب نحو نواذيبو، حيث وصل مشروع غاز حقل تورتو أحميم (GTA) إلى نسبة إنجاز 98٪ للمرحلة 1أ. كما تم استثمار مبالغ كبيرة في قطاعي التعدين والطاقة.

شهد القطاع الصناعي تقدمًا متواضعًا وتدريجيًا، مصحوبًا بإطلاق إصلاحات تنظيمية وبنية تحتية. وتم تعزيز البنية التحتية للحرف اليدوية. واستفاد القطاع التجاري من ارتفاع الصادرات وإجراءات تنظيم السوق المحلي.

لقد أحرز تعزيز البنية التحتية تقدمًا، لا سيما في مجالات الطاقة والنقل والهيدروجين الأخضر. وبلغت نسبة الوصول إلى الكهرباء 57٪ في عام 2024، لكن لا تزال هناك تباينات كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية، مع 44٪ من الطاقة المتجددة واستمرار عملية كهربة الريف. وفيما يتعلق بقطاع النقل، تم إنجاز أو يجري العمل على أكثر من 2,200 كيلومتر من الطرق، وتم تحديث البنية التحتية للمطارات. ومع ذلك، لا تزال حوادث الطرق تمثل تحديًا كبيرًا، ومن المرجح أن يتحقق هدف 7,500 كيلومتر في عام 2025، نظرًا لوجود 6,939 كيلومترًا من الطرق المعبدة حاليًا، بما في ذلك الأعمال قيد الإنجاز.

بالنسبة لقطاع الماء والصرف الصحي، فإن 74.2٪ من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى مياه الشرب، لكن 59.4٪ فقط لديهم منشآت صرف صحي محسّنة. وتم إطلاق أو يجري إعداد استثمارات كبيرة لتحسين الوضع في هذا القطاع. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يستخدم 80٪ من الأفراد الإنترنت، متجاوزين الهدف المحدد بـ 65٪، مع تكثيف رقمنة الخدمات الإدارية وتحديث الإدارة العامة.

عاش حوالي 35٪ من السكان في مساكن غير لائقة خلال عامي 2023-2024، لكن الإجراءات والترتيبات الهادفة إلى تحسين ظروف معيشة السكان تتكثف في كل من المناطق الحضرية والريفية. وفيما يخص المباني العامة، تم الانتهاء من عدة بنى تحتية بينما لا يزال البعض الآخر قيد الإنشاء أو إعادة التأهيل.

على الصعيد البيئي، تم إحراز تقدم كبير في مكافحة التصحر وتغير المناخ (إعادة التشجير، استعادة الأراضي، الزراعة الجوية، إنشاء المحميات الطبيعية، مرصد البيئة والساحل، استراتيجية التنوع البيولوجي). وعلى الرغم من ذلك، لا تزال المؤشرات غير كافية، وتبقى القدرات المؤسسية ضعيفة.

الرافعة الثانية: تطوير رأس المال البشري وتوسيع الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

في القطاع التعليمي، استمر معدل إتمام المرحلة الابتدائية في الارتفاع، ليصل إلى 65.6٪، لكنه لا يزال بعيدًا عن الهدف المحدد البالغ 92٪. كما تزايدت الاستثمارات في البنية التحتية للمدارس وتدريب المعلمين. ومع ذلك، لا تزال التحديات المتعلقة بالهدر المدرسي، والجودة، والإنصاف (الفوارق المجالية) قائمة، وتحتاج إدارة المدارس إلى تحسين. تستقبل مؤسسات التكوين المهني 9,591

متعلمًا، بزيادة قدرها 3.6%، لكن هدف 16,118 سيكون من الصعب تحقيقه. حوالي 28% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 5 سنوات مسجلون في التعليم ما قبل المدرسي، ومن المحتمل ألا يتحقق هدف 50%.

في التعليم العالي، تحسن معدل الإشراف، حيث ارتفع من 31 إلى 39 أستاذًا لكل 1000 طالب، وتم تشغيل مجمع جامعي جديد بسعة 11,000 مقعد، وتم افتتاح مسارات تعليمية جديدة.

تم تعزيز النظام الصحي من خلال توسيع البنية التحتية، وتحسين التغطية باللقاحات، والابتكارات مثل الطب عن بعد، ووصل عدد المؤمن عليهم لدى الصندوق الوطني للتأمين الصحي (CNASS) إلى 156,000 مستفيد. ولا تزال وفيات الرضع مرتفعة (46.2 وفاة لكل 1000 ولادة، والهدف هو 25). وفيما يتعلق بالتغطية الصحية، تستفيد 32.4% من النساء من استشارات ما قبل الولادة، بينما الهدف هو 55%. التحديات الرئيسية هي عدم المساواة في الوصول، والاختلالات الإقليمية، وضعف نسبة الكادر الطبي إلى السكان، بالإضافة إلى عدم كفاية الميزانية المخصصة مقارنة بالمعايير الدولية.

في مجال التشغيل والتماسك الاجتماعي، يبلغ معدل عدم الاستخدام الكافي للقوى العاملة 34.6%، وتظل الاحتياجات في مجال التوظيف مقلقة، خاصة بين الشباب، على الرغم من إطلاق العديد من البرامج الموجهة وزيادة التمويل. تم تعزيز المرونة والحماية الاجتماعية من خلال برامج موجهة أسفرت عن نتائج مهمة في مكافحة الضعف، والحفاظ على الأسرة، وتمكين المرأة، وحماية وتنمية الطفولة المبكرة، وتوفير وصول لائق إلى الخدمات العامة الأساسية وإطار معيشي محسّن (برنامجي داري و الشيله)، ووصول أفراد الأسر الفقيرة والضعيفة إلى وظائف لائقة وأنشطة مدرة للدخل (برنامج البركة)، وتعزيز القوة الشرائية للأسر الأكثر فقرًا (برنامج تكافل).

بالنسبة للأمن الغذائي، سمحت إجراءات عام 2024 بالتخفيف من آثار الضعف الغذائي لمئات الآلاف من المستفيدين، وتعزيز القوة الشرائية للأسر الضعيفة، وإغاثة الأسر المتضررة من العواصف والفيضانات، والتغذية المدرسية والمجتمعية، وتعزيز المرونة المجتمعية والقدرة التخزينية.

الرافعة الثالثة: تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها

لقد تم إحراز تقدم في تنظيم الانتخابات المحلية واللامركزية، بالإضافة إلى تعزيز الأمن الداخلي بفضل تحديث قوات الدفاع واقتناء المعدات. ومع ذلك، لوحظت تأخيرات في التنفيذ الكامل للامركزية ونقل الصلاحيات إلى السلطات المحلية، كما تتطلب قدرات الإدارات المحلية تعزيزًا وتسريعًا في تطبيق اللامركزية.

في مجال الحالة المدنية، تم تسجيل تطورات ملحوظة على مستوى التغطية، والرقمنة، والتأمين، والربط البيني للنظام الوطني.

ارتفع عدد اللاجئين من 150 ألفًا في عام 2023 إلى 260 ألفًا في عام 2024 (بزيادة قدرها 73%)، نتيجة لتسارع تدفقات اللاجئين نحو الحوض الشرقي. وفي مواجهة هذا الوضع، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ضمن إطار سياسة الهجرة، متبنية نهجًا متعدد القطاعات وقائمًا على الشراكة.

شهد قطاع العدالة اعتماد نصوص تعزز استقلالية القضاء والوصول إلى العدالة، من خلال عدة إصلاحات تشريعية، وتطوير الكفاءة المهنية للعاملين في القضاء، وتحديث أدوات الإدارة القضائية (رقمنة الإجراءات)، وتحسين البنى التحتية (بناء وإعادة تأهيل المحاكم). كما تم تسجيل تقدم ملحوظ في الوصول إلى المساعدة القانونية وتطوير الوساطة المجتمعية عبر برنامج "مصلح".

تم تحقيق تقدم كبير في الوصول إلى حقوق الإنسان بعد اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي رافقتها حملات توعية إقليمية ومتابعة للتوصيات الدولية في هذا المجال (المعاهدات، الاستعراض الدوري الشامل).

شهدت "الرقابة المواطنة" ودور المجتمع المدني تقدمًا مع اعتماد استراتيجية وطنية لتعزيز منظمات المجتمع المدني.

2-2-السياق الاقتصادي الوطني

2-2-1-التطورات الاقتصادية 2022-2024

2-2-1-1-الناتج المحلي الإجمالي

في عام 2024، شهد نمو الاقتصاد الوطني تباطؤًا طفيفًا حيث بلغ 5,2% مقابل 6,5% في عام 2023، وذلك بعد التسارع المسجل في عام 2022 (+6,8%). ويرتبط تباطؤ النمو بشكل رئيسي بانخفاض صادرات الذهب التقليدي. ويُعزى النمو أساسًا إلى ديناميكية الأنشطة غير الاستخراجية، ولا سيما الأداء المسجل في قطاع الصيد البحري، وتسارع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية، والتوجه

الإيجابي للخدمات الأخرى، والأنشطة التجارية، وخدمات النقل، والمعلومات والاتصال. وقد سجلت القطاعات غير الاستخراجية زيادة بنسبة 5,6% في عام 2024، في تباطؤ طفيف مقارنة بـ 2023 (5,9%).

على المستوى القطاعي:

سجل القطاع الأولي انتعاشًا بنسبة 4,6% في عام 2024 بعد انخفاض بنسبة 1% في عام 2023. ويرجع هذا الأداء من جهة إلى تحقيق إنتاج قياسي من الأرز في الموسم الحار، نتيجة لتوسيع المساحات المزروعة، مما عوّض الآثار السلبية للفيضانات على الإنتاج في الموسم العادي، ومن جهة أخرى إلى انتعاش نشاط الصيد البحري بفضل العديد من إجراءات الدعم. فقد ارتفعت كميات المصيد نتيجة لإعادة تنظيم مصايد الأسماك، وتعليق تحديد سقف المصيد لكل سفينة ولكل رحلة، ورفع قيود عدد الدوريات، وتعليق الحد الأدنى للإنتاج المفروض على مصانع الدقيق. كما ساهمت تدابير أخرى في انتعاش النشاط، من بينها الصيد التجريبي للسُقُمَّرِي وزيادة الحصة الجماعية للصيد التقليدي بـ 8000 طن من رأسيات الأرجل لعام 2024.

شهد القطاع الثانوي تباطؤًا للعام الثاني على التوالي، حيث بلغ معدل النمو 2,9% في 2024 مقابل 5,8% في 2023، ويُعزى ذلك إلى تباطؤ إنتاج التعدين وتراجع الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية باستثناء الماء والكهرباء. في المقابل، شهد قطاع البناء والأشغال العامة تسارعًا بفضل الانتهاء من العديد من مشاريع الطرق، وانطلاق برنامج واسع لإعادة تأهيل شبكات توزيع وضخ المياه في مدينة نواكشوط، والمشروع الكبير لإعادة تأهيل شبكات الكهرباء والمحولات الكهربائية في نواكشوط.

أما بالنسبة للقطاع الثالث، فقد بلغ معدل نموه 4,7% بفضل انتعاش أنشطة التجارة والنقل. ومع ذلك، فإن تباطؤ الخدمات المالية والاتصالات ساهم في تباطؤ القطاع مقارنة بسنة 2023 (+5.8%).

ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي إلى 426,6 مليار أوقية في عام 2024 مقابل 388,7 مليار أوقية في عام 2023، أي بزيادة قدرها 9,7%. وباستثناء الصناعات الاستخراجية، يُتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9,7% ليصل إلى 345,7 مليار أوقية في 2024 مقارنة بـ 2023.

على صعيد الأسعار، بلغ متوسط معدل التضخم السنوي 2,5% في ديسمبر 2024 وفقًا للمؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك. وعلى أساس سنوي، واصل معدل التضخم اتجاهه التنازلي منذ أغسطس 2024 ليصل إلى 1,5% في ديسمبر، ويعزى هذا الانخفاض بشكل كبير إلى تراجع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي.

رسم توضيحي 2 تطور الناتج المحلي الإجمالي الوطني في 2022-2024

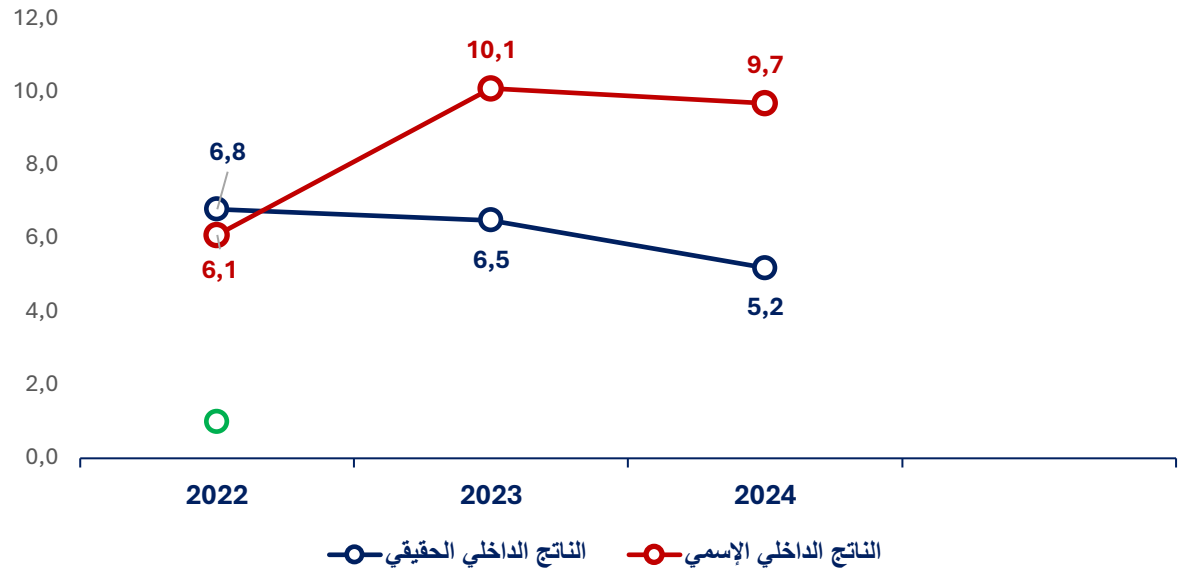

المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي و الاقتصادي

2-2-1-2التضخم

على المستوى الوطني، شهد المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك (INPC) خلال سنة 2024 ارتفاعاً طفيفاً، حيث بلغ متوسطه السنوي 124,9، مقابل 121,9 في سنة 2023 و116,15 في سنة 2022. ويعكس هذا التطور زيادة بنسبة 2,5% بين عامي 2023 و2024، وهو ما يؤشر إلى استمرار بعض الضغوط التضخمية في السوق الوطني، رغم بقاء المعدلات في مستويات معتدلة.

هذا الارتفاع يعود أساساً إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، التي تشكل مكوناً رئيسياً في سلة الاستهلاك اليومي للأسر، حيث ارتفع مؤشر هذه الفئة بنسبة 1,9%، ما أثر بشكل ملحوظ على الاتجاه العام للمؤشر.

وتُعزى هذه الزيادة إلى الارتفاعات المسجلة في عدة مواد غذائية أساسية، كان أبرزها القهوة والشاي والكاكاو التي شهدت ارتفاعاً بنسبة 7,2%، تلتها الفواكه بـ5,4%، ثم الحليب ومشتقاته من جبن وبيض بنسبة 3,3%. كما ارتفعت أسعار اللحوم والزيوت والدهون بنسبة 3% لكل منهما، في حين عرفت أسعار السكر والمربى والعسل والشوكولاتة والحلويات زيادة بـ2%. أما الخضروات والأسماك والمأكولات البحرية، فقد سجلتا بدورهما ارتفاعاً بلغ 1,6% و0,8% على التوالي.

ويعكس هذا الاتجاه السعري استمرار تأثر السوق المحلي بالتقلبات العالمية في أسعار المواد الغذائية، كما يُظهر في الوقت ذاته قدرة نسبية على التحكم في التضخم، مما ساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار إلى حد ما، في ظل التدخلات الحكومية والإجراءات الرامية إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين.

رسم توضيحي 3 معدل التضخم 2022-2024

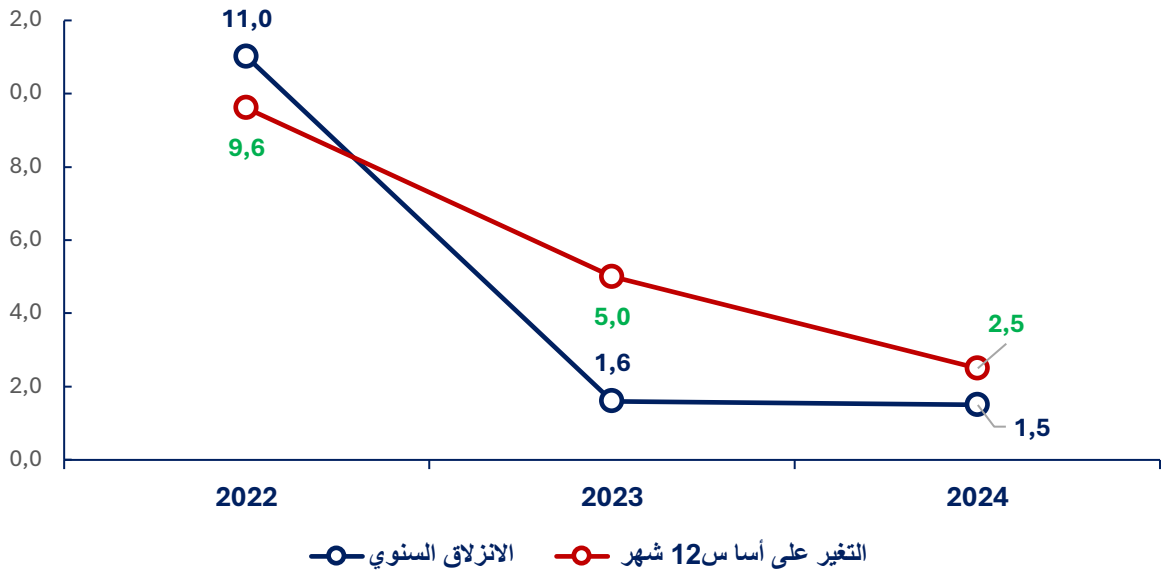

2-2-1-3-. التطور الهيكلي للدين

يعرف الرصيد القائم للدين العمومي الإجمالي منذ سنة 2015 نموًا سنويًا متوسطًا يبلغ 4,56%. ويُعزى هذا النمو إلى مزيج من سياسة ميزانية توسعية من جهة، وحاجيات تمويل كبيرة تمت تلبيتها أساسًا من خلال القروض الخارجية، وخصوصًا الميسرة منها. في المقابل، لا يزال السوق الداخلي في طور النشأة، رغم أنه سجل نموًا سنويًا متوسطًا بنسبة 22,52% خلال الفترة 2015-2024، وذلك بفضل الإصدارات المكثفة من السندات العمومية، والاستفادة من استحقاق سندات الخزينة لأجل سنتين وثلاث سنوات التي تم إدخالها إلى السوق منذ سنة 2023. وخلال نفس الفترة، سجل الدين الخارجي نموًا سنويًا متوسطًا بنسبة 4,23%، وهو يُشكل 84,9% من إجمالي الدين العمومي في نهاية سنة 2024.

أ- الدين الخارجي

يسيطر على الدين الخارجي الطابع الميسر بنسبة تفوق 66%، وهو ما يُساهم في الحفاظ على تكلفة متوسطة منخفضة نسبيًا تقل عن 2,2% منذ عدة سنوات. وتشكل القروض شبه الميسرة، سواء من الدائنين متعددي الأطراف أو الثنائيين، ما نسبته 21,91% من إجمالي الدين الخارجي حتى نهاية 2024، بينما تبلغ نسبة القروض شديدة التيسير من (الوكالة الدولية للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق الإفريقي للتنمية) نحو 11,71%، مما يعزز قدرة الدولة الموريتانية على السداد ويساعد على الحفاظ على استدامة الدين العام.

ويمثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وحده ربع الدين الخارجي تقريبًا، بنسبة 25,6% من إجمالي الدين الخارجي.

وبذلك، يمثل الدائنون متعددو الأطراف حوالي 64% من الرصيد القائم للدين الخارجي حتى نهاية ديسمبر 2024. ويُعد أبرز الدائنين من بين هؤلاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي تعتبر بلادنا مدينة له بمبلغ 1.188 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 30,12% من الدين الخارجي وقرابة 47,18% من الدين متعدد الأطراف، وصندوق النقد الدولي (FMI) بمبلغ 442,98 مليون دولار، أي 11,23% من الدين الخارجي و17,58% من الدين متعدد الأطراف.

أما الدين الثنائي، الذي يمثل 36% من الدين الخارجي، فهو يتركز بصفة كبيرة في يد ثلاثة دائنين رئيسيين (يمثلون 71,52% من الدين الثنائي)، وهم:

- لصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 578,64 مليون دولار (أي 40,55% من الدين الثنائي)،
- بنك التصدير والاستيراد الصيني Eximbank Chine بمبلغ 279,78 مليون دولار(19,61%).
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بمبلغ 162,04 مليون دولار (11,36 %).

ومن المهم الإشارة، في ضوء مراجعة محفظة الدين، إلى أن الديون المستحقة على موريتانيا تجاه بنوك التصدير والاستيراد (Eximbanks) مثل الصين والهند لا تصل إلى الحجم والمستوى المسجلَين في بلدان ذات نفس الخصائص التنموية، وخصوصًا في منطقة غرب إفريقيا.

رسم توضيحي 4: تطور الدين العام

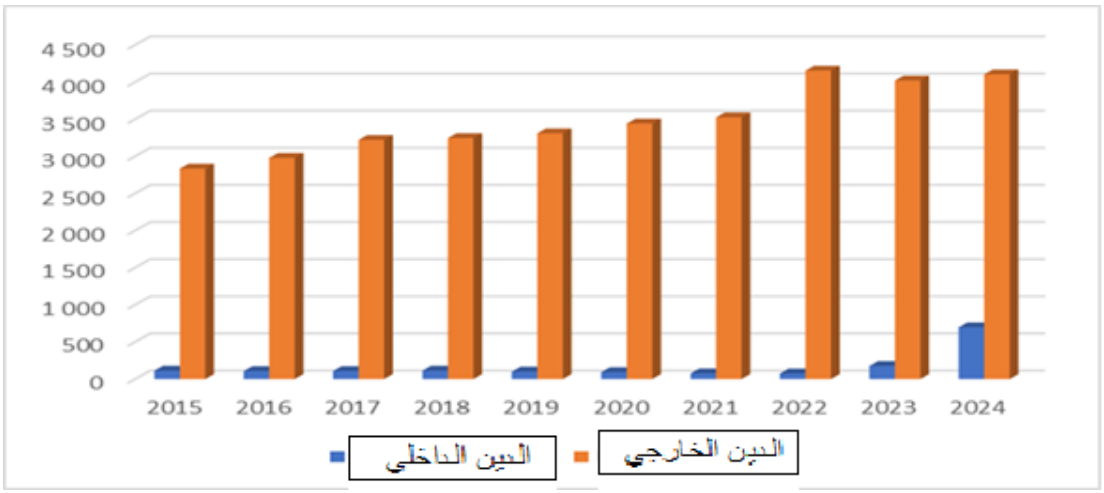

رسم توضيحي 5 توزيع الديون في نهاية عام 2024 حسب نوع الدائن (بالنسبة المئوية)

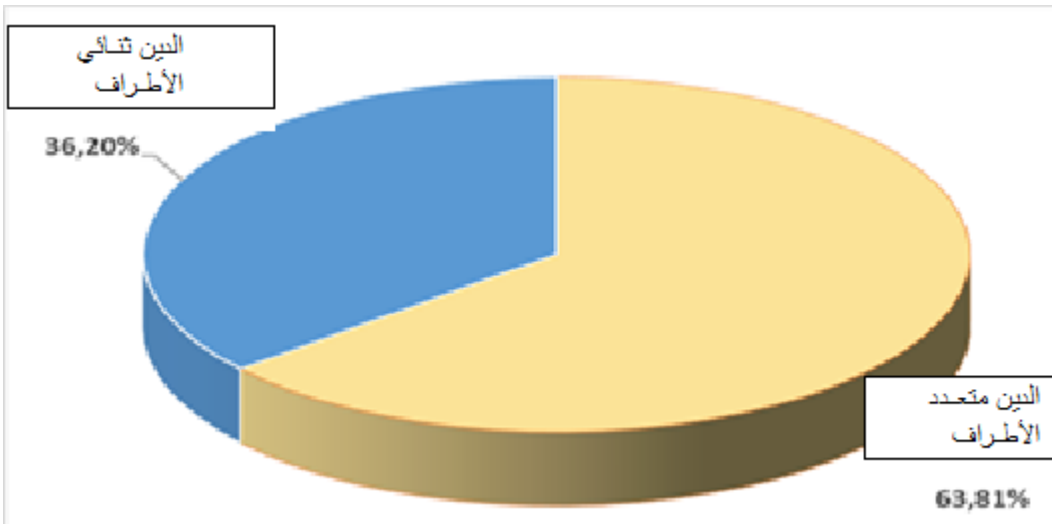

ب- الدين الداخلي

يتكوّن الدين الداخلي من أدوات سوقية، إلا أنه يظل مُهيمَنًا عليه من طرف ديون البنك المركزي الموريتاني على الدولة. ويُقدَّر الرصيد القائم للدين الداخلي حتى نهاية سنة 2024 بحوالي 702,1 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 28.029,1 مليون أوقية. ويتكوّن هذا الدين أساسًا من الديون الناتجة عن تسوية مستحقات البنك المركزي على الدولة (404,39 مليون دولار)، وهو ما يمثل نسبة 58,58% من إجمالي الدين الداخلي.

أما أذونات الخزينة قصيرة الأجل، فتمثل 190,12 مليون دولار، أي ما يعادل 28,49% من الدين الداخلي، في حين تبلغ قيمة السندات ذات أجل سنتين وثلاث سنوات 98 مليون دولار، وهو ما يمثل 13,97% من الرصيد القائم للدين الداخلي. وبذلك، تشكل الأدوات السوقية مجتمعة 42,42% من الدين الداخلي، أي ما يعادل 6,40% من إجمالي الدين العمومي.

رسم توضيحي 6: الدين الداخلي بنهاية 2024

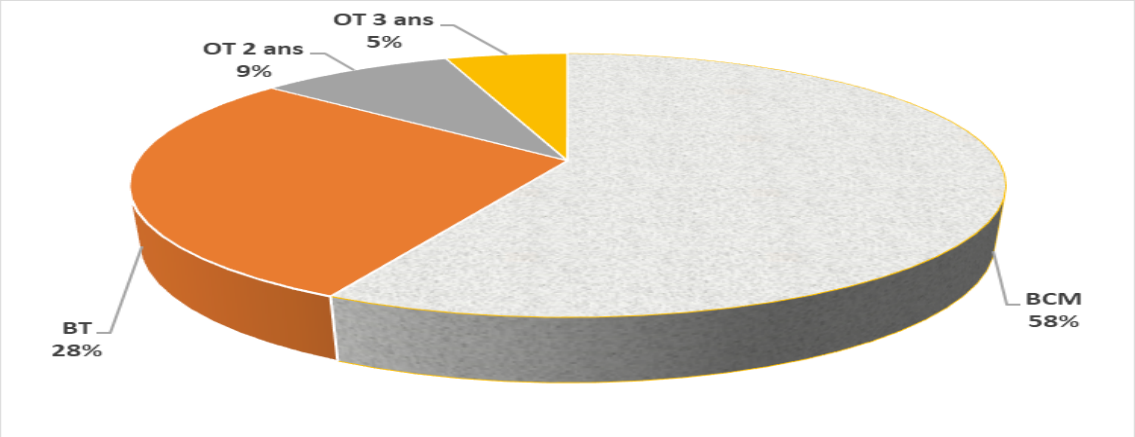

3. الآفاق السياسية والاقتصادية الوطنية 2025-2028

3-1- الآفاق السياسية

3-1-1- البرنامج الرئاسي (طموحي للوطن)

يأتي إعداد وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى للفترة 2026-2028 في سياق وطني مميّز، يتسم ببدء التنفيذ الفعلي لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني «طموحي لوطني»، والذي يُعدّ الركيزة الاستراتيجية للعمل العمومي خلال السنوات القادمة.

ويقوم هذا البرنامج الهيكلي على خمسة محاور أساسية، هي:

- ترسيخ دولة القانون وإعادة تأسيس الحكامة العمومية؛
- بناء اقتصاد فعّال، صامد ومستدام بيئياً، يسير على طريق الإقلاع؛
- تثمين رأس المال البشري، مع تركيز خاص على الشباب بوصفه حجر الزاوية لموريتانيا المستقبل؛
- تعميق الإدماج الاجتماعي كرافعة للتماسك الوطني والعدالة الترابية؛
- تعزيز الأمن الوطني وترسيخ دور موريتانيا كفاعل في السلام والاستقرار في محيطها الجيوسياسي.

ويمثل هذا الإطار الاستراتيجي مرجعاً موجهاً لجميع التدخلات العمومية، سواء على المستوى المركزي أو الجهوي، ويتجسد بشكل خاص من خلال برنامجين رئيسيين واسعي النطاق: البرنامج الاستعجالي لعصرنة مدينة نواكشوط، والبرنامج الأولي لتعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية للتنمية المحلية (PS2A). ويجسد هذان البرنامجان إرادة رئيس الجمهورية في ترجمة التزاماته إلى إنجازات ملموسة ومستدامة، من خلال التركيز على العدالة الاجتماعية، وتحسين ظروف المعيشة، وضمان الوصول الشامل إلى البنى التحتية والخدمات العمومية.

3-1-2السياسة الاقتصادية للحكومة

تماشياً مع المحور الاستراتيجي الثاني من البرنامج الرئاسي، تقوم السياسة الاقتصادية للحكومة على تحوّل هيكلي عميق للاقتصاد الوطني، في إطار رؤية تهدف إلى تحقيق الأداء الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والسيادة الاقتصادية. وتسعى هذه السياسة إلى بناء نموذج تنموي داخلي يعتمد على خلق الثروة، وتنويع الإنتاج، والتعبئة الفعالة للقدرات الخاصة.

وتعتزم الحكومة تحرير الطاقات الاقتصادية من خلال تنفيذ إصلاحات مؤسسية، ومالية، وعقارية، ومصرفية تفضي إلى تعزيز الاستثمار والقدرة التنافسية. كما تعمل على تهيئة بيئة ملائمة للمبادرة الخاصة. وفي هذا السياق، تم إطلاق مشاريع ذات أولوية في مجالات البنية التحتية الاستراتيجية (كالطرق والطاقة والاتصالات والموانئ، وغيرها)، والتنمية الزراعية والرعوية، والصيد البحري المستدام، والتصنيع ذي القيمة المضافة العالية، خصوصاً في قطاعات الصناعات الاستخراجية، والصناعات الغذائية، والطاقة.

وتولي السياسة الاقتصادية اهتماماً خاصاً بالتحول الطاقي وتثمين الموارد المتجددة، مع التركيز على الهيدروجين الأخضر باعتباره رافعة لموقع استراتيجي إقليمي. كما تدمج هذه السياسة تحديث الخدمات العمومية ورقمنة الإدارة كعاملين محفزين للكفاءة الاقتصادية.

وتتجسد هذه الاستراتيجية من خلال برامج عملية، مثل برنامج تحديث مدينة نواكشوط، بميزانية قدرها 5,7 مليارات أوقية ، والبرنامج الأولوي لتعميم الوصول إلى الخدمات الأساسية للتنمية المحلية (PS2A) بميزانية تبلغ 26,4 مليار جديدة، ويشمل 7000 تدخل متعدد القطاعات في 11 ولاية. وتعكس هذه الآليات التزام الحكومة بتسريع التحول في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وضمان توزيع أفضل للفرص، وتعزيز انبثاق نمو شامل ومستدام.

أ- البرنامج الاستعجالي لعصرنة مدينة نواكشوط

يندرج البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط، الذي أعلنه فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني يوم 5 نوفمبر 2024، ضمن برنامجه الانتخابي "طموحي للوطن". ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف معيشة سكان العاصمة بشكل سريع، من خلال تعميم الخدمات الأساسية وتسريع الاستثمارات في البنى التحتية الحضرية الحيوية. وقد تم تخصيص ميزانية إجمالية قدرها **5,7 مليار أوقية** لتنفيذ هذا البرنامج خلال فترة تمتد إلى **16 شهراً**.

يرتكز البرنامج على **ثماني مكونات استراتيجية**:

- **التعليم** :من خلال بناء وإعادة تأهيل مئات المؤسسات التعليمية، بهدف زيادة القدرة الاستيعابية وتحسين البيئة الدراسية (بميزانية تقدر بـ 866 مليون أوقية).

الصحة: عبر إنشاء أو تأهيل 28 مركزاً ونقطة صحية، لتعزيز التغطية الصحية الأساسية (941 مليون أوقية).

- **النفاذ إلى الماء الصالح للشرب والصرف الصحي** :من خلال تحديث قدرات الضخ، ومد الأنابيب، وبناء شبكات صرف مياه الأمطار(764 مليون أوقية).
- **الكهرباء والإنارة العمومية** :بإنشاء 150 كلم من شبكة الجهد المنخفض، وتركيب 36 محطة توزيع، وإنشاء 215 كلم من شبكة الإنارة (526 مليون أوقية).
- **الطرق وفك العزلة** :عبر بناء أو تأهيل حوالي 164 كلم من الطرق، بما في ذلك طريق دائري بطول 50 كلم حول المدينة (1,682 مليار أوقية).
- **الشباب والرياضة** :من خلال إنشاء ملاعب، مسبح نصف أولمبي، وتجهيز مراكز الشباب (230 مليون أوقية).
- **تهيئة المجال والعمران والبيئة** :لجعل نواكشوط مدينة نظيفة وجذابة، عبر تشجير المساحات الخضراء، وردم المستنقعات، وإنجاز مشاريع حضرية (703 مليون أوقية).
- **الأنشطة الجمعوية** :لتنشيط البلديات من خلال تنظيم فعاليات ثقافية ورياضية وحملات تنظيف وتشجير، وتعزيز المشاركة المجتمعية.

ب- البرنامج الأولي لتعميم النفاذ إلى الخدمات الضرورية للتنمية المحلية

في إطار استمرارية الرؤية التي يحملها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من خلال برنامجه الانتخابي "طموحي للوطن"، أطلقت الحكومة برنامجاً واسع النطاق يهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، والإنصاف المجالي، وتقريب الخدمات العمومية من المواطنين. وفي هذا السياق، تم تصميم البرنامج الأولي لتعميم النفاذ إلى الخدمات الضرورية للتنمية المحلية.(PS2A)

ب-1- العرض العام للبرنامج

جدول 1: العرض العام لبرنامج PS2A

العنصر	التفاصيل
اسم البرنامج	–البرنامج الأولي لتعميم النفاذ إلى الخدمات الضرورية للتنمية المحلية
الفترة	30 شهرا خلال الفترة 2025-2027
الميزانية الإجمالية	26,4مليار أوقية
عدد التدخلات	7000 تدخل
السكان المستهدفون	4,9 مليون نسمة (تعداد السكان 2024)
الولايات المستفيدة	11من أصل 15 ولاية

ب-2- توزيع الميزانية حسب المكونات

جدول 2: توزيع الميزانية حسب مكونات برنامج PS2A

المكون	الميزانية (بمليار أوقية)	النسبة التقريبية
الصحة	8,04	30,50%
التعليم	7,5	28,40%
الكهرباء	4,04	15,30%
الماء الصالح للشرب	2,59	9,80%
فك العزلة	1,59	6%
الزراعة	1,51	5,70%
الشباب	0,96	3,60%
التنمية الحيوانية	0,21	0,80%
المجموع	**26,44**	**100%**

ب-3- التدخلات الرئيسية (حسب القطاع)

تغطي التدخلات الرئيسية ضمن البرنامج الأولي لتعميم الولوج إلى الخدمات الضرورية للتنمية المحلية (PS2A) عدة قطاعات أساسية تهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

ففي قطاع التعليم، يخطط البرنامج لبناء 6115 قاعة دراسية جديدة وترميم 525 قاعة أخرى، بميزانية قدرها 7,2 مليار أوقية ، تغطي ما مجموعه 6641 تدخلاً، بهدف توسيع الولوج إلى التعليم وتعزيز البنية التحتية المدرسية.

أما في قطاع الصحة، فقد تم تخصيص ميزانية قدرها 8,04 مليار أوقية ، تتضمن بناء 104 مستشفيات ومراكز صحية، واقتناء 270 سيارة إسعاف، وبناء أو ترميم أو تحويل أكثر من 240 نقطة صحية، موزعة على 513 تدخلاً.

وفيما يتعلق بالولوج إلى المياه الصالحة للشرب، فقد خُصص له 2,59 مليار أوقية لـ1731 تدخلاً، تشمل إنجاز939 بئراً، وبناء 105 خزانات مياه، وترميم أو توسيع 166 شبكة مائية، إلى جانب مشاريع هيكلية كمرحلة ثانية من مشروع آفطوط الشرقي.

أما في مجال الكهرباء، فقد تم رصد 4,04 مليار أوقية لـ478 تدخلاً، تهم أساساً عمليات كهربة ريفية واسعة النطاق، وتوسيع الشبكات القائمة وزيادة القدرة الإنتاجية.

وسيستفيد قطاع فك العزلة من مبلغ 1,59 مليار أوقية ، لأعمال مبرمجة خلال الفترة 2025-2027، تهدف إلى تحسين الربط بالمناطق النائية.

وفي القطاع الزراعي، تم تخصيص 1,51 مليار أوقية لـ448 تدخلاً، تشمل بناء وترميم 44 سداً، وتوزيع 875 كيلومتراً من الأسلاك الشائكة لتسييج المناطق الزراعية.

أما قطاع الثروة الحيوانية، فتم تخصيص 0,21 مليار أوقية ، تشمل إنجاز 39 بئراً رعوية، وبناء 183 حظيرة تلقيح.

وأخيراً، فإن التدخلات الموجهة لفائدة الشباب، بميزانية قدرها 0,96 مليار أوقية لـ236 تدخلاً، تهدف إلى منح أكثر من 14.000 إعانة، وتكوين حوالي 25.000 شاب، وتمويل أكثر من 2.300 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تعكس هذه التدخلات التزام الحكومة بتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتماسك المجالي.

ب-4- جدول المكونات حسب الولاية (بالمليار)

جدول 3: توزيع مكونات برنامج PS2A حسب الولايات

الولاية	الصحة	التعليم	الكهرباء	الماء	فك العزلة	الزراعة	الشباب	التنمية الحيوانية	المجموع
الحوض الشرقي	1.509	1.118	0.703	0.506	0.037	0.300	0.163	0.054	4.39
الحوض الغربي	1.191	1.118	0.648	0.361	0.104	0.225	0.176	0.028	3.85
العصابة	0.870	0.577	1.101	0.242	0.093	0.333	0.136	0.025	3.38
البراكنة	1.012	0.876	0.234	0.208	0.340	0.198	0.097	0.029	2.99
كوركول	1.086	0.958	0.146	0.207	0.068	0.223	0.088	0.013	2.79
الترارزة	0.469	1.127	0.601	0.379	0.000	0.011	0.066	0.020	2.67
تكانت	0.396	0.616	0.252	0.276	0.515	0.090	0.057	0.026	2.23
كيديماغا	0.500	0.569	0.138	0.180	0.085	0.112	0.077	0.018	1.68
آدرار	0.185	0.411	0.129	0.133	0.344	0.011	0.048	0.000	1.26
إنشيري	0.414	0.081	0.056	0.064	0.000	0.004	0.018	0.000	0.64
تيرس زمور	0.411	0.054	0.034	0.032	0.000	0.001	0.033	0.000	0.56

3-1-3- آفاق الخطة الثانية من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

أ- آفاق التمويل لركائز استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك (2026-2028)

أ-1 : التمويل من ميزانية الدولة

جدول 4:توزيع برامج الاستثمار العام الممولة من ميزانية الدولة وفقًا لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

		بملايين الأوقية			
رقم الرافعة	الرافعة	اعتمادات التعهد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
1	تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل للجميع	64 631,29	18 191,39	21 410,72	25 029,19
2	تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية	59 276,97	19 347,45	20 217,44	19 712,08
3	تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها	34 661,74	10 411,17	11 451,84	12 798,74
المجموع الكلي		**158 570,01**	**47 950,00**	**53 080,00**	**57 540,00**

تشير أحدث التقديرات الميزانوية إلى إعادة ترتيب ملحوظة لأولويات الاستثمار العمومي، مما يعكس تأكيدًا جديدًا على التوجهات الاستراتيجية المعتمدة ضمن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2026-2028. وتُظهر توزيعات الموارد المالية المتوقعة توجيهًا متجددًا للموارد العمومية نحو المجالات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

- **تعزيز نمو اقتصادي قوي، مستدام وشامل**

بلغ اعتمادات التعهد المقررة لسنة 2026 ما مجموعه 64.631,29مليون أوقية ، مما يعكس طموحاً واضحاً لتحفيز النمو. وتسير اعتمادات الدفع (CP) في منحى تصاعدي، حيث تبلغ 18.191,39مليون أوقية في سنة 2026، ثم 21.410,72مليوناً في 2027، لتصل إلى 25.029,19مليوناً في 2028، أي بزيادة تراكمية قدرها 37,6%خلال الفترة.

وتعكس هذه الزيادة الملحوظة إرادة قوية لتنشيط محركات النمو من خلال استثمارات هيكلية موجهة نحو القطاعات الإنتاجية، ولا سيما البنى التحتية الاقتصادية، والتنمية الريفية، والتصنيع.

- **تطوير رأس المال البشري وتعزيز الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية**

تُظهر التخصيصات الميزانوية الموجهة لهذا المحور الاستراتيجي تطوراً معتدلاً لكنه مستقر بوجه عام. وتبلغ اعتمادات التعهد 59.276,97 مليون أوقية في سنة 2026. أما اعتمادات الدفع، فهي تسجل ارتفاعاً طفيفاً حيث تصل إلى 19.347,45مليون أوقية في 2026، ثم 20.217,44مليوناً في 2027، لتنخفض قليلاً إلى 19.712,08مليوناً في 2028، أي بزيادة إجمالية قدرها 1,9%خلال الفترة.

وتؤكد هذه التوجهات على الأهمية التي تُعطى لقطاعات التعليم، والصحة، والتكوين المهني، والحماية الاجتماعية، مع إيلاء عناية خاصة للعدلة في المجال الترابي وتقليص الفوارق.

- **تعزيز الحوكمة في جميع أبعادها**

يستفيد تعزيز الحوكمة من تطور مستمر في الاعتمادات المخصصة له. ففي سنة 2026، تبلغ اعتمادات التعهد 34.661,74 مليون أوقية ، مع اعتمادات دفع قدرها 10.411,17 مليوناً، لترتفع إلى 11.451,84 مليوناً في 2027، ثم إلى 12.798,74 مليوناً في 2028، أي بزيادة قدرها 22,9% خلال الفترة.

ويعكس هذا الخيار الاستراتيجي إرادة لترسيخ الشفافية، وفعالية الإدارة العمومية، ودولة القانون، ومكافحة الفساد، فضلاً عن تحسين الحوكمة الاقتصادية الميزانوية.

أ-2-: التمويل بالقروض

جدول 5: تقديرات المشاريع الممولة بالقروض والمنفذة من قبل الإدارة المركزية وفقًا لروافع استراتيجية النمو المتسارع والرخاء المشترك

		بملايين الأوقية			
رقم الرافعة	الرافعة	اعتمادات التعهد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
1	تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل للجميع	28 690,02	2 054,10	2 058,10	5 845,20
2	تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية	37 019,63	2 789,50	3 363,49	4 825,07
3	تعزيز الحوكمة بجميع أبعادها	6 353,47	644,00	1 417,00	1 121,60
المجموع الكلي		**72 063,11**	**5 487,60**	**6 838,59**	**11 791,87**

يُظهر تحليل تطور الموارد الخارجية الممولة عن طريق القروض، والموجهة لدعم محاور استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك خلال الفترة 2026-2028، تباينات بحسب الأولويات الاستراتيجية، مع اتجاه عام نحو الارتفاع. ويعكس هذا الدعم الخارجي التزامًا مستمرًا من الشركاء الفنيين والماليين بمواكبة جهود التنمية في بلادنا، مع الحرص على ترسيخ أسس تمويل مستدام على المدى المتوسط.

-تعزيز نمو اقتصادي قوي، مستدام وشامل

فيما يخص المحور المتعلق بتحفيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، تسجل التمويلات الخارجية زيادة كبيرة خلال الفترة 2026-2028، حيث ترتفع من 2.054,10مليون أوقية في عام 2026 إلى 2.058,10مليون في عام 2027، ثم تقفز إلى 5.845,20مليون أوقية في عام 2028، أي بزيادة تفوق 184٪ بين بداية ونهاية الفترة. وتعكس هذه القفزة الأهمية المتزايدة التي يوليها الممولون الدوليون للمشاريع الاقتصادية ذات الأثر التحويلي، فضلاً عن إصرار الدولة على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الهيكلية، في إطار نهج يقوم على الاستدامة والتنافسية والأثر الاجتماعي والاقتصادي.

-تطوير رأس المال البشري وتعزيز الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

تُظهر الاعتمادات الخارجية الموجهة لتنمية رأس المال البشري مسارًا تصاعديًا خلال الفترة المدروسة. فبعد أن بلغت 2.789,50 مليون أوقية في عام 2026، ترتفع إلى 3.363,49مليون في عام 2027، ثم إلى 4.825,07مليون في عام 2028، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 73٪ على مدى ثلاث سنوات. ويؤكد هذا الاتجاه المتصاعد استمرار التزام الشركاء الدوليين بدعم تطوير المنظومات التعليمية والصحية والاجتماعية، والتي تشكل الركائز الأساسية لتنمية عادلة ومستدامة.

-تعزيز الحوكمة في جميع أبعادها

تشهد الاعتمادات الخارجية المخصصة لمحور الحوكمة تطورًا غير منتظم. فبعد أن بلغت 644,00مليون أوقية في عام 2026، قفزت إلى 1.417,00مليون في عام 2027، قبل أن تتراجع إلى 1.121,60مليون أوقية في عام 2028 .وتُعزى هذه التذبذبات إلى الطبيعة المرحلية أو الظرفية لبعض المشاريع المؤسساتية التي يدعمها الممولون، غالبًا في إطار إصلاحات محددة أو مبادرات لبناء القدرات. ومع ذلك، فإن حجم التمويل الموجه يظل معتبرًا، مما يدل على إدراك المجتمع الدولي للدور الجوهري الذي تلعبه الحوكمة الرشيدة في إنجاح السياسات العمومية وتعزيز الشفافية والمساءلة والأداء المؤسسي.

3-2- الآفاق الاقتصادية 2025-2028

تندرج السياسة الاقتصادية للحكومة للفترة 2025-2028 في إطار ديناميكية ترمي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وتعتمد هذه السياسة على نهج متكامل يجمع بين النمو الشامل، وتنمية رأس المال البشري، واستدامة المالية العامة.

ولهذه الغاية، تعتزم الحكومة تكثيف الاستثمارات العمومية، مع إعطاء الأولوية للبنى التحتية الاقتصادية الأساسية والقطاعات الاجتماعية، لا سيما التعليم، والصحة، والتشغيل، والحماية الاجتماعية. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وتحسين مستوى معيشة السكان، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، في سياق التحول الهيكلي التدريجي للاقتصاد.

وفي الوقت نفسه، ستظل عملية تعزيز الإطار العام للسياسة الاقتصادية أولوية، من خلال تحسين الحوكمة الاقتصادية، وزيادة شفافية المالية العامة، وتعزيز مناخ أعمال جاذب للقطاع الخاص الوطني والدولي. وتُعد هذه الإصلاحات ضرورية لتحفيز الاستثمار الخاص، وتنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل منتجة.

أما في ما يتعلق بإدارة الدين العام، فتعتمد الاستراتيجية المتبعة على تلبية احتياجات تمويل الدولة بأقل تكلفة وأدنى مستوى من المخاطر، مع الحفاظ على قابلية الدين للاستمرار على المدى المتوسط والطويل. ويشمل ذلك تحسين التخطيط للدين، وتنويع مصادر التمويل، والإدارة الاستباقية لمحفظة الدين.

وفي ظل سياق دولي يتسم بعدم اليقين المتواصل - خاصة في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتفكك سلاسل القيمة، والتقلبات المناخية - سيسهم هذا النهج المتكامل في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى، مع ضمان نمو قوي، مرن، وعادل في أفق 2025-2028.

3-2-1- الناتج المحلي الإجمالي

تظل الآفاق الاقتصادية الكلية إيجابية رغم ارتباطها بتطور البيئة الدولية والإقليمية والظروف المناخية.

فقد تم خفض توقعات النمو العالمي إلى 2.8% مقارنة بـ 3.3% في نسخة يناير 2025، وذلك نتيجة تطبيق رسوم جمركية وارتفاع حالة عدم اليقين المرتبطة بتفاقم التوترات التجارية والتعديلات في الأسواق المالية. وعلى المستوى العالمي، من المتوقع أن تنخفض معدلات التضخم بوتيرة أبطأ من المتوقع (وفقًا لصندوق النقد الدولي).

الافتراضات:

- تعتمد التوقعات للفترة 2025-2029 على مجموعة من الفرضيات الأساسية، من بينها:
- التحسن التدريجي في البيئة الدولية، مع استمرار انخفاض التضخم وتيسير الأوضاع المالية العالمية؛
- زيادة الاستصلاحات الزراعية المائية، وترميم السدود، وميكنة الزراعة تدريجيًا؛
- تنفيذ إجراءات إنعاش نشاط الصيد البحري، وتطبيق استراتيجية جديدة لتنظيم الموارد البحرية على مدى 10 سنوات؛
- التنفيذ الفعّال للبرامج والمشاريع التنموية الهيكلية؛
- الارتفاع التدريجي في إنتاج الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) وانطلاق إنتاج الغاز؛
- الاتجاه التنازلي للتضخم على المستوى العالمي.

من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو الاقتصادي 4.6% خلال الفترة 2025-2029، وهو مستوى أدنى من متوسط السنوات الثلاث الماضية، ويرتبط هذا الانخفاض بتراجع الإنتاج في القطاع الاستخراجي (الذهب والنحاس) والمخاطر الناجمة عن تقلبات الظروف المناخية.

وقد يؤثر توقف إنتاج شركة نحاس موريتانيا وانخفاض إنتاج "تازيازت"، والانخفاض التدريجي في إنتاج الذهب التقليدي، سلبًا على وتيرة النمو، رغم الزيادة المرتقبة في إنتاج الشركة الوطنية للصناعة والمناجم.

رسم توضيحي 7: تطور الناتج المحلي الخام 2025-2028

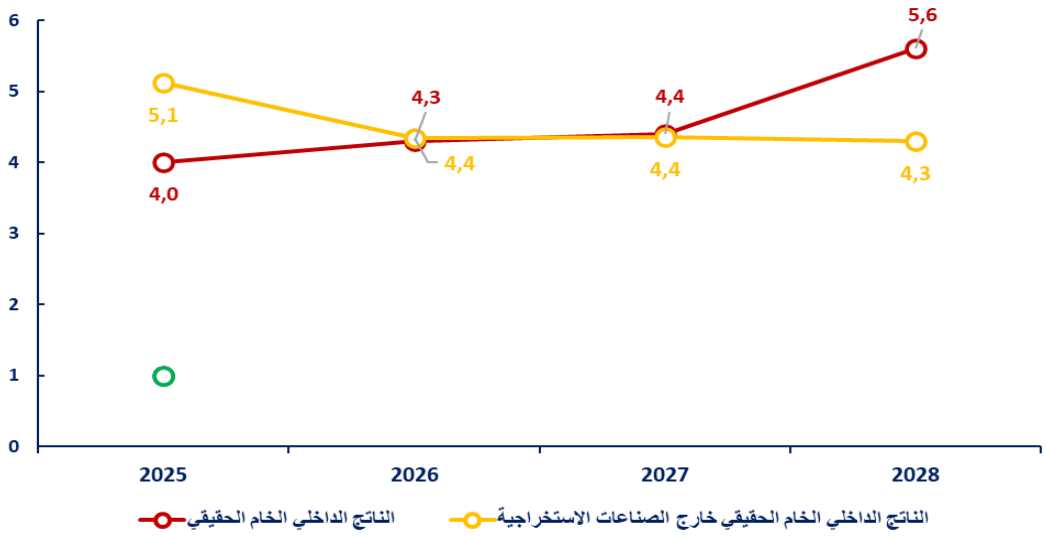

3-2-1-1- القطاع الأولي:

من المتوقع أن يحقق القطاع الأولي نمواً بنسبة 6,8% في عام 2025. وعلى مدى الفترة 2025-2029، من المنتظر أن يبلغ متوسط نمو هذا القطاع 4,5%، وذلك بسبب عدم انتظام الظروف المناخية. ومن المتوقع أن يشهد الإنتاج الزراعي تحسناً، مع تحقيق نمو يقدر بـ 5,4% خلال نفس الفترة. ويُعد تحقيق السيادة الغذائية الهدف الأساسي لسياسة الحكومة. وسيتم دعم الزيادة التدريجية للنشاط الزراعي بعدة مجهودات، من أبرزها:

- زيادة المساحات المزروعة وتوفير المياه من خلال إنشاء قنوات ومحاور مائية جديدة، وبناء السدود، وتطوير المساحات الزراعية، إضافة إلى تنفيذ إصلاح عقاري عادل ومنصف ؛
- فك العزلة عن المناطق الزراعية وربطها بالكهرباء، وتعزيز قدرات التخزين والتبريد والتغليف والنقل ؛
- مواصلة سياسة الإعفاءات الضريبية عن المعدات والمدخلات الزراعية ؛
- المكننة التدريجية للزراعة المطرية، وتعبئة الموارد المالية اللازمة للقطاع وتسهيل الوصول إليها ؛
- إطلاق برنامج واسع للبحث والتكوين والإرشاد الزراعي في مختلف سلاسل الإنتاج، بالاعتماد على مؤسسات البحث والتعليم والتكوين المهني الوطنية.

أما في مجال الصيد البحري، فمن المتوقع أن يشهد النشاط انتعاشًا بفضل العديد من التدابير التحفيزية، من بينها:

- إعادة تنظيم الأسطول حسب نوع المصايد وتعديل نظام المناطق، وتعليق سقف 200 طن لكل سفينة في كل رحلة بحرية، وتجريب صيد سمك الماكريل ؛
- تأجيل تطبيق تحديد عدد الرحلات إلى رحلتين أسبوعياً بالنسبة للسفن المخصصة لصيد الأسماك السطحية الساحلية، وتعليق العتبة المفروضة على مصانع دقيق السمك.

3-2-1-2- القطاع الثانوي

في عام 2025، من المتوقع أن يستمر تباطؤ نمو القطاع الثانوي، حيث لن يتجاوز معدل النمو 1,8%، وذلك نتيجة الانخفاض المرتقب في إنتاج الصناعات الاستخراجية (الذهب والنحاس). ومع ذلك، من المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو في هذا القطاع 5,4% خلال الفترة 2025-2029، بفضل الزيادة التدريجية في إنتاج الحديد والذهب، بالإضافة إلى الأداء الإيجابي لقطاعي البناء والأشغال العامة والصناعات التحويلية.

3-1-2-3-قطاع الخدمات

من المتوقع أن يحقق قطاع الخدمات نمواً بنسبة 4,7٪ في عام 2025، وبمتوسط قدره 4,4٪ خلال الفترة 2025-2029. ويرتبط هذا النمو بالديناميكية التي يشهدها قطاع التجارة والقطاع المالي، بالإضافة إلى أنشطة النقل وتطور خدمات الاتصال الرقمي.

رسم توضيحي 8: تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع بملايين الأوقية 2025-2028

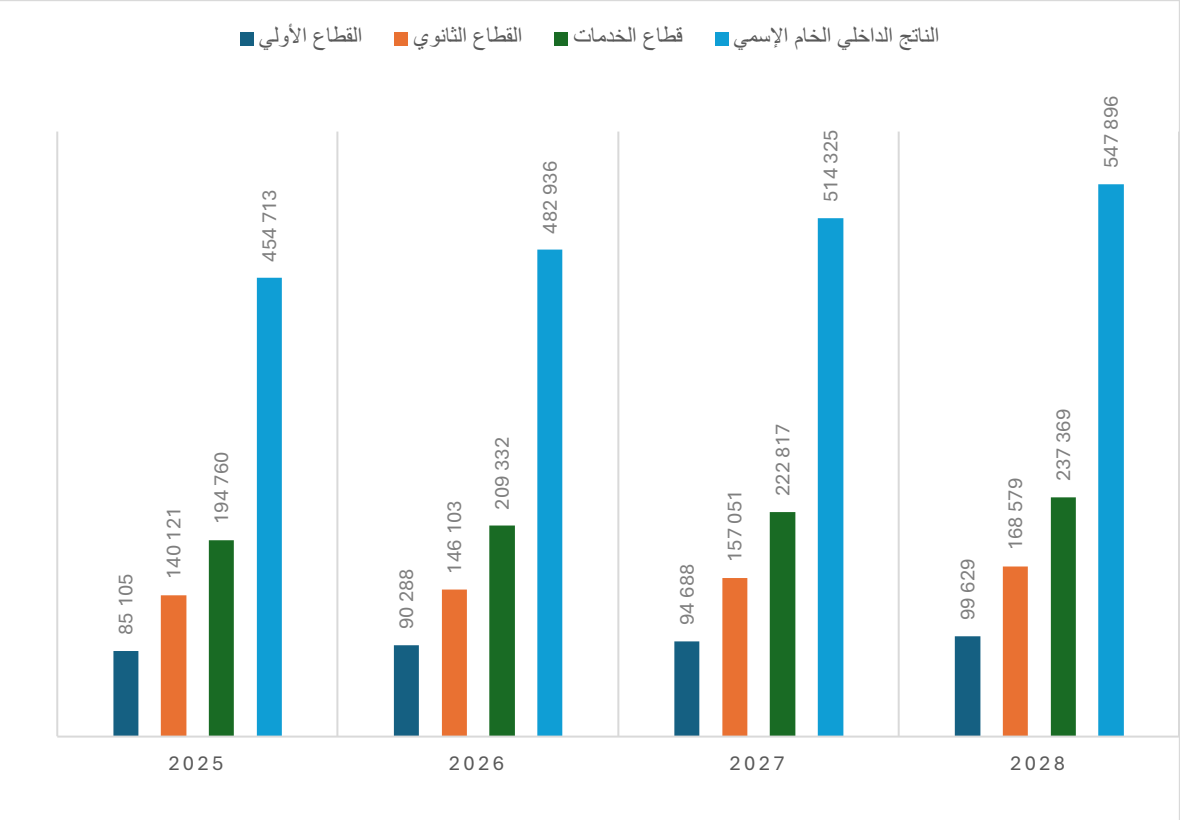

3-2-2-التضخم

على صعيد الأسعار، أدى انخفاض أسعار المواد الغذائية على المستوى الدولي إلى تراجع الضغوط على الأسعار المحلية، حيث بلغ معدل التضخم 2,1٪ حتى نهاية مارس 2025 كمعدل سنوي، و0,9٪ على أساس سنوي. وبالنظر إلى تطورات البيئة الدولية، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم 3,5٪ في عام 2025. ومع ذلك، تبقى مخاطر ارتفاع الأسعار قائمة بشكل ملحوظ بسبب تصاعد التوترات التجارية.

3-2-3-استراتيجية الديون 2025-2027

أ. أهداف استراتيجية إدارة الدين متوسط الأجل

تتمثل التوجهات العامة لسياسة الاقتراض في بلدنا في تلبية احتياجات تمويل الدولة مع الحفاظ قدر الإمكان على استدامة الدين العام. ولهذا الغرض، يتم تفضيل اللجوء إلى القروض التفضيلية من خلال تبني نموذج يجمع بين ملفات اقتراض مختلفة بشروط تسمح بالحفاظ على محفظة ديون ذات طابع تفضيلي وبتكلفة أقل قدر الإمكان. وفي إطار استراتيجية إدارة الدين متوسط الأجل للفترة 2025-2027، تتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي:

- تلبية احتياجات تمويل الدولة والتزاماتها المستقبلية بأقل تكلفة ممكنة على المدى الطويل مع تقليص المخاطر المرتبطة بالاقتراض ؛
- تعزيز تطوير سوق السندات الحكومية ؛

- تشجيع تعبئة التمويلات التفضيلية مع التوجه بشكل أكثر وضوحًا وفاعلية نحو القروض شبه التفضيلية، مع الحفاظ على إمكانية اللجوء إلى القروض غير التفضيلية عند الحاجة.

ب. نطاق استراتيجية إدارة الدين متوسط الأجل

في إطار هذه الاستراتيجية، يتم تعريف الدين الداخلي والدين الخارجي بناءً على العملة التي يصدر بها. يشمل الدين الداخلي الدين المُقوّم بالأوقية الجديدة في حين يُعتبر الدين الخارجي كل دين مُقوّم بالعملات الأجنبية، حتى وإن كان الدائن مقيمًا محليًا. الدين المعني في هذه الاستراتيجية هو أساسًا دين الإدارة المركزية، بما في ذلك دين الدولة تجاه البنك المركزي الموريتاني والدين الخارجي الذي تمت إعادة تخصيصه من قبل البنك المركزي إلى الخزينة العامة بموجب بعض أدوات صندوق النقد الدولي. كما تجدر الإشارة إلى أن مخصصات حقوق السحب الخاصة لا تُدرج ضمن رصيد الدين، إلا أن الفوائد المترتبة عليها تُؤخذ في الحسبان ضمن بيانات الدين.

(استراتيجية إدارة الدين متوسط الأجل 2025-2027 / ديسمبر 2024)

الفصل الثاني: وضعية تنفيذ الميزانية

1- تعبئة الموارد 2022-2024

1.1 إجمالي الموارد

يظهر تطور الموارد الإجمالية لميزانية الدولة خلال الفترة 2022-2024 اتجاهات متباينة، تعكس في آنٍ واحد التقلبات الظرفية والجهود المبذولة في مجال التعبئة الداخلية. وتُبرز قراءة المعطيات الميزانوية ثلاث ديناميكيات رئيسية: الركود النسبي في الإيرادات الداخلية، التراجع التدريجي في الإيرادات الخارجية، والنمو الكبير في إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة.

أ- **موارد الميزانية العامة: تطور إيجابي إجمالًا رغم التقلبات**

انتقلت موارد الميزانية العامة من 86,53 مليار أوقية سنة 2022 إلى 95,15 مليار أوقية سنة 2024، بعد أن سجلت تراجعًا في سنة 2023 إلى 81,79 مليار. ويعكس هذا التطور ما يلي:

- نمو سنوي متوسط بمعدل 5,4% خلال الفترة؛
- تراجع مؤقت سنة 2023 نتيجة انخفاض عائدات التجارة الخارجية (الحديد، النفط) وتراجع أداء المؤسسات العمومية.

ب- **الإيرادات الداخلية: جهود انتعاش في سنة 2024**

تراجعت الإيرادات الداخلية (الضريبية، غير الضريبية، الرأسمالية والاستثنائية) إلى 75,25 مليار أوقية سنة 2023، مقابل 80,18 مليار في 2022، أي بانخفاض قدره 6,1%. ويُعزى هذا التراجع إلى:

- انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة -2,5%،
- انخفاض كبير في الإيرادات غير الضريبية بنسبة -15,4%،
- تراجع إيرادات النفط بنسبة -35,3%، نتيجة تأثرها الشديد بأسعار الأسواق العالمية.

وفي سنة 2024، سُجّل انتعاش واضح حيث بلغت الإيرادات الداخلية 90,06 مليار أوقية ، مدفوعة بزيادة في الإيرادات الضريبية بنسبة +26,09% مقارنة بسنة 2023، مما يعكس جهود التحفيز وتحسين آليات التحصيل الضريبي.

ت- **الإيرادات الخارجية: منحى تصاعدي متواصل**

شهدت الإيرادات الخارجية زيادة مستمرًا على مدى الفترة:

6,35 مليار أوقية سنة 2022،
6,53 مليار أوقية سنة 2023،
5,10 مليار أوقية سنة 2024.

ويُعزى هذا التزايد أساسًا إلى زيادة دعم الميزانية الشيء الذي غطى على انخفاض منح المشاريع (من 5,79 إلى 4,11 مليار أوقية)، مما يعكس من جهة انخفاض الاعتماد على المساعدة الخارجية، ومن جهة أخرى الحاجة إلى تعزيز تعبئة التمويلات بشروط ميسرة.

ث- **إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة: نمو هيكلي ملحوظ**

عرفت إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة نموًا لافتًا خصوصا خلال سنة 2023:

1,97 مليار أوقية سنة 2022،
4,85 مليار سنة 2023 (+147%)
5,63 مليار سنة 2024 (+16% مقارنة بسنة 2023).

ويُعزى هذا الاتجاه الصاعد إلى:

- زيادة التخصيصات لمشاريع البنية التحتية المدرسية،
- استرداد ضريبة القيمة المضافة.

ويعكس الوزن المتزايد لهذه الإيرادات تحسن توجيه التمويلات وتأكيدًا على الرغبة في تعزيز فعالية النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي.

ج- **الموارد الإجمالية لميزانية الدولة**

بلغت الموارد الإجمالية لميزانية الدولة (الميزانية العامة + الحسابات الخاصة):

- 88,50 مليار أوقية سنة 2022،

- 86,64 مليار أوقية سنة 2023(-2,1%)
- 100,78 مليار أوقية سنة 2024 (+16,32%)

وقد تم تعويض تراجع سنة 2023 المرتبط بالظرفية الخارجية في سنة 2024، بفضل تعزيز الإيرادات الضريبية ومتانة الحسابات الخاصة. وعلى مدى الفترة، سجلت الموارد الإجمالية نموًا بنسبة 13,88%، بمعدل سنوي يقارب 7,11%.

جدول 6: تطور اجمالي الإيرادات 2022-2024

الإيرادات (مليار)	2022	2023	2024
الموارد الداخلية	**80,18**	**75,25**	**90,06**
الإيرادات الضريبية	53,78	52,44	66,12
الإيرادات غير الضريبية	22,6	19,12	21,98
إيرادات رأس المال	1,44	1,14	1,42
الإيرادات النفطية (دون احتساب الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية و الضرائب على الأجور)	2,21	1,43	0,53
الإيرادات الاستثنائية	0,15	1,13	
الإيرادات الخارجية	**6,35**	**6,53**	**5,10**
دعم الميزانية	0,56	1,43	0,99
الهبات	5,79	5,10	4,11
إيرادات الميزانية العامة	**86,53**	**81.79**	**95,15**
إيرادات حسابات الخزينة الخاصة	**1,97**	**4,85**	**5,63**
إيرادات الميزانية العامة للدولة	**88,50**	**86,64**	**100,78**

1-1-1- تطور الإيرادات الداخلية (الميزانية العامة) 2022-2024

أ- تطور الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2022-2024

اتخذت الإيرادات الضريبية مسارًا تنازليًا طفيفًا بين سنتي 2022 و2023، قبل أن تشهد انتعاشًا واضحًا في سنة 2024. فقد بلغت 53,77 مليار أوقية سنة 2022، ثم تراجعت بنسبة 2,47% سنة 2023 لتصل إلى 52,44 مليار أوقية ، قبل أن ترتفع بشكل ملموس سنة 2024 بنسبة 26,09%، لتبلغ 66,12 مليار أوقية .

- **تطور الإيرادات حسب فئات الضرائب:**

أ.1. الضرائب على الأرباح والدخول الصافية

- 2022: 17,29 مليار أوقية
- 2023: 16,96 مليار أوقية -1,91%

يُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أرباح النشاطات الصناعية والتجارية ، وانخفاض ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة بنسبة 31%، إضافة إلى الضغوط التي تواجهها الشركات نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج.

- سنة 2024: 23,60مليار أوقية +39,15% .

يعكس هذا الارتفاع الكبير انتعاش الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى تحسن في مردودية الضرائب الرئيسية.

أ.2. الضرائب على السلع والخدمات

- 2022: 23,69 مليار أوقية
- 2023: 23,02 مليار أوقية -2,82%

يعود هذا التراجع إلى انخفاض إيرادات ضريبة رقم الأعمال (TCA) بنسبة تقارب -29%، وضريبة الاستهلاك (الرسوم النوعية) بنسبة -6%، وذلك رغم الأداء الجيد للضريبة على القيمة المضافة وكذلك الضريبية على الأجور التي ارتفعت بنسبة +21% إضافة إلى ارتفاع الضريبة على العمليات المالية بنسبة +34%.

- 2024: 27,80 مليار أوقية +20,76%

ساهم تحسن مستويات الاستهلاك والإنتاج في رفع هذه الفئة من الإيرادات، وخاصة من خلال ضريبة القيمة المضافة والرسوم النوعية.

أ.3. الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية

- 2022: 11,26 مليار أوقية
- 2023: 10,64 مليار أوقية -5,5%

يرجع هذا التراجع إلى انخفاض رسوم الاستيراد، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات النفطية وتراجع كميات بعض الواردات (مثل التبغ).

- 2024: 12,44 مليار أوقية +16,91%

ساهم انتعاش الواردات واستقرار الأسعار العالمية في ارتفاع عائدات الجمارك.

أ.4. الإيرادات الضريبية الأخرى

- 2022: 1,53 مليار أوقية
- 2023: 1,82 مليار أوقية +18,95%

يرجع هذا الارتفاع إلى تحسين تعبئة رسوم الطوابع التي ارتفعت بنسبة +18%، متجاوزة التوقعات.

- 2024: 2,29 مليار أوقية 25,82%

ويُعزى هذا الارتفاع اللافت إلى دمج وحدة "الالتزام القانوني" في نظام "الرشاد"، والذي يفرض تسجيل جميع الصفقات والعقود التي يُراد دفعها هذا إضافة إلى الرسوم المفروضة على الأراضي الغير مبنية.

جدول 7: تطور الإيرادات الضريبية 2022-2024

الفئة	2022	2023	2024	التغير 2022-2023	التغير 2023-2024
إجمالي الإيرادات الضريبية	53,77	52,44	66,12	-2,47%	26,09%
الضرائب على الأرباح والدخول	17,29	16,96	23,6	-1,91%	39,15%
الضرائب على السلع والخدمات	23,69	23,02	27,8	-2,82%	20,76%
الضرائب على التجارة الدولية	11,26	10,64	12,44	-5,5%	16,92%
الإيرادات الضريبية الأخرى	1,53	1,82	2,29	+18,95%	25,82%

تمثل الفترة 2022-2024 مثالًا على صمود واستعادة تدريجية في تعبئة الإيرادات الضريبية، بعد سنة 2023 التي تأثرت بصدمات خارجية (انخفاض أسعار المواد الأولية، تباطؤ الواردات، ضغط على تكاليف الإنتاج). وتُعد سنة 2024 مرحلة تعزيز وانتعاش، مع

ارتفاع ملحوظ في مستويات الإيرادات بجميع الفئات الضريبية، مما يعكس تحسن النشاط الاقتصادي وتحسن قدرات التحصيل لدى الإدارة الضريبية.

ب - تطور الإيرادات غير الضريبية 2022-2024

شهدت الإيرادات غير الضريبية انخفاضًا مستمرًا خلال الفترة من 2022 إلى 2024، حيث انتقلت من 22,61 مليار أوقية في 2022 إلى 19,12 مليار في 2023، ثم إلى 21,98 مليار في 2024، أي بانخفاض إجمالي قدره 0,23% خلال ثلاث سنوات .

وقد تم تأكيد انخفاض 2023 (-15,43%) من خلال قانون التسوية، مع معدل تنفيذ بلغ 93%. ويُعزى هذا الانخفاض أساسًا إلى تراجع كبير في أرباح الشركات العمومية، خصوصًا الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(SNIM) ، إلى جانب تراجع إيرادات قطاع الصيد البحري.

ب.1. إيرادات الصيد

شهدت إيرادات الصيد تطورًا مقيدًا عمدًا، يعكس إرادة سياسية واضحة في الحفاظ على الموارد البحرية حيث بلغت الإيرادات 6,73 مليار أوقية سنة 2022، لكنها تراجعت بنسبة 8,10% سنة 2023 لتصل إلى 6,19 مليار و يعود هذا التراجع إلى:

- انخفاض رسوم الصيد بنسبة 429 مليون أوقية ،
- تراجع عائدات اتفاقيات الصيد مع الاتحاد الأوروبي بنسبة 1% (أي 37 مليون)،
- وتراجع إيرادات اتفاقيات الصيد "الحرة" بنسبة 5% (أي 67 مليون).

وقد شهدت إيرادات هذه القطاع خلال سنة 2024 انتعاشًا طفيفًا حيث بلغت 6,50 مليار أوقية (+5,01%) وتعكس هذه الدينامية توجها نحو صيد أكثر استدامة، رغم ما قد يسببه من نقص مؤقت في الموارد، وتؤكد الحاجة إلى إعادة توازن إيرادات هذا القطاع عبر تثمين التحويل المحلي للمنتجات البحرية.

ب.2. إيرادات التعدين

تمثل الإيرادات التعدينية العنصر الأكثر دينامية من الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة حيث بلغت 1,94 مليار أوقية في 2022، ثم ارتفعت إلى 3,13 مليار في 2023 (+61,34%) ويرجع هذا النمو إلى الإتاوات المدفوعة من قبل كبريات الشركات التعدينية:

- تازيازت: 2,68 مليار،
- شركة نحاس موريتانيا: 110 ملايين.

و استمر الاتجاه التصاعدي في سنة 2024 لتبلغ الإيرادات 4,07 مليار(+29,71%) حيث يعكس هذا الارتفاع توسع النشاط المنجمي وظرفية عالمية ملائمة، لكنه يُبرز في الوقت نفسه خطر الاعتماد على تقلبات الأسواق.

ب.3. توزيعات الأرباح

شهد هذا البند تقلبات حادة تعكس الأداء المتفاوت للمؤسسات العمومية، وعلى رأسها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم. ففي 2022، بلغت توزيعات الأرباح 12,76 مليار، منها 11,15 مليار من طرف الشركة الوطنية للصناعة والمناجم بينما تراجعت في سنة 2023 إلى 8,13 مليار(-36,28%)، حيث لم توزع هذه الشركة سوى 5,5 مليار(-45%) نتيجة تأثر أرباحها بانخفاض أسعار الحديد واستمر التراجع لتصل التوزيعات في سنة 2024 إلى 6,45 مليار، منها 4,6 مليار من طرف الشركة الوطنية للصناعة والمناجم.

ب.4. ايرادات مختلفة

تسم هذه الإيرادات بالتقلب والظرفية نظرًا لاعتمادها على عوامل استثنائية. فخلال سنة 2022، كانت ضعيفة (1,18 مليار)، ثم ارتفعت بنسبة 41,5% في 2023 إلى 1,67 مليار، منها 1,43 مليار من الديون المعاد تخصيصها .بينما تراجعت بشكل حاد في ستة 2024 إلى 0,38 مليار(-77%)، مما يعكس الطابع غير المتكرر لإيرادات 2023.

وخلال الفترة 2022-2024، تميزت الإيرادات غير الضريبية بتآكل تدريجي، حيث انخفضت من 22,61 إلى 17,27 مليار أوقية ، ويُعزى هذا التراجع إلى:

- انخفاض إيرادات الصيد،
- تقلب أرباح المؤسسات العمومية، خاصة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم.
- انتهاء الطابع الاستثنائي لبعض الإيرادات المتنوعة.

ج - تطور الإيرادات الرأسمالية 2022-2024

في 2023، بلغت الإيرادات الرأسمالية 1,13 مليار أوقية ، متجاوزة بكثير التوقعات المحددة بـ 0,54 مليار، بنسبة تنفيذ قدرها 207٪ وتأتي هذه الإيرادات أساسًا من بيع الأراضي والأصول غير الملموسة ومع ذلك، وبالمقارنة مع 2022 (1,44 مليار)، سُجل انخفاض بمقدار308 ملايين أوقية (-21,39٪).
وفي 2024، تشير النتائج إلى بلوغ الإيرادات الرأسمالية 1,43 مليار، أي زيادة بـ 26,5٪ مقارنة بسنة 2023، مما يعيدها إلى مستوى قريب من 2022.

د - تطور الإيرادات النفطية باستثناء (الضريبة على الشركات والضريبة على الأجور)

بلغت إيرادات قطاع المحروقات سنة 2023 مبلغ قدره 1,43 مليار أوقية، مقابل توقعات بلغت 1,48 مليار، أي بمعدل تنفيذ 96,7٪. وسجلت هذه الإيرادات تراجعًا بنسبة 35٪ مقارنة بـ2022، بسبب انخفاض عائدات مشروع حقل السلحفاة الكبير آحمييم وتتواصل هذه الدينامية السلبية في 2024 مع تراجع بنسبة -62,93٪ مقارنة بـ2023.

هـ - الإيرادات الاستثنائية

لم تسجل الإيرادات الاستثنائية أي إيرادات برسم سنة 2024، مقابل 1,13 مليار في 2023 و0,15 مليار فقط في 2022. وتتكون هذه الإيرادات من موارد المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، بالإضافة إلى أرباح صرف العملة.

2.1.1 تطور الإيرادات الخارجية 2022-2024

بلغ متوسط الإيرادات الخارجية لميزانية الدولة 7٪ من الميزانية ما بين 2022 و2024. وقد عرفت ارتفاعًا طفيفًا سنة 2023 (6,53 مليار)، تلتها تراجعات ملحوظة سنة 2024 (5,10 مليار). وتتمثل غالبية هذه الإيرادات في منح المشاريع، التي انخفضت من 5,79 مليار سنة 2022 إلى 4,11 مليار سنة 2024. أما الدعم المباشر للميزانية، فقد عرف ارتفاعًا في 2023 (1,43 مليار)، قبل أن يتراجع إلى 0,99 مليار سنة 2024.

3.1.1 تطور إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة 2022-2024

واصلت إيرادات الحسابات الخاصة للخزينة العامة مسارها التصاعدي سنة 2024 لتبلغ 5,63 مليار أوقية ، مؤكدة الاتجاه الذي سُجل سنة 2023، حيث بلغت آنذاك 4,85 مليار، بزيادة بلغت 147٪ مقارنة بسنة 2022 (1,97 مليار)، أي ما يعادل 2,88 مليار زيادة. ويُعزى هذا النمو الاستثنائي إلى إنشاء حساب خاص باسم "صندوق بناء وتجهيز وترميم البنية التحتية المدرسية " الذي أُنشئ لمواكبة إصلاحات القانون التوجيهي للتعليم الوطني وقد ساهم هذا الصندوق وحده بـ1,48 مليار سنة 2023. وسجلت سنة 2023 نسبة تنفيذ بلغت 93,2٪، مما يعكس فعالية الإدارة وجودة تعبئة الموارد الخاصة بهذه الحسابات.

2- تطور النفقات 2022-2024

خلال الفترة 2022-2024، شهدت النفقات العمومية ارتفاعًا كبيرًا في عام 2022، قبل أن تسجل تراجعًا طفيفًا في عام 2023، ثم انتعاشًا متوقعًا في عام 2024. ففي عام 2022، عرفت النفقات الإجمالية زيادة استثنائية مدفوعة باستثمارات كبيرة وإجراءات ظرفية مرتبطة بالتضخم. أما في عام 2023، فإن الانخفاض بنسبة 3٪ في النفقات الإجمالية (أي -3,49 مليار أوقية) يعكس إرادة لضبط الميزانية في ظل تراجع الضغوط التضخمية وترشيد الاستثمارات. وبالنسبة لعام 2024، تشير البيانات الأولية إلى عودة تدريجية لارتفاع نفقات الاستثمار، مدعومة بتحسن الموارد الداخلية.

رسم توضيحي 9تطور النفقات العامة 2022-2024 بمليارات الأوقية

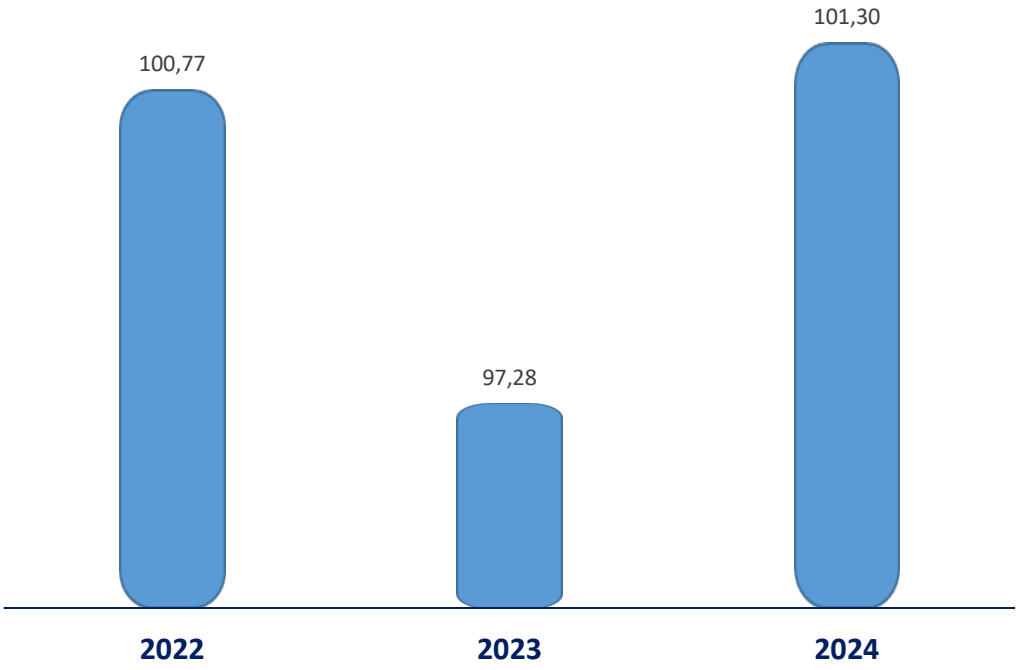

2-1-النفقات الجارية

يكشف تطور النفقات الجارية بين عامي 2022 و2024 عن ديناميكيات متباينة حسب المكونات. في عام 2023، سجلت النفقات الجارية انخفاضًا طفيفًا، على الرغم من الزيادة الكبيرة في الأجور والرواتب (+22%، أي +4.5 مليار أوقية)، المرتبطة بإعادة تقييم الرواتب وتوسيع كتلة الأجور في القطاعات الاجتماعية. و يُعزى هذا الانخفاض الإجمالي بشكل رئيسي إلى تراجع الإنفاق على السلع والخدمات (-5%)، والانخفاض الكبير في دعم المحروقات (-19%، أي -3.89 مليار أوقية)، واستقرار فوائد الدين.
في عام 2024، اتجهت النفقات الجارية نحو انتعاش معتدل، مدفوعًا بشكل خاص بزيادة أعباء فوائد الدين (+4.26 مليار أوقية)، والتقدم المستمر في الاعتمادات غير الموزعة، وتزايد نفقات حسابات الخزانة الخاصة، لا سيما من خلال تمويل الصندوق الوطني للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتعكس هذه التطورات إعادة توازن في الأولويات بين التحكم في تكاليف التشغيل، واستهداف التحويلات، وزيادة الدعم للقطاعات ذات الأولوية.

2-1-1-الرواتب والأجور

شهد بند الرواتب والأجور زيادة بنسبة 21,5% بين عامي 2022 و2023، أي ما يعادل 4,50 مليار أوقية . وتعكس هذه الزيادة تنفيذ الرفع من الرواتب الذي أعلنه فخامة رئيس الجمهورية في نهاية عام 2022، إضافة إلى توسيع الكتلة الأجرية الناتج أساسًا عن التوظيفات الجديدة في قطاعي التعليم والصحة. وفي عام 2024، تواصل الزيادة بوتيرة أكثر اعتدالًا (+2,3%)، مما يشير إلى نوع من الاستقرار بعد التعديل الهيكلي الذي شهده عام 2023.

2.1.2. النفقات على اقتناء السلع والخدمات

شهد الإنفاق على السلع والخدمات انخفاضًا مستمرًا على مدار عامين متتاليين. فبعد أن بلغ ذروته في عام 2022، نتيجة للتضخم العالمي (المرتبط بشكل خاص بالصراع الروسي الأوكراني)، تراجع بنسبة 5% في عام 2023 ويستمر في الانخفاض في عام 2024. يعكس هذا التطور سياسة تهدف إلى التحكم في تكاليف التشغيل، وضبط التضخم على أساس سنوي (حيث انخفض من 11% في عام 2022 إلى 1.5% في نهاية عام 2024)، واستقرار سلاسل التوريد.

2-1-3-. الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى

سجلت الإعانات والتحويلات انخفاضًا حادًا بنسبة 19% في عام 2023، أي ما يعادل -3.89 مليار **أوقية** ، ويرجع ذلك أساسًا إلى **خفض دعم المحروقات** (الذي انخفض من 11.18 إلى 4.93 مليار **أوقية**). ويستمر هذا الاتجاه التنازلي في عام 2024. يعكس هذا التطور منطقًا يهدف إلى **الخفض التدريجي للإعانات العامة**، لصالح آليات أكثر استهدافًا، وذلك بهدف **التحكم في النفقات الاجتماعية غير المستدامة**.

2-1-4- فوائد الدين العام

ظلّت أعباء الفوائد مستقرة بين عامي 2022 و 2023، مع ارتفاع طفيف بلغ 0.35%. في المقابل، من المتوقع حدوث زيادة كبيرة في عام 2024، لتصل إلى 4.26 مليار أوقية ، وذلك نتيجة لارتفاع رصيد الدين الداخلي وزيادة أسعار الفائدة في سوق سندات الخزانة. تظل سياسة الاقتراض حذرة، لكن هذا التطور يؤكد على ضرورة مراقبة الاستدامة المالية على المدى المتوسط.

2-1-5- الأعباء الغير موزعة

شهدت الاعتمادات غير الموزعة زيادة بنسبة 9% في عام 2023 (أي +110 مليون أوقية)، ويتسارع هذا الاتجاه في عام 2024. يعكس هذا التطور مرونة متزايدة في إدارة الميزانية، مما يسمح بالاستجابة لاحتياجات النفقات العارضة وغير المتوقعة وفقًا لقانون المالية النظامي لعام 2018، مع الحفاظ على الرقابة على البنود الحساسة.

2-1-6- الصناديق الخاصة للخزينة

شهدت **نفقات الحسابات الخاصة** نموًا كبيرا بنسبة 127% في عام 2023، لتصل إلى 4.85 مليار **أوقية** . ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى إنشاء **صندوق البناء والترميم وتجهيز البنى التحتية المدرسية (FCREIS)**، الذي حشد 1.48 مليار **أوقية** . في عام 2024، تستمر هذه الديناميكية، مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذه الأدوات المالية المحددة في التمويل القطاعي، وخاصة في قطاع التعليم.

2.2. النفقات الاستثمارية

بعد انخفاض كبير بلغ 15% في عام 2023، تشهد الاستثمارات الممولة من الموارد الداخلية انتعاشًا ملحوظًا في عام 2024. وقد جاء هذا الانتعاش مدفوعًا بإطلاق البرنامج الرئاسي "طموحي للوطن"، الذي بدأ في بداية الولاية الخماسية الثانية لرئيس الجمهورية. يمثل هذا الانتعاش دفعة جديدة في أولويات الاستثمار الوطني، موجهًا نحو البنية التحتية والخدمات الأساسية. ويُعزى الانكماش الملحوظ في عام 2023 بشكل أساسي إلى الانتهاء من البرنامج الأولي الموسع لرئيس الجمهورية ، الذي ساهم بقوة في زيادة الاستثمارات في عام 2022.

أما الاستثمارات الممولة من الموارد الخارجية فقد سجلت انخفاضًا مستمرًا، حيث بلغ معدل الاستيعاب 67% في عام 2023، مما يؤكد الصعوبات في تنفيذ المشاريع الممولة من قبل المانحين.

رسم توضيحي 10 تطور مجاميع النفقات العامة في الفترة 2022-2024 بمليارات الأوقية

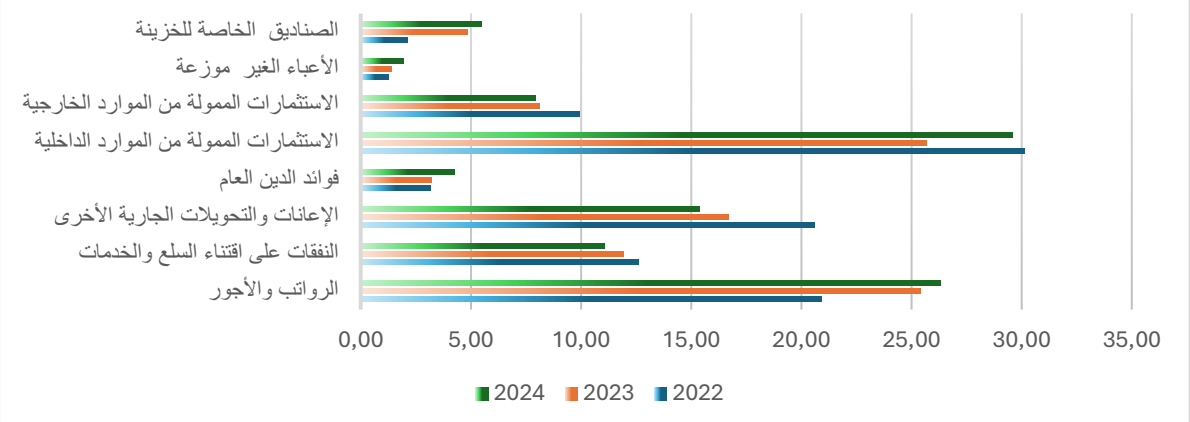

توضح الفترة من 2022 إلى 2024 تناوبًا بين التوسع والترشيد المالي. فقد شهد عام 2022 دفعة قوية في الإنفاق العام، بينما كان عام 2023 عامًا من الضبط المالي، مع تخفيض مستهدف للاستثمارات والإعانات، ورقابة مشددة على النفقات الجارية. في عام 2024، تظهر البيانات انتعاشًا معتدلاً في الاستثمارات الداخلية، واستقرارًا في النفقات الاجتماعية ذات الأولوية، واستمرارًا في ضبط نفقات التسيير الاداري.

3. مقارنة تنفيذ الميزانية في الفصل الأول 2024-2025

يبرز تحليل أداء تنفيذ ميزانية الدولة خلال الربع الأول من عام 2025 مقارنة بنفس الفترة من 2024 نموًا شاملاً في الموارد المالية، يقابله زيادة أكثر وضوحًا في النفقات. وقد أدى ذلك إلى تدهور في الأرصدة المالية. تعكس هذه الديناميكية توجهًا ماليًا أكثر توسعًا، في سياق تعبئة متزايدة للموارد الداخلية وتعزيز الإنفاق العام.

3-1- إيرادات الميزانية

سجلت إجمالي الإيرادات والمنح زيادة بنسبة 4.8%، حيث ارتفعت من 18.68 مليار أوقية في الربع الأول من عام 2024 إلى 19.58 مليار أوقية في الربع الأول من عام 2025. ويعود هذا التقدم بشكل رئيسي إلى تحسن الإيرادات غير الضريبية، التي زادت بنسبة 49.4%، من 2.56 مليار إلى 3.82 مليار أوقية . ويمكن تفسير هذا التطور بشكل خاص بارتفاع إيرادات التعدين (+20.2%) وإيرادات الصيد (+22.4%).

وتُعد الإيرادات الضريبية شبه مستقرة، مع زيادة طفيفة بنسبة 0.3% (من 15.06 إلى 15.12 مليار أوقية). ومع ذلك، تخفي هذه الاستقرار تباينات داخلية كبيرة:

- زادت ضرائب الأرباح والدخل بنسبة 32.6%، ولا سيما ضرائب الأرباح الصناعية والتجارية/أرباح المهن غير التجارية (+114.2%)، وتضاعفت الإيرادات الاستخراجية المرتبطة بها بنحو 20 مرة.

- زادت الضريبة على الرواتب والأجور بنسبة 20.8%، مدعومة بتحسن التحصيل من أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص.

في المقابل، تراجعت بعض الضرائب بشكل ملحوظ، مثل الضريبة الموحدة لشركة سنيم/ضريبة الخدمات المهنية (-85.1%) والضرائب على المنتجات البترولية (-16%).

وأظهرت المنح تراجعاً بنسبة 22%، وذلك بسبب عدم وجود مساعدات ميزانية وانخفاض في منح المشاريع.

3-2 النفقات والقروض الصافية (على أساس الدفع)

بلغت إجمالي النفقات والقروض الصافية 21.83 مليار أوقية في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بـ 19.36 مليار أوقية في عام 2024، أي بزيادة قدرها 12.7%. ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي إلى النفقات الجارية، التي ارتفعت بنسبة 14.3%، لتصل إلى 14.27 مليار أوقية .

- ارتفعت الأجور والرواتب بنسبة 16%، مما يعكس تأثير الأعباء الجديدة المتعلقة بالرواتب.
- زادت النفقات على السلع والخدمات بقوة بنسبة 39.9%، مما يدل على تكثيف النفقات التشغيلية.
- شهدت التحويلات الجارية تراجعًا كبيرًا (-32.2%).
- انخفضت فوائد الدين بنسبة 31.9%، وخاصة على الدين الداخلي (-57.0%).

وسجلت النفقات الاستثمارية ارتفاعًا معتدلاً بنسبة 10.6%، ممولة بشكل رئيسي من الموارد الداخلية (+18.0%)، بينما تراجعت التمويلات الخارجية (-12.1%).

3-3 رصيد الميزانية

أدت جميع هذه التطورات إلى تدهور في التوازنات المالية، على الرغم من زيادة الإيرادات.

- ازداد العجز الكلي، شاملًا المنح، ليصل إلى -2.25 مليار أوقية ، مقارنة بـ -0.68 مليار أوقية قبل عام، أي تدهور بنسبة -230.9%.
- انتقل الرصيد الأولي باستثناء القطاع الاستخراجي من -2.87 إلى -4.14 مليار أوقية ، ليظل أقل من المعيار الكمي الإرشادي المحدد بـ 7.7 مليار أوقية لنهاية مارس 2025.

يكشف تنفيذ الميزانية في الربع الأول من عام 2025 عن وضع متباين: فقد شهدت الإيرادات تقدمًا، لا سيما بفضل أداء إدارات التحصيل الجبائي والأداء الجيد للإيرادات غير الضريبية. لكن هذا التحسن قوبل بزيادة قوية في النفقات، خاصة الرواتب والنفقات التشغيلية، مما أدى إلى تزايد الاختلال في الميزانية. هذا الوضع يتطلب يقظة معززة بشأن استدامة المالية العامة حتى نهاية العام.

جدول 8: مقارنة العمليات المالية للدولة للنصف الأول من العامين 2024 و2025 بمليارات الأوقية

	التطور الكمي				تطور التنفيذ		
	2024	2025	الفارق	%	نسبة تنفيذ 2024	نسبة تنفيذ 2025	الفارق
إجمالي الإيرادات والمنح (بما في ذلك عائدات النفط)	18,68	19,58	0,9	4,8%	17,90%	17,72%	-1,00%
الإيرادات والهبات غير النفطية	18,33	19,52	1,19	6,5%	17,92%	18,09%	0,90%
الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات	17,51	18,88	1,37	7,8%	18,49%	19,05%	3,00%
الإيرادات الضريبية (باستثناء النفط)	15,06	15,12	0,05	0,3%	22,38%	20,93%	-6,50%
الضرائب على الدخل والأرباح	5,55	7,36	1,81	32,6%	24,49%	32,16%	31,30%
ضرائب السلع والخدمات	6,64	4,86	-1,78	-26,8%	22,48%	14,08%	-37,40%
ضرائب التجارة الدولية	2,50	2,43	-0,06	-2,4%	22,16%	19,46%	-12,20%
الإيرادات الضريبية الأخرى	0,38	0,46	0,08	22,2%	9,83%	20,10%	104,50%
الإيرادات غير الضريبية	2,56	3,82	1,26	49,4%	9,35%	14,23%	52,20%
إيرادات الصيد	0,79	0,97	0,18	22,4%	10,51%	12,83%	22,00%
إيرادات المعادن	0,94	1,13	0,19	20,2%	29,87%	39,66%	32,80%
الأرباح والإتاوات من المؤسسات العامة	-	0,21	0,21		0	2,81%	
حسابات خاصة	0,60	0,88	0,28	46,4%	10,91%	16,18%	48,30%
إيرادات رأس المال	0,10	0,09	0	-2,4%	8,09%	8,03%	-0,70%
أخرى	0,13	0,54	0,41	322,6%	4,91%	21,71%	342,50%
هبات	0,82	0,64	-0,18	-22,0%	10,78%	7,25%	-32,70%
هبات مشاريع	0,74	0,64	-0,11	-14,3%	10,86%	8,78%	-19,10%
دعم الميزانية	0,07	-	-0,07	-100,0%	0,1006	0,00%	
إرادات نفطية	0,35	0,06	-0,29	-82,9%	16,90%	2,31%	-86,30%
إيرادات ضريبية	0,11	0,06	-0,05	-46,5%			
إيرادات غير ضريبية	0,24	-	-0,24	-100,0%	0,115	0,00%	
نفقات وصافي إقراض	19,36	21,83	2,47	12,7%	17,97%	18,68%	3,90%
نفقات جارية	12,49	14,27	1,78	14,3%	19,04%	21,73%	14,10%
أجور ورواتب	6,45	7,47	1,03	16,0%	24,97%	27,55%	10,30%
سلع وخدمات	1,30	1,82	0,52	39,9%	10,70%	15,15%	41,70%
تحويلات جارية	2,86	1,94	-0,92	-32,2%	18,32%	13,85%	-24,40%
فوائد على الدين العام	0,92	0,62	-0,29	-31,9%	22,17%	13,53%	-39,00%
الخارجي	0,34	0,14	-0,19	-57,0%	19,82%	8,42%	-57,50%
الداخلي	0,58	0,48	-0,1	-17,4%	23,81%	16,55%	-30,50%
حسابات خاصة	0,60	0,88	0,28	46,4%	10,91%	16,18%	48,30%
نفقات رأسمال وصافي إقراض	6,52	7,21	0,69	10,6%	15,47%	14,09%	-8,90%
استثمارات على موارد خارجية ***	1,61	1,41	-0,19	-12,1%	15,15%	12,28%	-18,90%
استثمارات على موارد داخلية بما فيها_(ص.ت.ا.ت)	4,91	5,8	0,89	18,0%	15,58%	14,61%	-6,20%

احتياطات مشتركة	0,36	1,54	1,17	321,8%	15,36%	61,42%	299,90%
الرصيد الأولي خارج الصناعات الاستخراجية	-2,87	-4,14	-1,28	-44,6%	19,52%	27,06%	38,70%
الرصيد الإجمالي بما فيه الهبات (عجز -)	-0,68	-2,25	-1,57	-230,9%	20,30%	35,29%	73,90%

الفصل الثالث: الإطار الميزانوي 2026-2028

1. افتراضات ا الإطار الميزانوي

تعتمد التوقعات الميزانية على فرضيات ماكرو اقتصادية محدثة، تعكس ديناميكية نمو معتدلة لكنها مستدامة خلال الفترة 2025-2028. وتشكل المؤشرات الرئيسية - نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي، وتطور معدل التضخم - الأساس المرجعي للتخطيط الميزانوي متعدد السنوات.

-نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)

من المتوقع أن يواصل النشاط الاقتصادي مساره التصاعدي، حيث يُقدّر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4,0% في عام 2025، و4,3% في عام 2026، و4,4% في عام 2027، مع تسارع ليبلغ 5,6% في عام 2028. وتعكس هذه الأداءات تعافيًا تدريجيًا للإنتاج الوطني مدعومًا بالاستثمارات العمومية والقطاعات الاستخراجية والخدماتية.

-نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية)

أما من حيث القيمة الاسمية، فسيشهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا سنويًا مستقرًا نسبيًا، حيث يُتوقع أن يبلغ 6,8% في عامي 2025 و2026، مع تراجع طفيف إلى 6,3% في عام 2027، قبل أن يرتفع بشكل ملحوظ إلى 9,5% في عام 2028. وتعكس هذه التطورات أثر النمو الحقيقي والتغير في الأسعار معًا.

-التضخم (مؤشر أسعار الاستهلاك)

سيظل معدل التضخم في حدود متحكم فيها خلال الفترة المرجعية، حيث يُقدّر بـ3,5% في عام 2025، مع زيادات طفيفة إلى 3,6% في عام 2026، ليصل إلى 4,0% في عامي 2027 و2028. وتدل هذه الاتجاهات على استقرار نسبي في الإطار الاقتصادي الكلي، مما يعزز قابلية التنبؤ بالسياسات الاقتصادية.

تشكل هذه التوقعات الماكرو اقتصادية الأساس لإعداد التوقعات الميزانية متوسطة المدى. فهي تتيح تقديرًا دقيقًا للإيرادات المتوقعة، وتخطيطًا حذرًا للنفقات، وتوجيهًا فعالًا للسياسة الميزانية وفقًا للقدرات الفعلية للاقتصاد. ومن خلال اعتماد هذه الفرضيات، يمكننا تكييف الخيارات الاستراتيجية بهدف الحفاظ على توازن المالية العمومية، ودعم النمو، وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

جدول 9: فرضيات الاقتصاد الكلي(2025-2028)

فرضيات الاقتصاد الكلي	2025	2026	2027	2028
الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم (%)	%4,0	%4,3	%4,4	%5,6
الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة (%)	%6,8	%6,8	%6,3	%9,5
مؤشر أسعار المستهلك (%)	%2,5	%3,0	%4,0	%4,0

2. توجهات السياسة الميزانوية

تهدف وثيقة البرمجة الميزانية متوسطة المدى 2026-2028 إلى ترسيخ استدامة المالية العامة وتعزيز نمو اقتصادي شامل ومستدام. وتندرج هذه السياسة في إطار اقتصادي كلي متحفظ يأخذ في الاعتبار خصوصيات السياق الوطني وأهداف التنمية على المدى الطويل.

2-1- إطار السياسة الميزانوية

ترتكز سياسة الميزانية في بلادنا على إطار ميزاني متوسط المدى(2026-2028) ، الذي يهدف إلى ضمان استدامة المالية العمومية والتقليل من التقلبات المرتبطة بعائدات القطاع الاستخراجي. وتسعى هذه المقاربة إلى استقرار المديونية العمومية للحفاظ على مستويات دين آمنة وتفادي تجاوز العتبات الحرجة للمديونية.

ويُعد ترسيخ مرجعية مؤسسية قوية من الأولويات لضمان الشفافية والمساءلة في تدبير المالية العمومية. ومن المقرر القيام بأنشطة تواصلية تشمل إشراك المجتمع المدني وباقي الفاعلين، ما يعزز مشروعية إطار البرمجة الميزانية متوسطة المدى.

ومن بين الأهداف الأساسية لهذه السياسة الحفاظ على عجز أولي غير استخراجي (بما في ذلك الهبات) عند مستويات مستدامة . ويستهدف الإطار2026-2028 تقليص هذا العجز تدريجياً، في إطار تعزيز الانضباط الميزانوي، حيث يُتوقع أن يستقر العجز الأولي غير الاستخراجي عند نسبة 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة. ويعكس هذا الوضع حاجة إلى مزيد من الحذر واتخاذ تدابير تصحيحية لضمان استدامة الميزانية.

أ. السياسة الضريبية:

تهدف السياسة الجبائية إلى زيادة تدريجية في العائدات الضريبية غير الاستخراجية . وتُعد هذه الزيادة ضرورية لتقليل الاعتماد على عائدات القطاع الاستخراجي، التي تتسم بعدم الاستقرار بسبب تقلب أسعار المواد الأولية. وتشير الفرضيات الماكرو اقتصادية إلى نمو مطرد في العائدات الجبائية، مما يؤدي إلى ارتفاع الضغط الضريبي من 17.28٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2026 إلى 17.87٪ في 2027 و18.37٪ في 2028. وتهدف هذه الزيادة إلى تعبئة الإمكانات الجبائية غير المستغلة في اقتصادنا.

وفي الوقت نفسه، تُعد السيطرة على النفقات الجارية أحد المحاور الرئيسية للسياسة الميزانية. ويتمثل الهدف في تقليص نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي، من 14.11٪ في 2026 إلى 13.80٪ في 2027 ثم 12.89٪ في 2028. وسيسمح هذا التراجع بتوفير هوامش ميزانية أكبر لتوجيهها نحو النفقات الاستثمارية، التي تعتبر أساسية لتحقيق النمو على المدى الطويل. وفي هذا السياق، يُتوقع أن ترتفع النفقات الاستثمارية من 12.27٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2026 إلى 12.74٪ في 2027 و12.89٪ في 2028، ما يُعد توجهًا داعمًا لتحفيز النشاط الاقتصادي.

ب. الإدارة الضريبية:

ستتواصل الإصلاحات الرامية إلى تحديث وتعزيز أداء الإدارة الجبائية، من أجل تحسين فعالية تحصيل الإيرادات. ويشمل ذلك رقمنة الخدمات الجبائية، وتبسيط الإجراءات، ومحاربة التهرب الضريبي. ويهدف هذا المسار إلى توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الامتثال الضريبي، بما يُسهم في تحقيق أهداف تعبئة الموارد غير الاستخراجية.

2.2. إطار سياسة الديون 2025-2027

أ- أهداف استراتيجية إدارة الدين العام

تهدف السياسة العامة للاقتراض في بلادنا إلى تلبية حاجيات تمويل الدولة مع الحفاظ قدر الإمكان على استدامة الدين العمومي . ومن أجل ذلك، تُفضل الدولة اللجوء إلى القروض الميسّرة، عبر تبني مقاربة تمزج بين أنواع مختلفة من القروض بشروط ملائمة تسمح بتكوين محفظة دين ميسرة بأقل تكلفة ممكنة.

وفي إطار إستراتيجية إدارة الدين متوسط المدى(2025-2027) ، فإن الأهداف الرئيسية هي:

- تأمين حاجيات تمويل الدولة والوفاء بالالتزامات المستقبلية بأقل تكلفة وعلى المدى الطويل، مع تقليص المخاطر المرتبطة بالدين؛
- دعم تطوير سوق السندات العمومية؛
- تشجيع تعبئة التمويلات الميسرة، مع التوجه بشكل أكثر وضوحًا نحو القروض شبه الميسرة، مع الإبقاء على إمكانية اللجوء المحدود للقروض غير الميسّرة عند الحاجة.

3. توقعات الموارد 2025-2028

وفقًا لبيانات إطار الميزانية متوسط المدى 2026-2028، يُتوقع أن تواصل الإيرادات الإجمالية للدولة مسارها التصاعدي، ولو بوتيرة معتدلة، مدفوعة أساسًا بزيادة الإيرادات الضريبية. في المقابل، تشهد المنح اتجاهًا تنازليًا واضحًا، مما يستدعي التوجه نحو تعبئة موارد داخلية أكثر استدامة

3-1- الإيرادات الاجمالية

من المتوقع أن ترتفع الإيرادات الإجمالية (بما في ذلك المنح) من 116,96 مليار أوقية في عام 2025 إلى 142,63 مليار أوقية في عام 2028، أي بنمو تراكمي قدره حوالي 21,9٪ خلال الفترة، مع تطور في معدل النمو السنوي (6,9٪ في 2026، 7,3٪ في 2027، و6,1٪ في 2028).

وتسير الإيرادات غير النفطية مع المنح على نفس المنوال، حيث تبلغ 138,6 مليار أوقية في عام 2028، مقارنة بـ114,68 مليار أوقية في عام 2025، أي بزيادة قدرها 21,4٪.

أما الإيرادات باستثناء المنح (أي الإيرادات غير النفطية بدون المنح)، فستشهد زيادة معتبرة بنسبة 9,4٪ في عام 2028، بعد زيادات أكثر اعتدالًا في عامي 2026 (7,1٪) و2027 (8,0٪)، لتصل إلى 133,91 مليار أوقية في نهاية الفترة.

1.1.3. الإيرادات الضريبية

من المرتقب أن ترتفع الإيرادات الضريبية من 76,20 مليار أوقية في عام 2025 إلى 104,00 مليار أوقية في عام 2028، أي بنمو إجمالي قدره 36,48٪، مع تسارع كبير في عام 2028 بنسبة +12,54٪. ويُعزى هذا الاتجاه إلى ما يلي:

- الضرائب على الدخل والأرباح، التي ستبلغ 32,75 مليار أوقية في عام 2028 (مقابل 26,03 مليارًا في 2025)، بمعدلات نمو سنوية ملحوظة (7,37٪ في 2027، 10,58٪ في 2028).
    - المكون الاستخراجي ينمو بشكل أبطأ، بنسبة +2,78٪ في 2028.
    - ضريبة الرواتب والأجور تسجل نموًا مستقرًا بنسبة +9,81٪ في 2028.
- الضرائب على السلع والخدمات، وهي المكون الرئيسي، ستنمو من 32,58 مليار أوقية إلى 46,53 مليارًا، أي بزيادة قدرها 42,82٪، مع تسارع في عام 2028 بنسبة +14,02٪.
    - الضريبة على القيمة المضافة المحلية تشهد ارتفاعًا ملحوظًا: +8,57٪ في 2026 و+11,97٪ في 2027 و 10,46%@A? 2028.
    - الضريبة على القيمة المضافة للواردات تشهد ارتفاعًا ملحوظًا: +5,00٪ في 2026 و+7,22٪ في 2027 و 14,69%@A? 2028.
- الضرائب على التجارة الدولية (الرسوم الجمركية والضريبة الإحصائية) سترتفع من 12,67 إلى 16,95 مليار أوقية ، بزيادة قدرها 13,52٪، مع ذروة نمو في 2028 إلى 8,87+ ٪.
- الإيرادات الضريبية الأخرى تسجل زيادات ملحوظة: +30,49٪ في 2026، +15,13٪ في 2028، لتبلغ 7,76 مليار أوقية .

2.1.3 الإيرادات غير الضريبية

تبقى الإيرادات غير الضريبية شبه مستقرة، حيث تنتقل من 29,68 مليار أوقية في 2025 إلى 29,91 مليارًا في 2028، أي بزيادة إجمالية ضعيفة لا تتجاوز +0,8٪.

- إيرادات الصيد تسجل نموًا طفيفًا ومتواصلًا، لتصل إلى 8,62 مليار أوقية في 2028.
- إيرادات التعدين تعرف تقلبات طفيفة، مع انخفاض في 2025 (−8,35٪)، يليها تعافٍ محدود.
- عائدات أرباح المؤسسات العمومية تشهد نموًا حتى 2027، قبل أن تتراجع في 2028 بنسبة 4,52− ٪.
    - مؤسسة سنيم تحديدًا تسجل انخفاضًا مستمرًا طوال الفترة (−2,17٪ في 2028).

أما الإيرادات الرأسمالية، فترتفع من 1,40 مليار أوقية إلى 1,65 مليارًا خلال الفترة، رغم تراجعها في 2028 بنسبة 10,10−٪.

جدول 10: تطور اجمالي الإيرادات 2025-2028

مليار أوقية	2025	2026	2027	2028
إجمالي الإيرادات والتبرعات (بما في ذلك عائدات النفط)	**116,96**	**125,13**	**134,31**	**142,63**
الإيرادات العامة (باستثناء النفط غير الجبائي)	**114,68**	**121,06**	**129,99**	**138,06**
الإيرادات الضريبية	**76,20**	**84,09**	**92,40**	**104,00**
بما في ذلك الضرائب على الدخل والأرباح	**26,03**	27,59	29,93	32,75
بما في ذلك الضرائب على السلع والخدمات	**32,58**	36,14	40,81	46,53
بما في ذلك الضرائب على التجارة الدولية	**12,67**	13,93	14,93	16,95
منها الإيرادات الضريبية الأخرى	**4,92**	**6,42**	**6,74**	7,76
الإيرادات غير الضريبية	**29,68**	**29,26**	**29,97**	**29,91**
ايرادات الصيد	**7,81**	**8,06**	**8,32**	8,62
إيرادات التعدين	**4,89**	**4,48**	**4,68**	4,58
توزيعات الأرباح والإتاوات من الشركات العامة	**7,67**	**8,01**	**8,25**	7,87
حسابات خاصة	**5,41**	**4**	**4**	4
إيرادات رأس المال	**1,4**	**1,71**	**1,83**	1,65
أحرى	**2,5**	**3**	**2,89**	3,19
الهبات	**8,8**	**7,72**	**7,62**	4,15
المشاريع	**7,27**	**6,28**	**5,97**	4,15
دعم الميزانية	**1,53**	**1,44**	**1,65**	-
عائدات النفط	**2,28**	**4,07**	**4,32**	**4,57**
بما في ذلك حقل السلحفاة الكبير	**1,28**	**2,82**	**2,82**	**2,82**

رغم تقلباتها، ستحتل الإيرادات الناتجة عن الصناعات الاستخراجية مكانة متزايدة في تمويل الميزانية. فبعد أن شكلت 14,72% من الإيرادات الإجمالية في عام 2025، يُتوقع أن ترتفع نسبتها إلى 14,96% في عام 2026، قبل أن تنخفض تدريجياً إلى 14,44% في عام 2027 و13,75% في عام 2028. أما من حيث الحجم، فسترتفع من 17,22 مليار أوقية في عام 2025 إلى 19,62 مليار أوقية في عام 2028.

تعكس هذه التطورات بدء استغلال الحقل الغازي آحمييم ، حيث يُرتقب أن تُولد أولى الإيرادات في عام 2025 (1,28 مليار أوقية)، ما يمثل انطلاقة دورة استخراجية جديدة. ومن المتوقع أن تصل العائدات المرتبطة بالغاز إلى 2,82 مليار أوقية اعتباراً من عام 2026، وأن تظل مستقرة عند هذا المستوى حتى عام 2028، مما يعزز من دور قطاع الغاز في البنية التمويلية للميزانية الوطنية.

جدول 11: الإيرادات الاستخراجية والعائدات غير الاستخراجية (2025-2028) بمليارات الأوقية

إيرادات الميزانية / السنة	2025	2026	2027	2028
الإيرادات الاستخراجية بمليارات الأوقية	17,22	18,72	19,39	19,62
الإيرادات غير الاستخراجية بمليارات الأوقية	90,94	98,70	107,30	118,86
الهبات	8,80	7,72	7,62	4,15

رسم توضيحي 11: تطور الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الخام 2025-2028

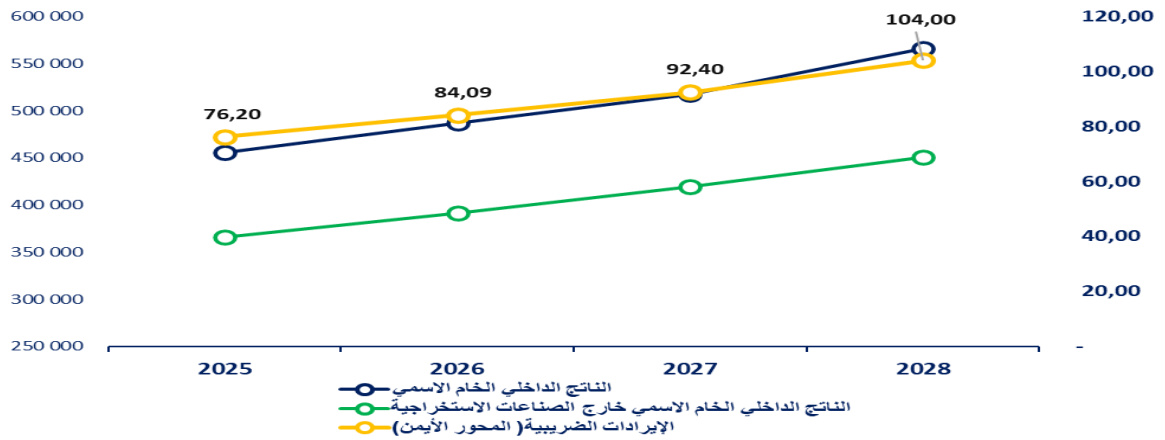

تشير توقعات نمو الإيرادات الضريبية بنسبة 36,5% بين عامي 2025 و2028، مقابل نمو اسمي للناتج المحلي الإجمالي يقدّر بـ 24% خلال نفس الفترة، إلى مرونة ضريبية تفوق 1,5. ورغم أن هذا الفرق يبدو طموحًا للوهلة الأولى، إلا أنه يمكن تفسيره من خلال تضافر عاملين رئيسيين: أولاً، النمو الطبيعي الناتج عن توسع النشاط الاقتصادي، وثانيًا، الأثر المباشر للإصلاحات الضريبية التي شرعت الحكومة في تنفيذها. ففي هذا الإطار، تعتزم السلطات تعزيز الترسانة التشريعية والإدارية لمحاربة التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي، من خلال تعميم الرقم التعريفي الضريبي، ورقمنة الإجراءات، واعتماد آليات المراقبة الآلية للمعاملات، بالإضافة إلى ترشيد الإعفاءات الضريبية. ومن المتوقع أن تسفر هذه الإصلاحات عن عائدات ضريبية إضافية تتجاوز تلك الناتجة فقط عن النمو الاقتصادي، مما يبرر الزيادة السريعة في الإيرادات الضريبية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية.

1.3.4- الموارد الخارجية 2025-2028

تنتقل المنح من 8,80 مليار أوقية في عام 2025 إلى 4,15 مليار أوقية فقط في عام 2028، أي بانخفاض يزيد على 52%.

- تشهد منح المشاريع تراجعًا حادًا بنسبة –13,62% في عام 2026 و–30,44% في عام 2028.
- أما دعم الميزانية، فينخفض إلى الصفر ابتداءً من عام 2028.

جدول 12 :الأغلفة التقديرية للموارد الخارجية للفترة 2025-2028

مليار أوقية	2025	2026	2027	2028
هبات المشاريع	7,27	6,28	5,97	4,15
دعم الميزانية	1,53	1,44	1,65	-
المجموع	8,80	7,72	7,62	4,15

4. توقعات النفقات 2025-2028

4-1 تطور إجمالي النفقات

من المتوقع أن تواصل النفقات العمومية منحاها التصاعدي خلال الفترة 2025-2028، ولكن بوتيرة نمو معتدلة نسبيًا مقارنة بالسنوات السابقة. إذ من المنتظر أن يرتفع الحجم الإجمالي للنفقات والقروض الصافية من 119,12 مليار أوقية في سنة 2025 إلى 146,46 مليار أوقية في سنة 2028، أي بزيادة تراكمية تبلغ 22,95% خلال الفترة. ويُتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي 7,13%، مما يعكس ديناميكية توسع مضبوطة.

جدول 13: تطور النفقات 2025-2028

إجمالي النفقات/السنة	2025	2026	2027	2028
الإنفاق العام	119,12	128,40	137,23	146,46
النفقات الجارية	65,54	68,68	71,34	72,98
الأجور والرواتب	28,63	30,64	32,71	34,18
السلع والخدمات	11,02	12,26	12,90	12,90
التحويلات الجارية	14,00	13,50	13,00	12,90
الفوائد على الدين العام	3,98	5,08	5,54	5,80
الاحتياطيات المشتركة	2.5	3.2	3.2	3.2
الحسابات الخاصة	5.41	4.0	4.0	4.0
النفقات الرأسمالية وصافي القروض	53,57	59,72	65,88	73,48
الاستثمارات الممولة من الخارج	10,05	11,77	12,80	15,94
الاستثمارات الممولة محليا	43,52	47,95	53,08	57,54

4-1-1- تطور النفقات الجارية

من المتوقع أن ترتفع النفقات الجارية بشكل معتدل من 65,54 مليار أوقية سنة 2025 إلى 71,98 مليار أوقية سنة 2028، أي بنسبة نمو إجمالية قدرها 9,81%. ويُلاحظ تباطؤ في وتيرة النمو على مر السنوات (4,78% في 2026، 3,88% في 2027، ثم 2,29% فقط في 2028)، مما يعكس توجهًا نحو ترشيد النفقات التشغيلية تدريجيًا.

4-1-1-1- رواتب وأجور

ستعرف الرواتب والأجور ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى 34,18 مليار أوقية سنة 2028 مقابل 28,63 مليار في سنة 2025، أي نموًا إجماليًا بنسبة 19,38% خلال ثلاث سنوات. ويُتوقع أن تكون الزيادة أكثر وضوحًا في 2026 (+7,01%) و2027 (+6,76%)، قبل أن تتباطأ في 2028 إلى 4,50%.
في المتوسط، ستُمثل كتلة الأجور حوالي 23,77% من إجمالي النفقات و36,37% من الإيرادات الضريبية.

رسم توضيحي 12: نسب رئيسة لكتلة الرواتب العامة 2025-2028

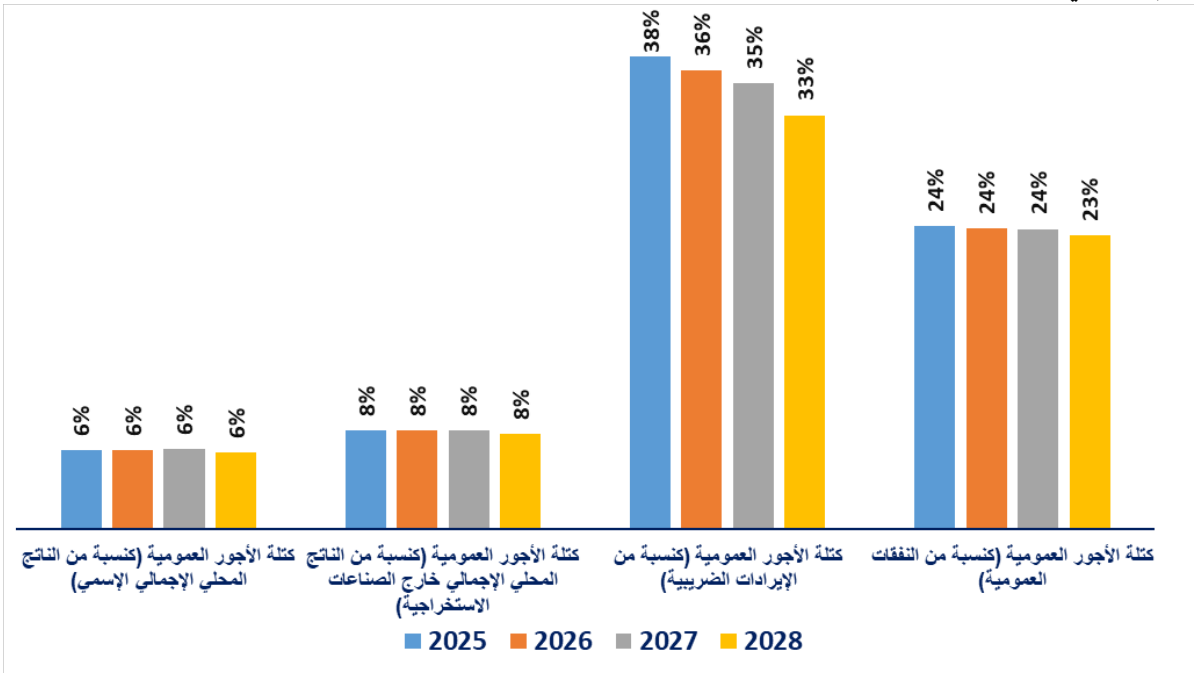

4-1-1-2-النفقات على السلع والخدمات

من المتوقع أن ترتفع نفقات السلع والخدمات بثبات، لتبلغ 12,90 مليار أوقية سنة 2028 مقارنة بـ 11,02 مليار سنة 2025، أي زيادة قدرها 17,03%. ومع ذلك، ستشهد هذه الزيادة تباطؤًا في 2028، حيث ستستقر عند نفس المستوى، مما يعكس الحرص على ضبط تكاليف التشغيل غير الأساسية.

رسم توضيحي13: تطور السلع والخدمات 2025-2028

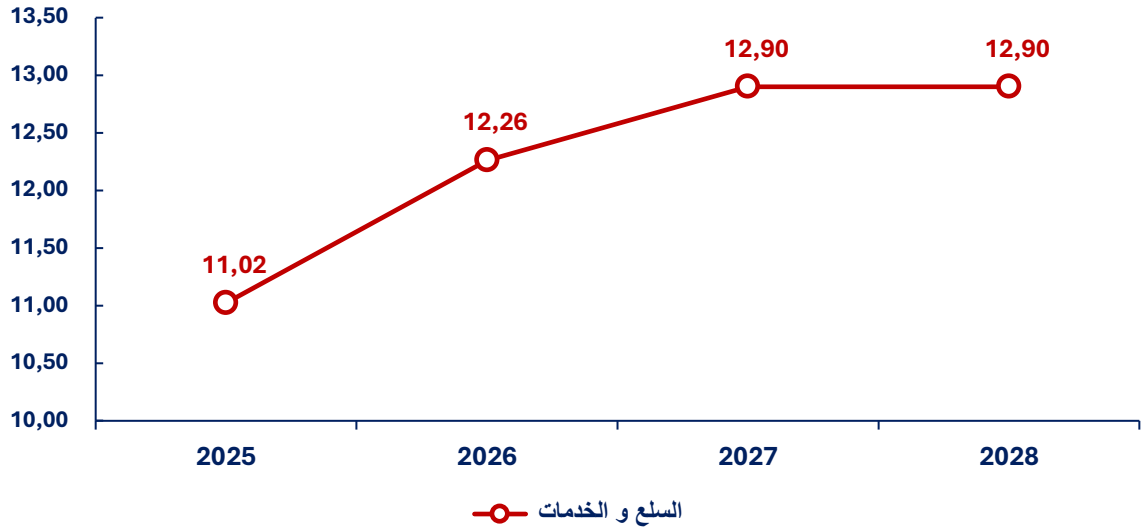

4-1-1-3-الإعانات والتحويلات الجارية

ستسجل الإعانات والتحويلات الجارية انخفاضًا تدريجيًا، من 14,00 مليار أوقية سنة 2025 إلى 12,90 مليار سنة 2028، أي بانخفاض قدره 7,86%. يتماشى هذا التوجه مع الاستراتيجية الميزانية الرامية إلى ضبط الالتزامات المتكررة للدولة وتوجيه الجهد المالي نحو الاستثمار.

رسم توضيحي 14 تطور الإعانات والتحويلات الجارية 2025-2028

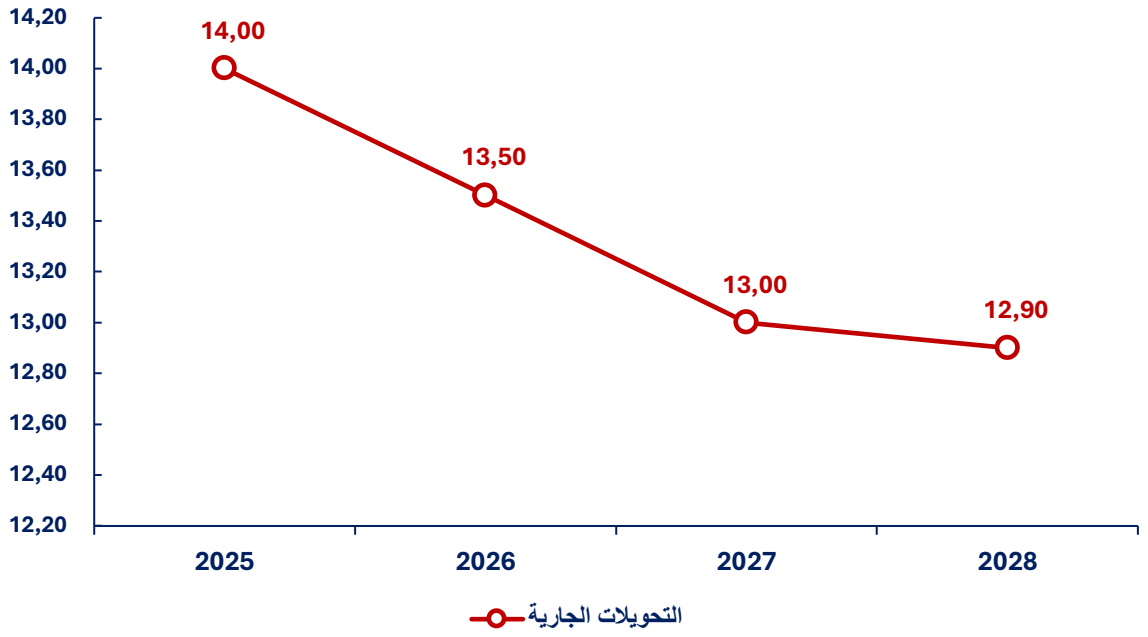

4-1-1-4-فوائد الديون

من المتوقع أن تعرف فوائد الدين نموًا ملحوظًا، حيث سترتفع من 3,98 مليار أوقية سنة 2025 إلى 5,80 مليار سنة 2028 (+45,63%). ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة فوائد الدين الخارجي (+38,23%)، بالإضافة إلى ارتفاع كبير في فوائد الدين الداخلي (+62,08%).

وسيرتفع معدل فوائد الدين كنسبة من الإيرادات الضريبية من 5,22% إلى 5,57% خلال الفترة، ما يعكس تزايد عبء خدمة الدين في الميزانية.

جدول 14: نسب الديون 2025-2028

	2025	2026	2027	2028
فوائد الدين (% من الإنفاق العام)	3,34%	3,96%	4,03%	3,96%
فوائد الدين (% من إيرادات الضرائب)	5,22%	6,04%	5,99%	5,57%
فوائد الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)	0,87%	1,04%	1,07%	1,02%

4-1-2-نفقات رأس المال

يعتمد تأطير الاستثمار العمومي للفترة 2026-2028 على عنصرين رئيسيين:

- المشاريع الممولة فعليًا، مثل البرنامج الاستعجالي لعصرنة مدينة نواكشوط والبرنامج الوطني للنفاذ الشامل للخدمات الأساسية للتنمية المحلية.
- المشاريع التي توجد في مرحلة متقدمة من تعبئة التمويل.

وقد أُعيدت مراجعة تأطير الاستثمار للفترة 2025-2028 بهدف مواءمته مع واقع الصرف وقدرات التنفيذ.

أ. تطور النفقات الاستثمارية 2025-2028

تشكل نفقات التجهيز المحرك الرئيسي لنمو النفقات العمومية في هذه الفترة، حيث سترتفع من 53,57 مليار أوقية في 2025 إلى 73,48 مليار في 2028 (+37,16%).

ويُعزى هذا الارتفاع إلى:

- النمو الكبير في الاستثمارات الممولة من الخارج، من 10,05 إلى 15,94 مليار (+58,57%)
- الزيادة المتواصلة في الاستثمارات الممولة داخليًا، من 43,52 إلى 57,54 مليار (+32,21%)

في المتوسط، ستمثل الاستثمارات الممولة داخليًا حوالي 81,10% من إجمالي نفقات التجهيز، مما يعكس الجهد الوطني لتحقيق استقلالية تمويل الاستثمار العمومي.

ب. تطور التمويلات الخارجية

-القروض الموجهة للمشاريع:

تمت مراجعة تقديرات صرف القروض لسنة 2025 نحو الانخفاض، حيث أُدرج مبلغ 2,776 مليار أوقية بدلًا من 4,22 مليار كانت مبرمجة في قانون المالية. ومن المتوقع أن ترتفع هذه القروض اعتبارًا من سنة 2026 بفضل تسريع صرف مشاريع كبرى مهيكلة مثل:

شبكة المياه لمدينة كيفه،

- مشروع "عناية" الموسع،
- مشروع WARDIP ،
- ومشاريع أخرى ذات أولوية.

-المنح الموجهة للمشاريع:

تشير التوقعات إلى تراجع المنح الموجهة للمشاريع خلال الفترة 2026-2028، بسبب خروج بلادنا التدريجي من أهلية بعض آليات المنح المخصصة من طرف شركائها في التنمية.

ج. التمويل عن طريق الميزانية العامة للدولة:

في ظل انخفاض المنح وتباطؤ القروض، ستسجل الاستثمارات الممولة من الميزانية الداخلية ارتفاعًا مستمرًا، بهدف تعويض النقص ودعم الأولويات التنموية من خلال تعبئة أقوى للموارد الوطنية.

د. اعتمادات التعهد (CE) واعتمادات الدفع: (CP)

يتم تأطير **اعتمادات التعهد** و **اعتمادات الدفع** وفقًا للمبادئ التالية:

- بالنسبة للمشاريع الممولة من ميزانية الدولة:

تمثل **اعتمادات التعهد** جميع توقعات الصرف للفترة 2026-2028.

- بالنسبة للمشاريع الممولة من الخارج:

- للمشاريع الجديدة التي تبدأ في 2025 أو بعده، تمثل **اعتمادات التعهد** القيمة الإجمالية لاتفاقيات التمويل (بسعر 2025).
- للمشاريع التي بدأت قبل 2025، تمثل **اعتمادات الالتزام** ما تبقى من الالتزامات، ويتم احتسابه كالتالي:
  مجموع الاتفاقيات - الصرف التراكمي - التوقعات لعام 2025.

ملاحظة : قد تظهر بعض المشاريع فائضًا من اعتمادات **التعهد** حتى بعد انتهاء تنفيذها، بسبب تأخر في التنفيذ أو محدودية في قدرات الاستيعاب أو ظروف تقنية أو مؤسسية أخرى.

أ- توزيع ميزانية برامج الاستثمار العام (2026-2028) حسب القطاعات الفرعية الممولة من ميزانية الدولة

جدول 15: توزيع الاستثمارات العمومية (2026-2028) الممولة من ميزانية الدولة

القطاع	القطاع الفرعي	اعتمادات التعهد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
التنمية الريفية	الزراعة	13 204,37	2 801,20	5 385,29	5 017,89
	التنمية الحيوانية	1 632,04	506,12	551,12	574,80
	البيئة	791,93	316,93	300,00	175,00
	الهندسة الريفية	500,00	500,00	-	-
	المياه الرعوية في الوسط الريفي	7 289,53	1 983,27	2 597,27	2 709,00
	البحث/التدريب	1 365,00	415,00	450,00	500,00
	مجموع التنمية الريفية	**24 782,87**	**6 522,51**	**9 283,67**	**8 976,69**
التنمية الصناعية	الصناعة التقليدية	55,00	15,00	15,00	25,00
	التجارة	144,00	72,00	72,00	-
	الطاقة	8 882,61	2 703,10	3 049,51	3 130,00
	الصناعة	150,00	50,00	50,00	50,00
	المعادن باستثناء اسنيم	900,00	300,00	300,00	300,00
	الصيد	4 131,00	1 549,00	1 346,00	1 236,00
	السياحة	-	-	-	-
	مجموع التنمية الصناعية	**14 262,61**	**4 689,10**	**4 832,51**	**4 741,00**
الاستصلاح الترابي	الإسكان /التنمية الحضري / النقل	17 285,93	5 497,93	5 263,00	6 525,00
	المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية	8 077,40	2 688,00	2 619,40	2 770,00
	المعلومات	774,00	233,00	268,00	273,00
	البنية التحتية للمطار	450,00	200,00	250,00	-
	البنية التحتية للميناء	780,00	280,00	250,00	250,00

	البنية التحتية للطرق	24 127,18	6 161,54	6 945,64	11 020,00
	الاتصالات	232,50	77,50	77,50	77,50
	مجموع التنمية الإقليمية	**51 727,01**	**15 137,97**	**15 673,54**	**20 915,50**
الموارد البشرية	الثقافة	16,00	6,00	5,00	5,00
	التعليم	6 718,64	2 834,55	2 769,55	1 114,55
	التشغيل	4 287,74	658,74	1 217,00	2 412,00
	الشباب والرياضة	835,42	411,67	355,09	68,67
	العدالة	254,50	85,50	86,00	83,00
	الصحة والشؤون الاجتماعية	7 752,36	3 272,23	3 252,54	1 227,60
	مجموع الموارد البشرية	**19 864,67**	**7 268,68**	**7 685,17**	**4 910,81**
التنمية المؤسسية	دعم الإدارة	16 309,24	5 229,10	5 427,60	5 652,54
	دعم القطاع الخاص	99,00	33,00	33,00	33,00
	مجموع التنمية المؤسسية	**16 408,24**	**5 262,10**	**5 460,60**	**5 685,54**
مشاريع متعددة القطاعات	مشاريع متعددة القطاعات	31 524,61	9 069,64	10 144,51	12 310,47
	مجموع المشاريع متعددة القطاعات	**31 524,61**	**9 069,64**	**10 144,51**	**12 310,47**
المجموع العام		**158 570**	**47 950**	**53 080**	**57 540**

ب- توزيع ميزانية برامج الاستثمار العام (2026-2028) حسب القطاعات الفرعية الممولة عن طريق القروض

جدول 16: توزيع الاستثمارات العمومية (2026-2028) الممولة خارجيا

القطاع	القطاع الفرعي	اعتمادات التعهد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
التنمية الريفية	الزراعة	3 044,17	355,00	150,00	380,00
	التنمية الحيوانية	1 908,77	240,00	250,00	110,00
	البيئة	210,60	70,20	72,20	-
	الهندسة الزراعية	-	-	-	-
	المياه الرعوية في الوسط الريفي	1 766,29	173,00	183,00	479,07
	مجموع التنمية الريفية	**6 929,83**	**838,20**	**655,20**	**969,07**
التنمية الصناعية	الطاقة	152,10	50,70	50,70	-
	المعادن باستثناء اسنيم	3 184,00	225,20	235,20	955,20
	مجموع التنمية الصناعية	**3 336,10**	**275,90**	**285,90**	**955,20**
	المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية	31 598,16	1 086,00	2 682,00	2 650,00
	البنية التحتية الميناءية	684,76	192,00	-	-
	البنية التحتية للطرق	8 601,11	543,00	350,00	2 750,00

	الاتصالات	2 049,51	150,00	250,00	450,00
	مجموع تهيئة المجال	**42 933,54**	**1 971,00**	**3 282,00**	**5 850,00**
الموارد البشرية	التعليم	3 176,55	310,00	420,00	1 006,00
	التشغيل	496,80	144,00	-	-
	الشباب والرياضة	70,20	23,40	23,40	-
	الصحة والشؤون الاجتماعية	5 005,53	525,60	493,60	1 210,00
	مجموع الموارد البشرية	**8 749,08**	**1 003,00**	**937,00**	**2 216,00**
التنمية المؤسسية	دعم الإدارة	3 292,60	359,00	770,00	590,00
	مجموع التنمية المؤسسية	**3 292,60**	**359,00**	**770,00**	**590,00**
مشاريع متعددة القطاعات	مشاريع متعددة القطاعات	6 821,97	1 040,50	908,49	1 211,60
	مجموع المشاريع متعددة القطاعات	**6 821,97**	**1 040,50**	**908,49**	**1 211,60**
المجموع العام		**72 063,11**	**5 487,60**	**6 838,59**	**11 791,87**

جدول 17: نسب النفقات الرأسمالية 2025-2028

	2025	2026	2027	2028
النفقات وصافي القروض كنسبة مئوية من إجمالي النفقات	44,98%	45,95%	46,79%	49,09%
النفقات وصافي الإقراض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	11,76%	12,00%	12,13%	12,26%

5- توقع رصيد الميزانية وتمويله

1.5 التوازن المالي

يعكس تطور الرصيد الأولي غير الاستخراجي التزام الحكومة باستقرار الدين العام على المدى المتوسط. فرغم أنه لا يزال في وضعية عجز، إلا أن التحسن التدريجي يظل ملحوظًا، حيث يُتوقع أن ينتقل العجز من -3.38% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025 إلى -3.47% سنة 2026، ثم يتراجع إلى -3.24% سنة 2027 و-3.12% سنة 2028. ويشير هذا المسار، رغم طابعه السلبي، إلى إرادة واضحة في تعزيز الضبط المالي من خلال الجهود المبذولة لترشيد النفقات العمومية، وتحسين تعبئة الإيرادات غير الاستخراجية. وتُعدّ هذه الديناميات ضرورية لتحقيق هدف استدامة الدين على المدى الطويل.

من جهة أخرى، يُظهر الرصيد الإجمالي (باحتساب الهبات) مستوى معتدلاً من العجز، حيث ينتقل من -0.47% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025 إلى -0.67% سنة 2026، ثم إلى -0.56% سنة 2027، قبل أن يستقر عند -0.68% سنة 2028. أما بالقيمة الاسمية، فيرتفع العجز من 2.16 مليار أوقية في 2025 إلى 3.83 مليار أوقية في 2028.

ويُعتبر هذا المستوى من العجز العام مستدامًا، ولا يعيق الجهود المبذولة نحو تعزيز الانضباط المالي. بل يعكس هامش مناورة يتيح مواصلة تمويل أولويات التنمية دون الإخلال بالتوازنات الاقتصادية الكبرى. ومن شأن الاستمرار في نهج إدارة مالية حكيمة وموجهة أن يضمن التحكم في هذا المسار وتعزيز صلابة الإطار الميزانوي.

جدول 18: أرصدة الميزانية بمليارات الأوقية 2025-2028

	2025	2026	2027	2028
الرصيد الأولي غير الاستخراجي	**- 15,40**	**- 16,90**	**- 16,77**	**- 17,65**
نسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	**-3,38%**	**-3,47%**	**-3,24%**	**-3,12%**
التوازن العام (العجز-)	**- 2,16**	**- 3,26**	**- 2,92**	**- 3,83**
نسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	**-0,47%**	**-0,67%**	**-0,56%**	**-0,68%**

2.5.طرق التمويل

خلال السنوات الثلاث المقبلة، من المتوقع أن ترتفع احتياجات تمويل الدولة، ويرجع ذلك أساسًا إلى ثقل مستحقات سداد الدين، لا سيما الدين الخارجي. ويتوقع أن تنتقل هذه الاحتياجات من 20,4 مليار أوقية في عام 2025 إلى 21,19 مليار أوقية في عام 2028، أي بزيادة قدرها 6%، ما يعادل معدل نمو سنوي متوسط قدره 5.%

ولتغطية هذه الاحتياجات، تعتزم الدولة تعبئة عدة مصادر تمويل، من بينها:

- القروض الخارجية (قروض المشاريع)،
- إصدارات سندات الخزينة،
- القروض الموجهة لدعم الميزانية (من خلال صندوق النقد الدولي عبر تسهيل الصمود والاستدامة – FRD – ومن البنك الدولي عبر المؤسسة الدولية للتنمية(IDA).
- وكذلك السحب من حساب الصندوق الوطني لعائدات المحروقات .

أ- احتياجات تمويل الدولة

تتكون احتياجات التمويل من العناصر التالية:

- العجز الميزانوي،
- تسديدات أصل الدين (الخارجي والداخلي)،
- إضافة إلى عائدات المحروقات المخصصة للصندوق الوطني لعائدات المحروقات.(FNRH)

من المتوقع أن يرتفع العجز الميزانوي العام من 2,16 مليار أوقية في عام 2025 إلى 3,83 مليارات أوقية في عام 2028.

أما عائدات المحروقات المحولة إلى حساب ا الصندوق الوطني لعائدات المحروقات لدى بنك فرنسا، فيُتوقع أن ترتفع من 2,28 مليار أوقية في عام 2025 إلى 4,57 مليارات أوقية في عام 2027، نتيجة لتدفق الإيرادات غير الضريبية المنتظرة من مشروع حقل الغاز آحمييم ابتداءً من عام 2026.

وتُعد تسديدات أصل الدين المكوّن الأهم في احتياجات التمويل، إذ يُتوقع أن تبلغ 15,20 مليار أوقية في عام 2025، تشمل دفعة بقيمة 5 مليارات أوقية لسداد أصل دين الدولة تجاه البنك المركزي الموريتاني، وذلك بموجب الاتفاقية الجديدة. ومن المتوقع أن تستقر هذه التسديدات لاحقًا بين 11,3 و12,3 مليار أوقية سنويًا خلال الفترة 2026-2028.

رسم توضيحي 15: حاجة التمويل 2025-2028

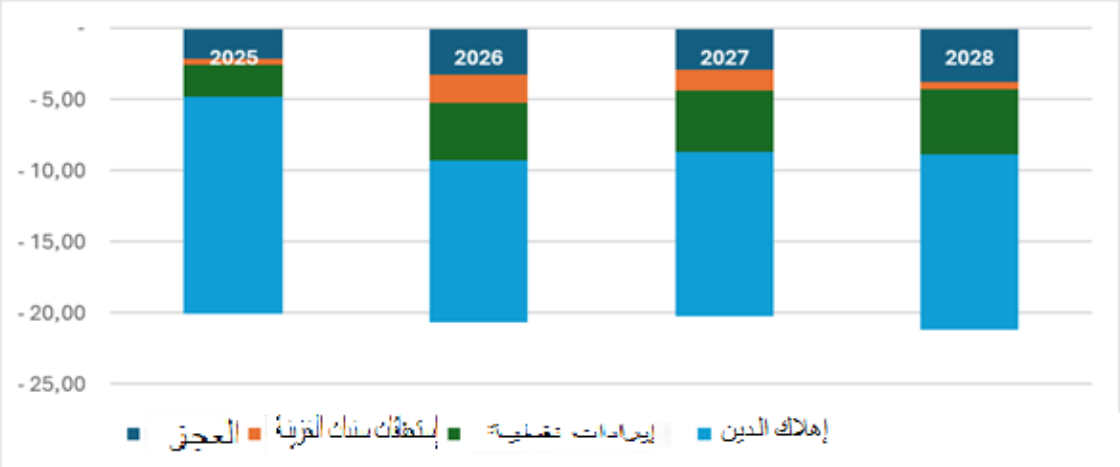

ب- موارد تمويل الدولة

لمواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة، تعتزم الدولة تعبئة مصادر تمويل متنوعة، من بينها:

- القروض التفضيلية من الشركاء الفنيين والماليين،
- إصدارات الأوراق المالية العمومية في السوق المحلية،
- القروض الموجهة لدعم الميزانية من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي
- والسحب من صندوق عائدات المحروقات.

ومن أجل تنويع مصادر التمويل وتعزيز السوق المحلية، تعتزم الدولة الحفاظ على صافي إصدارات الأوراق المالية العمومية في حدود متوسط سنوي يبلغ 7,12 مليارات أوقية خلال الفترة 2025-2028. وتهدف هذه الاستراتيجية أيضًا إلى زيادة حصة الدين الداخلي مقارنة بالدين الخارجي، مما يُسهم في تقليص التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف.

ومن المتوقع أن تسجل القروض الخارجية زيادة كبيرة، حيث سترتفع من 2,78 مليار أوقية في عام 2025 إلى 11,79 مليار أوقية في عام 2028.

وستؤدي القروض الموجهة لدعم الميزانية، المقدمة من صندوق النقد الدولي ومن المؤسسة الدولية للتنمية ، دورًا حاسمًا، خاصة في عام 2025، حيث يُتوقع أن تبلغ مساهمتها 7,26 مليارات أوقية ، قبل أن تتراجع تدريجيًا لتصل إلى نحو مليار أوقية في عام 2028.

أما السحب من صندوق عائدات المحروقات ، فيُتوقع أن يتراوح بين 2,5 و3 مليارات أوقية سنويًا خلال الفترة 2026-2028.

وبفضل تنويع هذه المصادر التمويلية، سيكون من الممكن الحد من اللجوء إلى السيولة المتوفرة لدى البنك المركزي الموريتاني ، مما سيمكن الخزينة العامة من تكوين احتياطي من السيولة لمواجهة النفقات الطارئة والضرورية.

وبالاعتماد على القروض التفضيلية والقروض الموجهة للميزانية، ستكون الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتعزيز قدرتها على التصدي للتحديات الاقتصادية المستقبلية.

رسم توضيحي 16: موارد تمويل الدولة 2025-2028

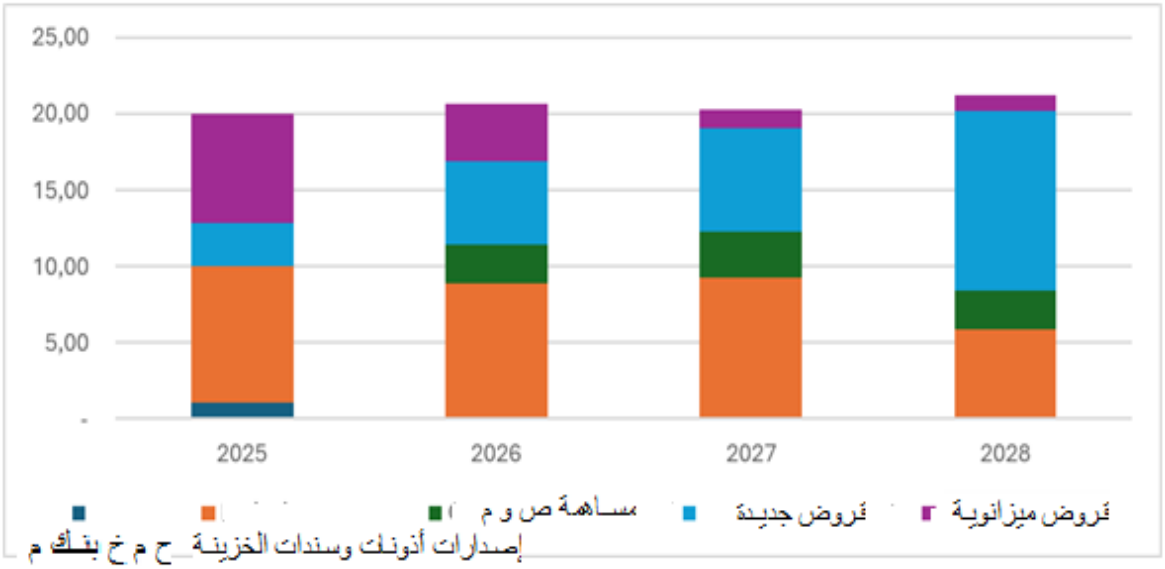

جدول 19: التمويل 2025-2028

التمويل	2025	2026	2027	2028
تمويل إجمالي	**2,16**	**3,26**	**2,92**	**3,83**
تمويل داخلي	**4,04**	**6,29**	**7,19**	**4,75**
تمويل مصرفي	**8,50**	**5,50**	**7,58**	**6,00**
حساب الخزينة لدى البنك المركزي	**1,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
مصارف تجارية	**7,50**	**5,35**	**6,00**	**4,00**
أذونات خزينة مصرفية	**4,00**	**4,00**	**3,50**	**1,50**
صافي التمويل عن طريق أذونات الخزينة قصيرة الاجل	**1,00**	**1,00**	**0,50**	-
استحقاقات سندات الخزينة	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,50**
إصدارات جديدة لسندات الخزينة	**3,00**	**3,00**	**3,00**	**2,00**
أذونات خزينة مصرفية اسلامية	**3,50**	**1,35**	**2,50**	**2,50**
صافي التمويل عن طريق أذونات الخزينة قصيرة الاجل		**0,35**	**0,50**	**0,50**
استحقاقات سندات الخزينة		**-2,50**	**-1,50**	
إصدارات جديدة لسندات الخزينة	**3,50**	**3,00**	**3,50**	**2,00**
تمويل غير مصرفي	**1,10**	**1,50**	**1,75**	**1,31**
صافي التمويل عن طريق أذونات الخزينة قصيرة الاجل	**0,50**	**0,50**	**0,50**	**0,31**
استحقاقات سندات الخزينة	**-0,40**			
إصدارات جديدة لسندات الخزينة	**1,00**	**1,00**	**1,25**	**1,00**
أخرى(اتفاقية الدولة البنك المركزي)	**-5,56**	**-0,56**	**-0,56**	**-0,56**
تمويل خارجي	**-1,87**	**-3,03**	**-4,27**	**-0,92**
صافي حساب النفط	**-2,28**	**-1,53**	**-1,32**	**-1,98**
إرادات نفطية	**-2,28**	**-4,07**	**-4,32**	**-4,57**
مساهمة الصندوق الوطني للمحروقات		**2,54**	**3,00**	**2,59**
صافي الاقتراض من الخارج	**-6,85**	**-5,28**	**-4,12**	**-0,06**
قروض جديدة	**2,78**	**5,49**	**6,84**	**11,79**
اهلاك الدين	**-9,63**	**-10,76**	**-10,96**	**11,73**
تمويل خارجي خاص	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
قرض ميزانوي ص ن د	**7,26**	**3,78**	**1,17**	**1,00**

إن الارتفاع المتوقع في احتياجات تمويل الدولة خلال السنوات القادمة يقتضي اعتماد إدارة صارمة واستباقية للدين العام. ومن خلال تنويع مصادر التمويل وتحقيق توازن بين الاقتراض الداخلي والخارجي، ستكون الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية مع تعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية المستقبلية.

الفصل الرابع: إطار النفقات العام على المدى المتوسط 2026-2028

1. مقارنة بين إطار النفقات على المدى المتوسط 2025-2027 وإطار 2026-2028

1.1 تطور المجاميع

- **الرواتب**

تُظهر توقعات كتلة الأجور في إطار البرمجة 2026-2028 زيادات منتظمة مقارنةً بتوقعات إطار 2025-2027، بفروقات واضحة بلغت 5,53%+ سنة 2025، 8,64%+ سنة 2026، و+10,87% سنة 2027. وتعكس هذه الزيادة إرادة الحكومة في مواكبة الاحتياجات المتزايدة للموارد البشرية، خاصة في قطاعي التعليم والصحة، انسجامًا مع الالتزامات السياسية وأهداف تنمية رأس المال البشري.

- **السلع والخدمات**

تم تسجيل انخفاض ملحوظ بنسبة 8,29%- سنة 2025، مما يعكس مراجعة كبيرة في نفقات التسيير. ويتبع هذا الانخفاض استقرار في سنتي 2026 و2027 .(0,00%) وتشير هذه الديناميكية إلى سياسة حازمة لترشيد نفقات الدولة، تهدف إلى تعزيز كفاءة الإنفاق العمومي وتوفير هوامش مالية لنفقات أكثر إنتاجية.

- **الإعانات والتحويلات**

تُظهر هذه النفقات استقراراً عاماً، مع فرق نسبته 0,00% سنة 2025، تليه زيادة طفيفة قدرها 1,89%+ سنة 2026، ثم استقرار مجدداً سنة 2027 (0,00%). وتشير هذه الديناميكية إلى إرادة الحفاظ على آليات الدعم الاجتماعي مع ضبط نموها لضمان استدامة المالية العمومية.

- الاستثمار

تكشف التوقعات الجديدة عن زيادات أكثر اعتدالاً بنسبة 4,66%+ سنة 2025، ثم 4,77%+ سنة 2026، تليها 3,09%+ سنة 2027 . ورغم أن حجم الاستثمار يبقى مرتفعاً (من 51,19 إلى 73,48 مليار أوقية ما بين 2025 و2028)، إلا أن هذا التطور يعكس نمواً تدريجياً أكثر واقعية في ظل تسيير مالي صارم.

جدول 20: مقارنة بين إطار النفقات-العام على المدى المتوسط 2025-2027 وإطار النفقات-العام على المدى المتوسط 2026 -2028 (مليار أوقية)

	الجزء	2025	2026	2027	2028
إطار النفقات-العام على المدى المتوسط 2025-2027	أجور	27,13	28,20	29,50	
	سلع وخدمات	12,02	12,26	12,90	
	دعم وتحويلات	14,00	13,25	13,00	
	استثمار	51,19	57,00	63,91	
إطار النفقات-العام على المدى المتوسط 2026-2028	أجور	28,63	30,64	32,71	34,18
	سلع وخدمات	11,02	12,26	12,90	12,90
	دعم وتحويلات	14,00	13,50	13,00	12,90
	استثمار	53,57	59,72	65,88	73,48
تطور	أجور	5,53%	8,64%	10,87%	
	سلع وخدمات	-8,29%	0,00%	0,00%	
	دعم وتحويلات	0,00%	1,89%	0,00%	
	استثمار	4,66%	4,77%	3,09%	

1-2- الأغلفة الميزانوية حسب القطاعات

جدول 21: الأغلفة الميزانوية حسب القطاعات 2026-2028

رقم الباب	رقم الجزء	عنوان الباب	اعتمادات التعهد 2026	اعتمادات الدفع 2026	اعتمادات الدفع 2027	اعتمادات الدفع 2028
1		**رئاسة الجمهورية**	**16 000 000**	**316 819 427**	**337 243 773**	**343 956 309**
	1	أجور العمال		139 830 617	149 289 276	156 007 185
	2	النفقات على السلع والخدمات		172 263 530	181 256 079	181 256 079
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		725 280	698 418	693 045
	6	نفقات الاستثمار	16 000 000	4 000 000	6 000 000	6 000 000
2		**الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية**		**142 512 506**	**147 404 571**	**148 335 266**
	1	أجور العمال		24 424 935	26 077 128	27 250 580
	2	النفقات على السلع والخدمات		85 315 374	89 769 031	89 769 031
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		32 772 197	31 558 412	31 315 655
3		**الوزارة الأولى**	**20 000 000**	**486 989 729**	**490 608 162**	**483 826 819**
	1	أجور العمال		106 608 161	113 819 530	118 941 326
	2	النفقات على السلع والخدمات		113 457 833	119 380 591	119 380 591
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		256 923 735	247 408 041	245 504 902
	6	نفقات الاستثمار	20 000 000	10 000 000	10 000 000	-
5		**الجمعية الوطنية**		**520 156 286**	**538 471 133**	**538 471 133**
	2	النفقات على السلع والخدمات		520 156 286	538 471 133	538 471 133
7		**المجلس الدستوري**		**23 606 090**	**24 838 382**	**24 838 382**
	2	النفقات على السلع والخدمات		23 606 090	24 838 382	24 838 382
8		**محكمة الحسابات**	**36 000 000**	**129 078 134**	**136 117 662**	**140 581 683**
	1	أجور العمال		93 816 790	100 162 904	104 670 162
	2	النفقات على السلع والخدمات		17 424 435	18 334 030	18 334 030
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		5 836 910	5 620 728	5 577 491
	6	نفقات الاستثمار	36 000 000	12 000 000	12 000 000	12 000 000
9		**الوزارة الأمانة العامة للحكومة**	**590 000 000**	**845 377 120**	**879 696 171**	**882 399 676**
	1	أجور العمال		78 361 607	83 662 275	87 427 017
	2	النفقات على السلع والخدمات		561 748 650	591 073 213	591 073 213
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		8 266 863	7 960 683	7 899 447
	6	نفقات الاستثمار	590 000 000	197 000 000	197 000 000	196 000 000
10		**وزارة الدفاع الوطني وشؤون التقاعدين وأولاد الشهداء**	**14 575 000 000**	**12 969 225 275**	**13 444 788 336**	**13 718 597 349**
	1	أجور العمال		5 451 558 286	6 309 570 915	6 593 497 034
	2	النفقات على السلع والخدمات		888 606 296	934 993 574	934 993 574
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		1 365 809 380	1 315 223 847	1 305 106 741
	6	نفقات الاستثمار	14 575 000 000	4 805 000 000	4 885 000 000	4 885 000 000
11		**وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج**	**131 000 000**	**1 876 169 727**	**1 972 046 731**	**2 054 090 651**
	1	أجور العمال		844 757 119	904 605 354	987 111 910
	2	النفقات على السلع والخدمات		791 956 736	833 298 686	833 298 686

	4	الإعانات والتحويلات الجارية		197 455 871	190 142 691	188 680 055
	6	نفقات الاستثمار	131 000 000	42 000 000	44 000 000	45 000 000
12		وزارة تمكين الشباب والشغل والرياضة والخدمة المدنية	6 105 697 675	1 907 886 675	2 254 329 210	3 007 036 557
	1	أجور العمال		172 853 003	184 545 418	192 849 828
	2	النفقات على السلع والخدمات		225 190 111	236 945 549	236 945 549
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		104 903 561	101 018 244	100 241 180
	6	نفقات الاستثمار	5 112 160 000	1 066 740 000	1 568 420 000	2 477 000 000
	6	مشاريع على القروض	567 000 000	167 400 000	23 400 000	-
	6	مشاريع على الهبات	426 537 675	170 800 000	140 000 000	-
13		المجلس الأعلى للفتوى والمظالم		26 238 075	27 607 763	27 607 763
	2	النفقات على السلع والخدمات		26 238 075	27 607 763	27 607 763
14		وزارة العدل	341 595 800	1 019 416 660	1 071 137 205	1 051 314 145
	1	أجور العمال		524 349 357	559 818 281	585 009 698
	2	النفقات على السلع والخدمات		362 512 947	381 436 951	381 436 951
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		1 954 356	1 881 973	1 867 496
	6	نفقات الاستثمار	258 500 000	87 500 000	88 000 000	83 000 000
	6	مشاريع على الهبات	83 095 800	43 100 000	40 000 000	-
15		وزارة التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف	2 461 676 630	942 968 281	1 088 603 174	1 627 791 613
	1	أجور العمال		204 658 442	223 840 512	233 913 173
	2	النفقات على السلع والخدمات		208 303 739	219 177 669	219 177 669
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		119 369 921	114 948 813	114 064 591
	6	نفقات الاستثمار	1 005 804 270	265 268 090	365 268 090	375 268 090
	6	مشاريع على القروض	1 430 800 000	140 000 000	160 000 000	680 000 000
	6	مشاريع على الهبات	25 072 360	5 368 090	5 368 090	5 368 090
18		وزارة التجارة والسياحة	204 000 000	510 576 619	520 996 779	455 118 635
	1	أجور العمال		151 206 922	161 435 116	168 699 579
	2	النفقات على السلع والخدمات		113 117 708	119 022 711	119 022 711
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		154 251 989	148 538 952	147 396 345
	6	نفقات الاستثمار	204 000 000	92 000 000	92 000 000	20 000 000
19		وزارة الصيد والبنى التحتية البحرية و الموانئ	3 464 660 667	1 657 413 755	1 507 526 111	1 453 494 597
	1	أجور العمال		250 422 041	268 970 305	289 433 768
	2	النفقات على السلع والخدمات		186 664 466	196 408 778	196 408 778
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		174 821 915	168 347 029	167 052 052
	6	نفقات الاستثمار	1 971 000 000	762 000 000	659 000 000	550 000 000
	6	مشاريع على الهبات	1 493 660 667	283 505 333	214 800 000	250 600 000
20		وزارة العقارات وأملاك الدولة والإصلاح العقاري	74 000 000	277 562 362	293 259 509	292 128 780
	1	أجور العمال		101 351 954	108 207 774	113 077 045
	2	النفقات على السلع والخدمات		150 210 408	158 051 735	158 051 735

	6	نفقات الاستثمار	74 000 000	26 000 000	27 000 000	21 000 000
21		وزارة التجهيز والنقل	34 603 444 938	7 913 296 892	7 862 841 291	14 022 939 355
	1	أجور العمال		92 523 363	98 781 984	103 227 102
	2	النفقات على السلع والخدمات		50 847 950	53 502 329	53 502 329
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		95 452 246	91 916 978	91 209 924
	6	نفقات الاستثمار	25 113 113 333	6 819 473 333	7 268 640 000	11 025 000 000
	6	مشاريع على القروض	9 285 869 905	735 000 000	350 000 000	2 750 000 000
	6	مشاريع على الهبات	204 461 700	120 000 000	-	-
22		وزارة الزراعة والسيادة الغذائية	21 846 122 476	5 473 565 332	7 758 775 660	7 588 679 510
	1	أجور العمال		193 263 480	206 336 534	215 621 529
	2	النفقات على السلع والخدمات		452 998 734	476 646 303	476 646 303
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		268 457 404	258 514 537	256 525 964
	6	نفقات الاستثمار	15 142 367 143	3 746 695 714	5 875 785 714	5 519 885 714
	6	مشاريع على القروض	4 867 362 929	531 400 000	551 492 571	680 000 000
	6	مشاريع على الهبات	1 836 392 404	280 750 000	390 000 000	440 000 000
23		اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات		43 344 989	45 607 696	45 607 696
	2	النفقات على السلع والخدمات		43 344 989	45 607 696	45 607 696
24		الجهات	724 057 000	446 808 868	457 514 592	459 184 592
	2	النفقات على السلع والخدمات		205 981 868	216 734 592	216 734 592
	6	نفقات الاستثمار	724 057 000	240 827 000	240 780 000	242 450 000
25		وزارة التربية وإصلاح نذام التعليم	10 886 560 000	13 592 135 263	14 027 271 697	13 693 643 468
	1	أجور العمال		9 646 094 044	10 085 062 681	10 538 883 195
	2	النفقات على السلع والخدمات		783 711 052	824 622 559	824 622 559
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		94 330 166	90 836 456	90 137 714
	6	نفقات الاستثمار	4 988 000 000	2 368 000 000	2 210 000 000	410 000 000
	6	مشاريع على الهبات	5 898 560 000	900 000 000	816 750 000	1 830 000 000
26		وزارة التنمية الحيوانية	4 576 363 433	1 886 714 077	1 696 708 850	1 392 861 354
	1	أجور العمال		99 662 116	106 403 629	111 191 715
	2	النفقات على السلع والخدمات		188 328 374	198 159 545	198 159 545
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		312 603 588	301 025 677	298 710 095
	6	نفقات الاستثمار	1 902 040 000	576 120 000	651 120 000	674 800 000
	6	مشاريع على القروض	1 908 767 571	240 000 000	250 000 000	110 000 000
	6	مشاريع على الهبات	765 555 862	470 000 000	190 000 000	-
27		وزارة الصناعة والمعادن	1 050 000 000	445 882 179	450 703 872	452 703 242
	1	أجور العمال		43 082 654	45 996 923	48 066 751
	2	النفقات على السلع والخدمات		43 287 656	45 547 370	45 547 370
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		9 511 870	9 159 579	9 089 120
	6	نفقات الاستثمار	1 050 000 000	350 000 000	350 000 000	350 000 000
30		الوزارة المنتدبة لدى وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية المكلفة باللامركزية والتنمية المحلية	50 000 000	44 047 669	40 218 129	40 211 083
	2	النفقات على السلع والخدمات		23 096 482	24 302 171	24 302 171
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		951 187	915 958	908 912

	6	نفقات الاستثمار	50 000 000	20 000 000	15 000 000	15 000 000
32		**المحكمة العليا**		**101 344 365**	**107 041 540**	**111 256 143**
	1	أجور العمال		66 910 696	71 436 782	74 651 386
	2	النفقات على السلع والخدمات		22 433 669	23 604 758	23 604 758
	6	الإعانات والتحويلات الجارية		12 000 000	12 000 000	13 000 000
33		**محكمة العدل السامية**		**17 171 954**	**18 068 369**	**18 068 369**
	2	النفقات على السلع والخدمات		17 171 954	18 068 369	18 068 369
34		**مفوضية الأمن الغذائي**	**1 417 171 241**	**866 945 820**	**880 320 045**	**653 980 361**
	1	أجور العمال		177 365 455	194 701 327	203 462 746
	2	النفقات على السلع والخدمات		29 048 978	30 565 401	30 565 401
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		125 531 386	120 882 076	119 952 213
	6	نفقات الاستثمار	860 000 000	280 000 000	280 000 000	300 000 000
	6	مشاريع على الهبات	557 171 241	255 000 000	254 171 241	-
35		**وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة**	**3 022 510 184**	**687 038 593**	**820 122 503**	**1 041 680 623**
	1	أجور العمال		96 639 994	103 177 080	107 819 974
	2	النفقات على السلع والخدمات		123 954 189	130 424 881	130 424 881
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		11 444 409	11 020 542	10 935 769
	6	نفقات الاستثمار	973 000 000	305 000 000	325 500 000	342 500 000
	6	مشاريع على القروض	2 049 510 184	150 000 000	250 000 000	450 000 000
36		**مجلس جانزة شنقيط**		**17 437 079**	**18 347 334**	**18 347 334**
	2	النفقات على السلع والخدمات		17 437 079	18 347 334	18 347 334
37		**وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان**	**790 000 000**	**1 637 304 121**	**1 710 689 466**	**1 748 675 815**
	1	أجور العمال		765 077 184	816 829 826	853 586 576
	2	النفقات على السلع والخدمات		124 222 729	130 707 439	130 707 439
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		509 004 208	490 152 201	486 381 799
	6	نفقات الاستثمار	790 000 000	239 000 000	273 000 000	278 000 000
39		**وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي**	**234 000 000**	**1 096 528 542**	**1 124 560 944**	**1 138 535 306**
	1	أجور العمال		356 480 762	396 609 091	414 456 213
	2	النفقات على السلع والخدمات		139 225 195	146 493 068	146 493 068
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		522 822 584	503 458 785	499 586 025
	6	نفقات الاستثمار	234 000 000	78 000 000	78 000 000	78 000 000
42		**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**	**355 000 000**	**2 132 963 105**	**2 196 876 191**	**2 244 265 271**
	1	أجور العمال		873 111 185	932 171 645	974 118 694
	2	النفقات على السلع والخدمات		529 526 091	557 168 562	557 168 562
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		615 325 830	592 535 984	587 978 015
	6	نفقات الاستثمار	355 000 000	115 000 000	115 000 000	125 000 000
47		**السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية**		**20 837 701**	**21 522 281**	**21 488 814**
	2	النفقات على السلع والخدمات		16 319 563	17 171 482	17 171 482
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		4 518 138	4 350 800	4 317 332
53		**وزارة الصحة**	**14 853 821 201**	**9 477 736 992**	**9 655 061 216**	**8 508 506 909**

	1	أجور العمال		3 660 650 765	3 748 124 129	3 916 787 000
	2	النفقات على السلع والخدمات		861 164 332	906 119 077	906 119 077
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		1 172 093 895	1 128 683 010	1 120 000 833
	6	نفقات الاستثمار	7 702 363 000	3 258 228 000	3 238 535 000	1 205 600 000
	6	مشاريع على القروض	5 005 532 164	525 600 000	493 600 000	1 210 000 000
	6	مشاريع على الهبات	2 145 926 037	150 000 000	140 000 000	150 000 000
64		وزارة الوظيفة العمومية والعمل	120 000 000	258 118 910	270 234 843	275 869 265
	1	أجور العمال		119 197 705	127 260 678	132 987 316
	2	النفقات على السلع والخدمات		86 472 069	90 986 109	90 986 109
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		12 449 135	11 988 056	11 895 841
	6	نفقات الاستثمار	120 000 000	40 000 000	40 000 000	40 000 000
67		الوزارة المنتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية	2 671 820 000	1 869 704 253	2 165 183 286	2 165 925 638
	1	أجور العمال		1 192 508 545	1 276 735 659	1 398 687 766
	2	النفقات على السلع والخدمات		290 038 870	305 179 562	305 179 562
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		28 316 837	27 268 065	27 058 311
	6	نفقات الاستثمار	257 000 000	86 000 000	86 000 000	85 000 000
	6	مشاريع على القروض	2 234 000 000	209 000 000	470 000 000	350 000 000
	6	مشاريع على الهبات	180 820 000	63 840 000	-	-
72		المجلس الاقتصاد والاجتماعي والبيئي		47 467 322	50 565 344	52 494 734
	1	أجور العمال		40 159 490	42 876 026	44 805 416
	2	النفقات على السلع والخدمات		7 307 832	7 689 317	7 689 317
73		وزارة الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية	5 282 614 714	6 870 184 251	7 057 139 427	7 439 271 973
	1	أجور العمال		3 136 951 204	3 229 439 258	3 424 561 366
	2	النفقات على السلع والخدمات		1 368 042 235	1 439 457 164	1 439 457 164
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		727 590 812	700 643 004	695 253 443
	6	نفقات الاستثمار	4 965 200 000	1 562 600 000	1 612 600 000	1 790 000 000
	6	مشاريع على الهبات	317 414 714	75 000 000	75 000 000	90 000 000
75		وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	12 690 000 000	4 120 683 255	4 100 298 005	5 275 061 801
	1	أجور العمال		108 963 272	116 333 950	121 568 893
	2	النفقات على السلع والخدمات		88 115 091	92 714 900	92 714 900
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		63 604 892	61 249 155	60 778 008
	6	نفقات الاستثمار	12 690 000 000	3 860 000 000	3 830 000 000	5 000 000 000
76		وزارة المياه والصرف الصحي	54 130 815 579	8 070 359 231	10 765 346 671	9 471 146 552
	1	أجور العمال		118 676 570	126 704 291	132 405 892
	2	النفقات على السلع والخدمات		68 256 628	71 819 780	71 819 780
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		108 092 700	104 089 267	103 288 580
	6	نفقات الاستثمار	15 116 933 333	4 611 266 667	5 126 666 667	5 379 000 000
	6	مشاريع على القروض	33 364 448 500	1 259 000 000	2 865 000 000	3 129 072 300

	6	مشاريع على الهبات	5 649 433 746	1 905 066 667	2 471 066 667	655 560 000
77		وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	137 000 000	997 379 704	1 020 527 120	1 038 896 835
	1	أجور العمال		274 616 156	293 192 205	306 385 642
	2	النفقات على السلع والخدمات		300 561 091	316 251 066	316 251 066
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		381 202 458	367 083 848	364 260 126
	6	نفقات الاستثمار	137 000 000	41 000 000	44 000 000	52 000 000
78		وزارة البيئة والتنمية المستدامة	1 347 959 805	966 486 559	919 457 334	641 378 841
	1	أجور العمال		195 133 847	205 806 926	225 518 082
	2	النفقات على السلع والخدمات		156 620 250	164 796 185	164 796 185
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		79 602 462	76 654 223	76 064 575
	6	نفقات الاستثمار	791 930 000	316 930 000	300 000 000	175 000 000
	6	مشاريع على القروض	210 600 000	70 200 000	72 200 000	-
	6	مشاريع على الهبات	345 429 805	148 000 000	100 000 000	-
80		مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني	353 000 000	248 624 127	257 526 161	306 192 846
	1	أجور العمال		97 489 825	104 084 397	108 768 119
	2	النفقات على السلع والخدمات		45 834 225	48 226 876	48 226 876
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		2 300 077	2 214 889	2 197 851
	6	نفقات الاستثمار	353 000 000	103 000 000	103 000 000	147 000 000
81		وزارة الاقتصاد والمالية	12 450 958 084	3 305 489 085	3 271 934 782	3 343 111 018
	1	أجور العمال		324 354 135	358 309 301	378 612 957
	2	النفقات على السلع والخدمات		269 013 118	283 056 217	283 056 217
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		170 426 697	164 114 597	162 852 177
	6	نفقات الاستثمار	1 133 419 467	397 455 134	347 214 667	388 749 667
	6	مشاريع على القروض	7 495 225 730	937 000 000	1 067 000 000	1 477 600 000
	6	مشاريع على الهبات	3 822 312 887	1 207 240 000	1 052 240 000	652 240 000
82		وزارة النفط والطاقة	12 707 995 714	6 573 069 780	6 835 761 059	7 543 429 978
	1	أجور العمال		26 808 207	28 621 613	29 909 565
	2	النفقات على السلع والخدمات		316 327 861	332 840 898	332 840 898
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		3 160 219 426	3 043 174 262	3 019 765 230
	6	نفقات الاستثمار	8 917 610 000	2 718 100 000	3 069 510 000	3 130 000 000
	6	مشاريع على القروض	3 336 100 000	275 900 000	285 900 000	955 200 000
	6	مشاريع على الهبات	454 285 714	75 714 286	75 714 286	75 714 286
85		المجلس الأعلى للشباب		12 513 923	13 167 178	13 167 178
	2	النفقات على السلع والخدمات		12 513 923	13 167 178	13 167 178
89		تآزر	19 842 097 314	6 765 583 226	6 423 555 213	7 437 416 809
	1	أجور العمال		179 450 609	196 927 528	205 789 124
	2	النفقات على السلع والخدمات		177 368 637	186 627 685	186 627 685
	6	نفقات الاستثمار	19 120 000 000	6 035 000 000	6 040 000 000	7 045 000 000
	6	مشاريع على القروض	307 897 314	247 097 314	-	-
	6	مشاريع على الهبات	414 200 000	126 666 667	-	-
95		سلطة تنظيم الصفقات العمومية		38 593 975	40 608 669	40 608 669
	2	النفقات على السلع والخدمات		38 593 975	40 608 669	40 608 669
96		صندوق التقاعد		1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000
	4	الإعانات والتحويلات الجارية		1 500 000 000	1 500 000 000	1 500 000 000

98	نفقات الدين العمومي		5 078 600 000	5 536 520 000	5 797 100 000
	3 نفقات الدين العام		5 078 600 000	5 536 520 000	5 797 100 000
99	النفقات المشتركة	11 053 509 533	8 115 912 305	9 373 399 668	10 666 919 257
	1 أجور العمال		606 251 312	602 000 000	450 000 000
	2 النفقات على السلع والخدمات		916 060 629	972 719 585	972 719 585
	4 الإعانات والتحويلات الجارية		1 101 055 615	1 004 720 222	985 453 143
	6 نفقات الاستثمار	11 053 509 533	2 400 796 062	3 593 959 862	5 058 746 529
	7 اعتمادات غير موزعة		3 200 000 000	3 200 000 000	3 200 000 000

ملحق 1: الاطار الميزانوي متوسط المدى بمليارات الأوقية 2026- 2028

	م ق م م 2025	2026	2027	2028
إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط)	**116,95**	**125,13**	**134,31**	**142,63**
الإيرادات والهبات غير النفطية	**114,68**	**121,06**	**129,99**	**138,06**
الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات	**105,88**	**113,34**	**122,37**	**133,91**
الإيرادات الضريبية	**76,2**	**84,09**	**92,4**	**104**
الضرائب على الدخل والأرباح	26,03	27,59	29,93	32,75
أ.ص.ت. و أ.غ.ت	10,46	11,37	12,4	13,8
منها استخراجية	2,9	3,22	3,42	3,52
الحد الأدنى للضريبة الجزافية الجمركية	3,36	3,43	3,54	3,85
ضريبة على الأجور	9,84	10,18	11,11	12,2
ضريبة الدخل على رأس المال المنقول	1,4	1,5	1,69	1,7
منها استخراجية	0,3	0,33	0,35	0,36
نظام ضريبي مبسط	0,97	1,1	1,19	1,2
ضرائب السلع والخدمات	32,58	36,14	40,81	46,53
ضريبة القيمة المضافة المحلية	**7**	**7,6**	**8,51**	**9,4**
ضريبة القيمة المضافة على الواردات	**14,87**	**15,61**	**16,74**	**19,2**
ضريبة واحدة اسنيم و ض.س.خ	3,6	3,83	4,76	5,28
منها استخراجية	2,2	2,2	2,34	2,4
ضريبة على المنتجات النفطية	2,58	3	3,4	3,7
مساهمة المناخ	1,29	2,08	2,87	3,72
حقوق الاستهلاك (الشاي ، التبغ ، السكر، الاسمنت)	1,24	2,02	2,48	3,1
ضرائب أخرى (التأمين والمركبات والمطارات)	2	2	2,05	2,12
ضرائب التجارة الدولية	12,67	13,93	14,93	16,95
الواردات	11,26	12,41	13,36	15,24
الضرائب الإحصائية	1,41	1,52	1,57	1,71
الإيرادات الضريبية الأخرى	4,92	6,42	6,74	7,76
إيرادات ضريبية أخرى إع ج	2,7	3,62	3,74	4,06
إيرادات ضريبية الطوابع مع خ مع	0,72	0,91	0,97	1,2
إيرادات ضريبية على الملكية مع خ مع	1,5	1,89	2,03	2,5
الإيرادات غير الضريبية	**29,68**	29,25	29,96	29,91
إيرادات الصيد	7,81	8,06	8,32	8,62
إيرادات المعادن	4,89	4,48	4,68	4,58
توزيعات الأرباح والإتاوات من المؤسسات العامة	7,67	8,01	8,25	7,87
اسنيم	4,65	4,42	4,28	4,18
حسابات خاصة	5,41	4	4	4
إيرادات رأسمالية	1,4	1,71	1,83	1,65
أخرى	2,5	3	2,89	3,19
الهبات	8,8	7,72	7,62	4,15
المشاريع	7,27	6,28	5,97	4,15
دعم الميزانية	1,53	1,44	1,65	-

الإنفاق وصافي الإقراض	**119,12**	**128,4**	**137,23**	**146,46**
النفقات الجارية	**65,54**	**68,68**	**71,34**	**72,98**
الرواتب والأجور	28,63	30,64	32,71	34,18
سلع وخدمات	11,02	12,26	12,9	12,9
التحويلات الجارية	14	13,5	13	12,9
الفائدة على الدين العام	3,98	5,08	5,54	5,8
خارجية	2,75	3,78	3,84	3,8
داخلية	1,23	1,3	1,7	2
حسابات خاصة	5,41	4	4	4
النفقات الرأسمالية وصافي الإقراض	**53,57**	**59,72**	**65,88**	**73,48**
استثمار ممول من الخارج	10,05	11,77	12,8	15,94
الاستثمار الممول محليًا	43,52	47,95	53,08	57,54
الاحتياطيات المشتركة	2,5	3,2	3,2	3,2
إيرادات النفط (غير ضريبية)	2,28	4,07	4,32	4,57
منها استخراجية	2,28	4,07	4,32	4,57
الرصيد الإجمالي ؛ بما فيه الهبات (عجز -)	**-2,16**	**-3,26**	**-2,92**	**-3,83**
الإيرادات غير الاستخراجية	**17,22**	**18,72**	**19,39**	**19,62**
الرصيد الأولي غير الاستخراجي بما فيه الهبات (عجز -)	**-15,4**	**-16,9**	**-16,77**	**-17,65**
	2025	**2026**	**2027**	**2028**
إجمالي الإيرادات	**116,96**	**125,13**	**134,31**	**142,63**
منها الجبائية	76,2	**84,09**	**92,4**	**104**
الإيرادات الاستخراجية	**17,22**	**18,72**	**19,39**	**19,62**
الإيرادات غير الاستخراجية	**90,94**	**98,7**	**107,3**	**118,86**
منها الجبائية	**70,8**	**78,33**	**86,29**	**97,71**
الهبات	**8,8**	**7,72**	**7,62**	**4,15**
إجمالي النفقات	**119,12**	**128,4**	**137,23**	**146,46**
النفقات الجارية	**65,54**	**68,68**	**71,34**	**72,98**
الرواتب والأجور	28,63	30,64	32,71	34,18
سلع وخدمات	11,02	12,26	12,9	12,9
التحويلات الجارية	14	13,5	13	12,9
الفائدة على الدين العام	3,98	5,08	5,54	5,8
النفقات الرأسمالية وصافي الإقراض	**53,57**	**59,72**	**65,88**	**73,48**
استثمار ممول من الخارج	10,05	11,77	12,8	15,94
الاستثمار الممول محليًا	43,52	47,95	53,08	57,54
الرصيد الإجمالي ؛ بما فيه الهبات (عجز -)	**-2,16**	**-3,26**	**-2,92**	**-3,83**
الرصيد الأولي غير الاستخراجي بما فيه الهبات (عجز -)	**-15,4**	**-16,9**	**-16,77**	**-17,65**
الناتج الداخلي الخام	455,7	486,65	517,142	566,182
كنسبة من الناتج الداخلي الخام				
إجمالي الإيرادات	**25,67%**	**25,71%**	**25,97%**	**25,19%**
منها الجبائية	**16,72%**	**17,28%**	**17,87%**	**18,37%**
الإيرادات الاستخراجية	**3,78%**	**3,85%**	**3,75%**	**3,46%**
الإيرادات غير الاستخراجية	**19,96%**	**20,28%**	**20,75%**	**20,99%**

منها الجبائية	15,54%	16,10%	16,69%	17,26%
الهبات	**1,93%**	**1,59%**	**1,47%**	**0,73%**
إجمالي النفقات	**26,14%**	**26,38%**	**26,54%**	**25,87%**
النفقات الجارية	**14,38%**	**14,11%**	**13,80%**	**12,89%**
الرواتب والأجور	**6,28%**	**6,30%**	**6,32%**	**6,04%**
سلع وخدمات	**2,42%**	**2,52%**	**2,49%**	**2,28%**
التحويلات الجارية	**3,07%**	**2,77%**	**2,51%**	**2,28%**
الفائدة على الدين العام	**0,87%**	**1,04%**	**1,07%**	**1,02%**
النفقات الرأسمالية وصافي الإقراض	**11,76%**	**12,27%**	**12,74%**	**12,98%**
استثمار ممول من الخارج	**2,21%**	**2,42%**	**2,48%**	**2,82%**
الاستثمار الممول محليًا	**9,55%**	**9,85%**	**10,26%**	**10,16%**
الرصيد الإجمالي ؛ بما فيه الهبات (عجز -)	**-0,47%**	**-0,67%**	**-0,56%**	**-0,68%**
الرصيد الأولي غير الاستخراجي بما فيه الهبات (عجز -)	**-3,38%**	**-3,47%**	**-3,24%**	**-3,12%**
المديرية العامة للضرائب	2025	2026	2027	2028
أ.ص.ت. و أ.غ.ت	10,46	11,37	12,4	13,8
منها استخراجية	2,9	3,22	3,42	3,52
ضريبة على الأجور	9,84	10,18	11,11	12,2
ضريبة الدخل على رأس المال المنقول	1,4	1,5	1,69	1,7
منها استخراجية	0,3	0,33	0,35	0,36
نظام ضريبي مبسط	0,97	1,1	1,19	1,2
ضريبة القيمة المضافة المحلية	7	7,6	8,51	9,4
ضريبة واحدة اسنيم و ض.س.خ	3,6	3,83	4,76	5,28
منها استخراجية	2,2	2,2	2,34	2,4
ضرائب أخرى (التأمين والمركبات والمطارات)	2	2	2,05	2,12
إجمالي	**35,27**	**37,58**	**41,71**	**45,7**
المديرية العامة للجمارك	2025	2026	2027	2028
الحد الأدنى للضريبة الجزافية الجمركية	3,36	3,43	3,54	3,85
ضريبة القيمة المضافة على الواردات	14,87	15,61	16,74	19,2
ضريبة على المنتجات النفطية	2,58	3	3,4	3,7
مساهمة المناخ	1,29	2,08	2,87	3,72
حقوق الاستهلاك (الشاي ، التبغ ، السكر، الاسمنت)	1,24	2,02	2,48	3,1
الواردات	11,26	12,41	13,36	15,24
الضرائب الإحصائية	1,41	1,52	1,57	1,71
الإيرادات الضريبية الأخرى	2,7	3,62	3,74	4,06
إجمالي	**38,71**	**43,7**	**47,69**	**54,6**
المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية	**2,22**	**2,8**	**3**	**3,7**
حقوق الطوابع	0,72	0,91	0,97	1,2
الضريبة على الملكية	1,5	1,89	2,03	2,5

ملحق 2: جدول العمليات المالية للدولة بمليارات الأوقية

2028	2027	2026	
توقع	*توقع*	*توقع*	*[بمليارات الأوقية]*
142,63	**134,31**	**125,13**	إجمالي الإيرادات والهبات (بما في ذلك عائدات النفط)
138,06	**129,99**	**121,06**	الإيرادات والهبات غير النفطية
133,91	**122,37**	**113,34**	الإيرادات غير النفطية باستثناء الهبات
104,00	**92,40**	**84,09**	الإيرادات الضريبية
32,75	29,93	27,59	الضرائب على الدخل والأرباح
13,80	12,40	11,37	أ.ص.ت. و أ.غ.ت
3,52	3,42	3,22	منها استخراجية
3,85	3,54	3,43	الحد الأدنى للضريبة الجزافية الجمركية
12,20	11,11	10,18	ض.ر.أ
1,70	1,69	1,50	ضريبة الدخل على رأس المال المنقول
0,36	0,35	0,33	منها استخراجية
1,20	1,19	1,10	نظام ضريبي مبسط
46,53	40,81	36,14	ضرائب السلع والخدمات
9,40	**8,51**	**7,60**	ضريبة القيمة المضافة المحلية
19,20	**16,74**	**15,61**	ضريبة القيمة المضافة على الواردات
5,28	4,76	3,83	ضريبة واحدة اسنيم و ض.س.خ
2,40	2,34	2,20	منها استخراجية
3,70	3,40	3,00	ضريبة على المنتجات النفطية
3,72	2,87	2,08	مساهمة المناخ
3,10	2,48	2,02	حقوق الاستهلاك (الشاي ، التبغ ، السكر، الاسمنت)
2,12	2,05	2,00	ضرائب أخرى (التأمين والمركبات والمطارات)
16,95	14,93	13,93	ضرائب التجارة الدولية
15,24	13,36	12,41	الواردات
1,71	1,57	1,52	الضرائب الإحصائية
7,76	6,74	6,42	الإيرادات الضريبية الأخرى
29,91	29,96	29,25	الإيرادات غير الضريبية
8,62	8,32	8,06	إيرادات الصيد
4,58	4,68	4,48	إيرادات المعادن
7,87	8,25	8,01	توزيعات الأرباح والإتاوات من المؤسسات العامة
4,18	4,28	4,42	اسنيم
4,00	4,00	4,00	حسابات خاصة
1,65	1,83	1,71	إيرادات رأسمالية
3,19	2,89	3,00	أخرى
4,15	7,62	7,72	الهبات
4,15	5,97	6,28	المشاريع
-	1,65	1,44	دعم الميزانية
2027	**2026**	**2025**	النفقات والأرصدة والإيرادات النفطية
146,46	**137,23**	**128,40**	الإنفاق وصافي الإقراض
72,98	**71,34**	**68,68**	النفقات الجارية
34,18	32,71	30,64	الرواتب والأجور

سلع وخدمات	12,26	12,90	12,90
التحويلات الجارية	13,50	13,00	12,90
الفائدة على الدين العام	5,08	5,54	5,80
خارجية	3,78	3,84	3,80
داخلية	1,30	1,70	2,00
حسابات خاصة	4,00	4,00	4,00
النفقات الرأسمالية وصافي الإقراض	**59,72**	**65,88**	**73,48**
استثمار ممول من الخارج	11,77	12,80	15,94
الاستثمار الممول محليًا	47,95	53,08	57,54
الاحتياطيات المشتركة	3,20	3,20	3,20
إيرادات النفط (غير ضريبية)	4,07	4,32	4,57
من ضمنها حقل آحميم	2,82	2,82	2,82
الرصيد الإجمالي ؛ بما فيه الهبات (عجز-)	**- 3,26**	**- 2,92**	**- 3,83**
الرصيد الأولي غير الاستخراجي بما فيه الهبات (عجز-)	**- 16,90**	**- 16,77**	**- 17,65**